

حقوق الجار

كل الحقوق  
محمولة

الطبعة الأولى  
١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م

الناشر

دار المغني للنشر والتوزيع

ص.ب: ١٥٤٠٤١

الرياض: ١١٧٤٨

هاتف - فاكس: ٠٠٩٦٦١٤٢٥٧٠١٩

# حقوق الجار

للإمام الحافظ

شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي  
المتوفى سنة ٧٤٨ هـ

تحقيق

رياض حسيـر الطائي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُ بِهِ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ وَبَارَكْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. وبعد، فهذا كتاب «حقوق الجار» للإمام الحافظ أبي عبد الله الذهبي، جَمَعَ فِيهِ نُصُوصًا مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، لِيَبَيِّنَ مِثْرَةَ الْجَارِ فِي الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ لَهُ حُقُوقًا يَنْبَغِي لِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يُرَاعَوْهَا كَمَا يُرَاعَوْنَ سَائِرَ الْحُقُوقِ. فَإِنَّ الْمُسْلِمَ مَأْمُورٌ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ. وَمِنَ الْعَدْلِ أَنْ يُعْطَى كُلُّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ. فَحَقُّ لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَا يَتَمُّ إِلَّا بِتَجْرِيدِ التَّوْحِيدِ لَهُ - سُبْحَانَهُ -، وَإِفْرَادِهِ بِالْعُبُودِيَّةِ دُونَ مَا سِوَاهُ.

وَحَقُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَتَمُّ إِلَّا بِمَحَبَّتِهِ وَاتِّبَاعِ سُنَّتِهِ وَتَوْفِيرِهِ. وَحَقُّ لِلوَالِدَيْنِ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَحَقُّ لِلأَوْلَادِ عَلَى أَوْلِيَائِهِمْ. وَهَكَذَا ذَوَالِكَ، حَتَّى تَتَبَعَ تِلْكَ الْحُقُوقُ لِتَشْمَلَ حُقُوقَ الْحَيَوَانِ وَالنَّبَاتِ. وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي تَفْصِيلَاتِ هَذِهِ الْحُقُوقِ تَجَلَّتْ لَهُ عَظَمَةُ هَذَا الدِّينِ وَأَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ عَلِيمٍ.

وَمِنْ تِلْكَ الْحُقُوقِ: حَقُّ الْجَوَارِ. فَقَدْ أَكَّدَ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - حَقَّ الْجَارِ فِي كِتَابِهِ، وَعَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا

وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْفُرْقَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ  
الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ  
مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ [النساء: ٣٦].

قال القرطبي - رحمه الله - : «أما الجار، فقد أمر الله - تعالى - بحفظه والقيام  
بحقه والوصاة برعي ذمته في كتابه وعلى لسان نبيه، ألا تراه سبحانه أكد ذكره  
بعد الوالدين والأقربين»<sup>(١)</sup>. ثم قال: «فالوصاة بالجار مأثور بها مندوب إليها  
مسلمًا كان أو كافرًا، وهو الصحيح».

وقال ابن أبي جمرة: «حفظ الجار من كمال الإيمان. وكان أهل الجاهلية  
يحافظون عليه. ويحصل امتثال الوصية به بإيصال ضروب الإحسان إليه  
بحسب الطاقة، كالهدية، والسلام، وطلاقة الوجه عند لقائه، وتفقد حاله،  
ومعاونته فيما يحتاج إليه، إلى غير ذلك، وكف الأذى عنه على اختلاف أنواعه  
حسية كانت أو معنوية. وقد نفى ﷺ الإيمان عمن لم يأمن جاره بوائقه، وهي  
مبالغة تنبئ عن تعظيم حق الجار وأن إضراره من الكبائر»<sup>(٢)</sup>.  
ويراد بالجار: المجاور في المسكن وغيره.

قال ابن منظور: والجوار: المجاورة. والجار الذي يجاورك. وجاور الرجل مجاورةً  
وجوارًا وجوارًا؛ والكسر أفصح: ساكنه<sup>(٣)</sup>.

ثم إنه يطلق على معان، فالجار: الذي يجاورك يثت يثت. والجار: الشريك في  
العقار. والجار: المقاسم. والجار: الحليف. والجار: الناصر. والجار: الشريك في  
التجارة، فوضي كانت الشركة أو عنانًا. والجار: امرأة الرجل، وهو جارها. والجار:

(١) تفسير القرطبي (١٨٣/٥).

(٢) فتح الباري (٤٤٢/١٠).

(٣) لسان العرب (١٥٣/٤).

فَرَجُ الْمَرْأَةِ. وَالْجَارَةُ: الْأَسْتُ. وَالْجَارُ: مَا قَرَّبَ مِنَ الْمَنَازِلِ مِنَ السَّاحِلِ<sup>(١)</sup>.  
وَالْمُرَادُ بِالْجَارِ الَّذِي لَهُ حُقُوقٌ ههنا: الْمُجَاوِرُ فِي الْمَسْكَنِ وَنَحْوِهِ، كَالْمَنْجَرِ أَوْ  
الْبُسْتَانِ. فَالْمُجَاوِرَةُ؛ بِسَبَبِ مَا لَهَا مِنَ الْمُسَاكِنَةِ وَالْمُلَاصِقَةِ؛ أَوْجِبَتْ حُقُوقًا خَاصَّةً  
بِالِإِضَافَةِ إِلَى حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ الْعَامَّةِ الْآخَرَى.

لِذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ مُبِحَانَهُ قَدْ ذَكَرَ مِنْ أَصْنَافِ الْجِيرَانِ صِنْفَيْنِ، وَأَرْشَدَنَا الشُّنَّةُ  
النَّبَوِيَّةُ الْمُطَهَّرَةُ إِلَى أَصْنَافٍ أُخْرَى يَتَرْتَّبُ عَلَى مَعْرِفَتِهَا مَعْرِفَةُ حَقِّ الْجِيرَانِ، كُلُّ  
بِحَسَبِ حَالِهِ. فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾.  
قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «زَادِ الْمَسِيرِ»: «قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ فِيهِ  
قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ الْجَارُ الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَعِكْرِمَةُ،  
وَالضَّحَّاكُ، وَقَتَادَةُ، وَابْنُ زَيْدٍ، وَمُقَاتِلٌ، فِي آخَرِينَ.  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ الْجَارُ الْمُسْلِمُ. قَالَ نَوْفُ الشَّامِيِّ: فَيَكُونُ الْمَعْنَى: ذِي الْقُرْبَى مِنْكُمْ  
بِالْإِسْلَامِ.

وَفِي الْجَارِ الْجُنُبِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ الْغَرِيبُ الَّذِي لَيْسَ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ قَرَابَةٌ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَمُجَاهِدٌ،  
وَعَطَاءٌ، وَعِكْرِمَةُ، وَالضَّحَّاكُ، وَابْنُ زَيْدٍ، وَمُقَاتِلٌ، فِي آخَرِينَ.  
وَالثَّانِي: أَنَّهُ جَارُكَ عَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ وَبَيْنَ يَدَيْكَ وَخَلْفَكَ. رَوَاهُ الضَّحَّاكُ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ الْيَهُودِيُّ وَالنَّصْرَانِيُّ. قَالَ نَوْفُ الشَّامِيِّ<sup>(٢)</sup>.

(١) لِسَانُ الْعَرَبِ (١٥٤/٤) عَنْ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ.

(٢) زَادِ الْمَسِيرِ (٧٩/٢). وَانْظُرْ: تَفْسِيرُ الطَّبْرِيِّ (٧٧/٥)، تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ (١٨٣/٥)، تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ

(٤٦٥/١)، فَتْحُ الْقَدِيرِ لِلشُّوْكَانِيِّ (٤٦٤/١).

وقد اختلف العلماء في حد الجوار، فذهب الشافعية والحنابلة إلى أن حد الجوار أربعون داراً من كل جانب. مُستدلّين على ذلك بآثار ضعيفة.

وذهب المالكية إلى أن الجار هو الملاصق من جهة من الجهات، أو المقابل له بينهما شارع ضيق لا يفصلهما فاصل كبير كسوق أو نهر متسع، أو من يجمعهما مسجد أو مسجدين لطيفان متقاربان، إلا إذا دل العرف على غير هذا الحد. وذهب أبو حنيفة وزفر إلى أن الجار هو الملاصق فقط؛ لأن الجار من المجاورة، وهي الملاصقة حقيقة.

وذهب أبو يوسف ومحمد؛ صاحباً أبي حنيفة إلى أن الجار هو الملاصق وغيره ممن يجمعهم المسجد؛ لأنهم يُسمّون جيراناً عرفاً وشرعاً.

وإذا كان المقصود بـ الجيران فاستجابته شامل للملاصق وغيره، ولما كان لا بُد من الاختلاط لتحقيق معنى المجاورة كان لا بُد من اتحاد المسجد لتحقيق الاختلاط<sup>(١)</sup>.

وقد جعل الله لكل شيء قدراً، فالجار مُتَّصِفٌ بصفات يترتب عليها معرفة ما له من الحقوق على قدر ما يستحق.

«واسم الجار يشمل المسلم والكافر، والعابد والفاسق، والصديق والعدو، والغريب والبلدي، والنافع والضار، والقريب والأجنبي، والأقرب داراً والأبعد. وله مراتب، بعضها أعلى من بعض، فأعلاها من اجتمعت فيه الصفات الأولى كلها، ثم أكثرها، وهلمَّ جزءاً، إلى الواحد. وعكسه من اجتمعت فيه الصفات الأخرى كذلك، فيعطى كلُّ حقّه بحسب حاله. وقد تتعارض صفتان فأكثر فيرجح أو يُساوى»<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا التفصيل نجد المجتمع الإسلامي قد سجّل للتاريخ صوراً شتى من

(١) الموسوعة الفقهية (٢١٧/١٦) بتصرف. وانظر: مشكل الآثار (٢٢٥/٤).

(٢) فتح الباري (١٠/٤٤١-٤٤٢).



سَمَاحَةِ الْمُسْلِمِينَ وَحَسَنِ مُعَاشَرَتِهِمْ لِلجَّيرَانِ، وَإِنْ كَانَ الْجِيرَانُ عَلَى غَيْرِ هُدًى أَوْ تَقْوًى.

فَقَدْ صَارَ الْجَارُ؛ بِحَسَبِ قُرْبِهِ مِنْ جَارِهِ؛ حَرِيصًا عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَى الْجَارِ وَحَفِظَ حَقَّهُ فِي نَفْسِهِ وَدِينِهِ وَأَهْلِيهِ وَمَالِهِ، يَهْمُهُ مَا يَهْمُهُ، وَيَسْرُهُ مَا يَسْرُهُ، وَيُحْزَنُهُ مَا يُحْزَنُهُ.

قال الشاعر:

نَارِي وَنَارُ الْجَارِ وَاحِدَةٌ      وَإِلَيْهِ قَبْلِي تَنْزِلُ الْقِدْرُ  
مَا صَرََّ جَارًا لِي أَجَاوِرُهُ      أَنْ لَا يَكُونَ لِبَابِي سِتْرُ  
أَغْمَى إِذَا مَا جَارَتِي بَرَزَتْ      حَتَّى تُوَارِي جَارَتِي الْجُدْرُ  
وَيَصُمُّ عَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا      سَمْعِي، وَمَا بِي غَيْرُهُ وَقُرُ

لذلك فقد صارت قيمة الدار بجارها، حتى قيل: الجار قبل الدار.  
وقد روي أن جارا لأبي حمزة الشكري أراد أن يبيع داره، فقبل له: بكم؟ قال:  
بألفين؛ ثمن الدار، وبألفين؛ جوار أبي حمزة. فبلغ ذلك أبا حمزة، فوجه إليه بأربعة  
آلاف، وقال: لا تبغ دارك<sup>(١)</sup>.

وقال الشاعر:

أَطْلُبُ لِنَفْسِكَ جِيرَانًا تُجَاوِرُهُمْ      لَا تَضْلُحِ الدَّارُ حَتَّى يَضْلُحَ الْجَارُ  
وقال الآخر:

وَمِنْ الْجَهَالَةِ بِالْمَكَارِمِ أَنْ تَرَى      جَارًا يَجُوعُ وَجَارُهُ شَبَعَانُ  
وروي عن جعفر بن محمد الباقر - رحمه الله أجمعين -: حسن الجوار عِمَارَةٌ  
لِلدَّارِ<sup>(٢)</sup>.

(١) سير أعلام النبلاء (٣٨٧/٧).

(٢) عيون الأخبار، لابن قتيبة (٢٣/٣).

ولم يَقِفْ حُسْنُ الْجَوَارِ وَمُدَارَاتُهُ عِنْدَ حَدِّ الْإِحْسَانِ إِلَيْهِ أَوْ كَفَّ الْأَذَى عَنْهُ فَحَسَبَ، بَلْ تَعَدَّاهُ حَتَّى صَارَ مِنْ تَمَامِ حُسْنِ الْجَوَارِ الصَّبْرُ عَلَى أَذَى الْجِيرَانِ، وَقَدْ رَوَى عَنْ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: لَيْسَ حُسْنُ الْجَوَارِ كَفُّ الْأَذَى، حُسْنُ الْجَوَارِ الصَّبْرُ عَلَى الْأَذَى<sup>(١)</sup>.

وَإِحْصَاءُ ذَلِكَ يَطُولُ، وَحَسْبُنَا الْآنَ أَنْ نَفْقَهَ هَذِهِ الثَّلَاةَ الطَّيِّبَةَ مِنَ الْآثَارِ النَّبَوِيَّةِ الَّتِي جَمَعَهَا لَنَا الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فَإِنَّ فِيهَا ذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

وكتب

أبو عبدالرحمن رياض حسين الطائي

بغداد

في ٢٠ رجب ١٤٢٢ هـ

الموافق: ٤ / ١١ / ٢٠٠١ م

(١) الآداب الشرعية، لابن مفلح (١٤/٢).

### منهج الإمام الذهبي في كتابه

جعل الإمام الذهبي - رحمه الله - كلامه على أبواب، فبدأ أولاً بذكر باب الحث على الإحسان إلى الجار، وإكرامه، وكف الأذى عنه، وأن ذلك شعبة من شعب الإيمان بالله واليوم الآخر.

ثم أردف ذلك بأبواب شتى بين فيها حقوق الجار، وآداب حسن الجوار، وغيرها من الأبواب والأحكام التي تتعلق بهذا الموضوع.

ثم ختم كتابه بالكلام على أحكام تخص التعامل مع جار السوء؛ عاصياً كان أو مبتدعاً أو كافراً. كل ذلك بأسلوب سهل ميسر، فجزاه الله خير الجزاء ورضي عنه.

ومما يميز المصنف - رحمه الله تعالى - في مصنفاته أنه يكتفي في إيراد الأحاديث بذكر مدار الإسناد، كما في غالب مصنفاته، مثل «تلخيص المستدرک» و «الكبائر» وغيرها، وشرطه في ذلك أن لا يحذف من الإسناد إلا ما صحح كما نبه هو عليه في «مختصر سنن البيهقي»، وربما ذكر الإسناد من أوله دون ذكر من أخرجه عنه، فيقول؛ مثلاً: «حدثنا زائدة». فيحذف اسم القائل، ولو ذكر لنا مصدره لكان أنفع لنا، ثم يردف ذلك بنقده للحديث إن كان ضعيفاً، أو يذكر حال بعض رواة السند، وهذه طريقة نافعة تميز بها بعض المتأخرين من الحفاظ، كالذهبي، وابن عبد الهادي، وابن كثير، وأمثالهم، - رحمهم الله تعالى -.

وربما يؤخذ الذهبي - رحمه الله - ببعض المؤاخذات، منها: أنه لم يستوعب في جزئه هذا الآثار الواردة في حقوق الجار، ولم يُدَيِّل ذلك بآثار السلف ومآثرهم في حفظ حق الجار وحسن معاشرته.

وكذلك إirاده لبعض الآثار الضعيفة والواهية.

● ويجب عن ذلك بأمور:

أما الاستيعاب، فمن ذا يجروء على ادعائه؟! والمصنف لم يشترط ذلك، غاية ما في الأمر أن الذهبي - رحمه الله - أعرض عن ذكر سير الصالحين وأديبهم مع الجيران، وهو صاحب الاستقراء التام في سيرهم وتواريخهم، فلو قام بذلك لأتحفنا بدرر مما عنده، فلعله أراد من جزئه هذا أن يكون حديثاً صِرْفاً، والله أعلم.

وأما إirاده لبعض الواهيات، فإنه جار مجرى سلفه من العلماء المحققين في إirادها، مع التنبيه على عللها، وقد قيل: من أسند لك فقد أحالك. فكيف وقد صرح المصنف بعلل أكثر الآثار الواردة في هذا الجزء مع الكلام على روايتها وبيان حالهم، وهذا من تمام النصح منه، وقد كان المصنف - رحمه الله تعالى - معروفاً بذلك، حتى قال فيه تلميذه المؤرخ الأديب صلاح الدين الصفدي: «وأعجبني منه ما يعانیه في تصانيفه، من أنه لا يتعدى حديثاً يورده حتى يُسَيِّنَ ما فيه من ضعفٍ متني، أو ظلامٍ إسنادي، أو طعنٍ في روايته، وهذا لم أرَ غيره يُراعي هذه الفائدة فيما يورده».

### ترجمة موجزة للمؤلف<sup>(١)</sup>

هو الإمام الحافظ المحدث الجهيد شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله الذهبي، التركماني الفارقي الأصل، الدمشقي. إمام القراء والمؤرخين في عصره وبعد عصره.

ولد في دمشق سنة ٦٧٣ .

سمع من خلق كثيرين، حتى بلغت مشيخته بالسماع والإجازة نحو ألف وثلاثمئة شيخ.

شهد له كل من رآه وعرفه بالعلم والمعرفة والحفظ والإمامة في الحديث والتاريخ والقراءات وفنون من العلم شتى.

قال فيه تلميذه الحسيني: الشيخ الإمام العلامة، شيخ المحدثين، قدوة الحفاظ والقراء، محدث الشام ومؤرخه ومفيده.

وقال فيه تلميذه تاج الدين السبكي: وأما أستاذنا أبو عبدالله فَبَحْرٌ لَا نَظِيرَ لَهُ، وَكَثْرٌ هُوَ الْمُلْجَأُ إِذَا نَزَلَتِ الْمُغْضِلَةُ، إِمَامٌ الْوُجُودِ حَفْظًا، وَذَهَبُ الْعَصْرِ مَعْنًى وَلَفْظًا، وَشَيْخُ الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَرَجُلُ الرِّجَالِ فِي كُلِّ سَبِيلٍ، كَأَنَّمَا جُمِعَتِ الْأُمَةُ فِي صَعِيدٍ فَنَظَرُهَا، ثُمَّ أَخَذَ يُخْبِرُ عَنْهَا إِخْبَارَ مَنْ حَضَرَهَا. وَهُوَ الَّذِي خَرَّجَنَا فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، وَأَدْخَلَنَا فِي عِدَادِ الْجَمَاعَةِ، جَزَاهُ اللَّهُ عَنَّا أَفْضَلَ الْجَزَاءِ، وَجَعَلَ حَظَّهُ مِنْ عُزُوفَاتِ

(١) ترجمته في: البداية والنهاية، لابن كثير (٢٢٥/١٤)، برنامج الوادي آشي (ص: ٩٦ / ترجمة ٦٨)، طبقات الشافعية، للسبكي (٢١٦/٥)، الوافي بالوفيات، للصفدي (١٦٣/٢)، ذيل تذكرة الحفاظ، للحسيني (ص: ٣٤)، ذيل العبر، له أيضًا (١٤٨/٤)، غاية النهاية، لابن الجزري (٧١/٢)، الدرر الكامنة، لابن حجر (٣٣٦/٣)، التبيان لبديعة البيان، لابن ناصر الدين (لوحة ١٥٩)، رونق الأنفاط، لسبط ابن حجر (ج ٢/٣٤٤)، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (١٨٢/١٠)، المنهل الصافي، له أيضًا (١٠٦/٣)، درة المجال، لابن القاضي (٢٥٦/٢)، وانظر: «الذهبي ومنهجه...» للدكتور بشار عواد معروف.

الجنان موقر الأجزاء<sup>(١)</sup>.

وقال فيه تلميذه المؤرخ الأديب صلاح الدين الصفدي: حافظ لا يُجَارَى، ولا فُظَّ لا يُيَارَى، أَتَقَنَّ الحديثَ ورجالَهُ، ونظرَ عللَهُ وأحوالَهُ، وعَرَفَ تراجمَ الناسِ، وأزالَ الإبهامَ في تواريخهم والإلباسَ. ذَهْنٌ يتوقَّد ذكاؤُهُ، وَيَصْحُحُ إلى الذهبِ نسبُهُ وانتماؤُهُ، جَمَعَ الكثيرَ، ونفعَ الجَمَّ الغفيرَ، وأكثرَ من التصنيفِ، ووقَّرَ بالاختصارِ مؤونةَ التطويلِ في التأليفِ.

وقال الحافظ ابن ناصر الدين: وكان من عمدة أهل هذا الشأن. عني به أعظم عناية، وأتقنه حتى صار آية في الدراية، وفرع وأصل، وصحح وعلل، وجرح وعدل، وصنف التصنيف المفيدة، واختصر كتباً عديدة، ولم يزل في التصنيف والكتابة، إلى أن أصابه من الضرر في سنة إحدى وأربعين ما أصابه. قلت: وكانت وفاته - رحمه الله - سنة ٧٤٨ هـ.

وقد صنف الإمام الذهبي من التأليف الكثيرة المفيدة المحررة ما يُستدلُّ به على علو مكانته وسعة علمه، منها: تاريخ الإسلام، وتذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء، وميزان الاعتدال في نقد الرجال، وغير ذلك من الآثار العلمية التي تزيد على (٢٠٠) أثر من كتاب أو جزء أو رسالة، فرحم الله الحافظ شمس الدين الذهبي، وجزاه عن العلم وأهله خير ما يجزي به عباده الصالحين.

\* \* \*

(١) يراجع ما حصل لعبارة السبكي من تحريف في ما كتبه عبدالفتاح أبو غدة في مقدمة كتاب الذهبي «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (ص: ١٤٥-١٤٧).

### النسخة المعتمدة في التحقيق

نسخة مصورة عن الأصل المحفوظ في المكتبة الأحمدية بحلب. وقد صورتها من مكتبة شيخنا الجليل المحدث السيد ضبحي السامرائي - حفظه الله ونفع به -<sup>(١)</sup>. هذه النسخة تقع ضمن مجموع في الحديث يضم عددًا من الأجزاء الحديثة المهمة، وهي أول هذه الأجزاء ترتيبًا.

عدد صفحاتها (٢٣) ورقة. خطها كبير واضح، ويبدو أن الناسخ كثير التصحيف والتحريف؛ في هذا الجزء وفي أجزاء المجموع الأخرى. والنسخة يرونها صاحبها بالإسناد إلى أبي هريرة ابنُ الذهبي عن أبيه المصنف. وعلى النسخة سماع الناسخ من العلامة أبي الفتح القلقشندي<sup>(٢)</sup>، وتصحيح ذلك بخط القلقشندي.

#### وهذا نص السماع:

«الحمد لله رب العالمين، وبعد: فقد سمع على سيدنا ومولانا شيخ الإسلام جمال الدين أبي الفتح إبراهيم بن شيخ الإسلام علاء الدين أبي الفتح علي بن القاضي قطب الدين أحمد بن إسماعيل القرشي القلقشندي الشافعي: كاتبه يونس ابن ملاح الحسني الحنفي، والشهابي أحمد ولد القارئ، بقراءة الشيخ ناصر الدين محمد بن يشبك اليوسفي، جميع هذا الجزء، وهو حقوق الجار، تأليف الخافظ (الإمام) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، بسماع المسمع من الرئيسة الأصيلة المعمرة ... الكرام أنس ..... الكاتب من

(١) وهي نسخة وحيدة لا أعلم لها أختًا في مكتبات العالم. أما ما ذكره الدكتور بشار عواد في كتابه «الذهبي ومنهجه» .. من وجود نسخة أخرى تركية، وأن في خزائنه الخاصة صورة من النسخة التركية، فكل ذلك مما وهم فيه الدكتور الفاضل، والله أعلم.

(٢) ترجمته في: النور السافر، للعيدروسي (ص: ١٠٣)، شذرات الذهب، لابن العماد (١٠٤/٨).

المسند أبي هريرة عبدالرحمن بن الحافظ الكبير أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبدالله (الفارقي) الدمشقي بحق سماعه من لفظ أبيه، فذكره. وأجاز مولانا المسمع لكاتبه يونس بن ملاج الحسني الحنفي، والقارئ، وولده ... ذلك وجميع ما يجوز له وعنه روايته، يوم الثلاثاء سادس عشرين ربيع الآخر سنة عشرين وتسعمئة بباب مولانا المسمع بحارة بهاء الدين<sup>(١)</sup>.

وبهامشه تصحيح السماع وهذا لفظه: «الحمد لله، صحيح ذلك، إبراهيم بن علي القرشي الشافعي القلقشندي، لطف الله تعالى به ...».

وفي آخر النسخة سماع ثانٍ؛ هذا نصه: «الحمد لله رب العالمين، وبعد: فقد سمع على سيدنا الشيخ الإمام العلامة موفق الدين أبي سهل محمد بن الشيخ الإمام العلامة ولي الدين أبي زرعة أحمد بن جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عمر البارنباري المصري الشافعي خادماً الآثار الشريفة: كاتبه يونس بن ملاج الحسني الحنفي، والشيخ ناصرالدين محمد بن يشبك اليوسفي، وولده الشهابي أحمد، بقراءة الشيخ برهان الدين إبراهيم الخطيب الطنثائي، جميع هذا الجزء وهو حقوق الجار، تأليف الحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، بسنده أوله، وأجاز المسمع لكاتبه يونس بن ملاج الحسني الحنفي، والشيخ ناصرالدين، وولده، والقارئ رواية ذلك وجميع ما يجوز له وعنه روايته. وذلك بمجلسه بمصر بخط دار النحاس في يوم الثلاثاء حادي عشرين ربيع الأول سنة سبع عشرة وتسعمئة».

وفي هامش السماع تصحيح ذلك بخط البارنباري، وهذا نصه: «الحمد لله

(١) قال ابن تغري بردي: حارة بهاء الدين منسوبة إلى الأستاذ بهاء الدين قراقوش الصلاحي الخادم الخصي الذي بنى السور وقلعة الجبل. النجوم الزاهرة (٤/٤٩).

وهو الأمير بهاء الدين قراقوش بن عبدالله الأسدي الخادم الخصي، أحد كبار كتاب أمراء الدولة الصلاحية. توفي سنة ٥٩٧ هـ. له ترجمة في البداية والنهاية (٣١/١٣)، والنجوم الزاهرة (٦/١٧٦).



وحده. صحيح ذلك. كتبه محمد بن أحمد بن محمد البارنباري الشافعي خادماً الآثار الشريفة، لطف الله تعالى به، أمين».

### تحقيق نسبة الكتاب إلى المصنف

الجزء صحيح النسبة إلى مصنفه، ويستدل على ذلك بأمرين: الأول: سند المخطوط، والسماعات التي تثبت نسبة الكتاب إلى الحافظ الذهبي. الثاني: أسلوب المصنف في هذا الجزء، وهو مطابق لأسلوب الحافظ الذهبي - رحمه الله - وهذا كافٍ في إثبات صحة الكتاب للمصنف، والله أعلم.

### مطبوعة الكتاب

وقفت؛ قبل حصولي على نسخة خطية من الكتاب؛ على الجزء مطبوعاً بتحقيق أبي إسماعيل هشام بن إسماعيل السقاء، بمراجعة أبي عبدالله محمود بن محمد الحداد، ويقع في (٦٥) صفحة.

وقد آسفني وآلني أن يخرج كتاب من كتب الإمام الذهبي بالصورة التي أخرجها السقاء! فهي نسخة كثيرة التصحيف والتحريف، لا يخرج القارئ من مطالعته إياها إلا بالتشويش، الذي زاده مراجع الكتاب تشويشاً! فأخطاء الكتاب أكثر من أن تحصر في هذه العجالة، وحسبنا أن نذكر منها ما يكون مثلاً على غيرها، وصورة من صور تشويه تراثنا العلمي الكبير.

منها:

● أنه غير اسم الكتاب، فجعله «حق الجار»، بدلاً مما هو موجود في الأصل وهو «حقوق الجار»!

● قوله (ص ١٤): مالك والليث بن عجلان!

والصواب: مالك، والليث: عن ابن عجلان.

● قوله (ص ٢٠): شريح بن النعمان!

والصواب: شريح بن النعمان.

● قول الحداد (ص ٢٠- هامش): أبو عقيل هو عبدالله بن عقيل الثقفي!

والصواب: أنه غيره، والعجيب أنه أخرجه من طريق ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق»، واسم الراوي فيه على الصواب!

● قوله (ص ٢٠): أبو عقيل الخزاعي!

والصواب: الحذاء.

● قوله (ص ٢١): وأبي ضمرة!

والصواب: وأبو ضمرة.

● قوله (ص ٢٢): ثقفان!

والصواب: عفان.

● قوله (ص ٢٣): يحيى بن شعبة!

والصواب: يحيى بن سعيد.

● في (ص ٢٤) أسقط من الأصل خمسة أسطر من تفسير المصنف لأمر النبي ﷺ بتوريث الجار، وهو قوله (والنبي ﷺ ما يَظُنُّ أَنَّ الْجَارَ يَرِثُ إِلَّا بِشَرَطِ كَوْنِهِ مُسْلِمًا) إلى آخر كلامه. وأقحم بدلها في متن الكتاب خمسة أسطر من كَيْسِيَّةٍ، ليس منها في الأصل كلمة واحدة!!

● قوله (ص ٢٥): عن ابن أبي شريح!

والصواب: عن أبي شريح.

● قوله (ص ٢٦): ورواه مالك بن سعيد! حدثنا هشام بن سعيد!

والصواب: ورواه مالك بن سَعِير: حدثنا هشام بن سعد.

● قوله (ص ٣١): عن ابن يَغْرَاء!

والصواب: عن ابن مَغْرَاء.

● قوله (ص ٣٢): مسلمة بن فضيل!

والصواب: محمد بن فضيل.

● قوله (ص ٣٥): بأربعة الآن!

والصواب: بأربعة آلاف.

● قوله (ص ٣٩): الأثرم!

والصواب: الأثرم.

● ضبط المراجع! كلمة (الأثوار) الواردة على الصواب في الكتاب (ص ٤٢)

على أنها «الأَنْوَاء»، ثم زاد الطينَ بِلَّةً، فقال: والأنواء النجوم والكهانة، ولا بن قتيبة

كتاب (الأَنْوَاء) وقد فسر في أوله القول في ذلك!!!

قلت: والتعقيب على ذلك بعلامات التعجب أولى به من الكلام.

● قوله (ص ٤٥): عن جميل!

والصواب: خميل.

قلت: وغير ذلك مما تتابع فيه الناسخ والمحقق والمراجع على أخطائهم.

فإن لم تكن وظيفة المحقق خدمة النص وضبطه وإخراجه بأقرب صورة أرادها

المؤلف، فما هي وظيفة المحقق بالله عليك؟!

فكان على المراجع أن يرشد المحقق إلى أصول التحقيق العلمي بدلاً من أن يُثقل

هو - الهوامش بآرائه التي لا طائل تحتها؛ مع ما تحويه من أوهام؛ تأصيلًا وشرحًا؛

ولا يزيد القصور قصورًا، والله المستعان.

### عملي في المخطوط

- ١- قمتُ بنسخ المخطوط، وضبط نصه، وتصحيح ما وقع فيه من تصحيف وتحريف، وهو كثير !  
ثم إنني لم أثقل الهامش بالتعقيب على مطبوعة الكتاب السابقة؛ لكونها طبعة غير علمية، كما بينت آنفاً.
  - ٢- قمتُ بتخريج الأحاديث الواردة فيها، مع مراعاة ترتيب المصنف لطرق الحديث في التخريج، فإنه ربما ذكر حديثاً من عدة طرق، فيبدأ بذكر طريق مروي في بعض المصنفات، ثم يردفها بطريق آخر مروي في مصنفات أعلى منها وأصح، أو يقدم راوياً على آخر، وأنا في كل ذلك تبع للمصنف في تخريج الحديث، خدمة له ولكتابه.
  - ٣- عرّفتُ بسلسلة الإسناد، تعريفاً موجزاً. وليس من منهجي في التحقيق إثقال الهامش بالترجمة لأمثال شعبة وسفيان!، غير أنني راعيت في هذا الكتاب مستوى المسلم المثقف، فرأيت من تمام إفادته التعريف بالرواة؛ نصيحة وإعذاراً.
  - ٤- قدّمتُ للكتاب بمقدمة موجزة، مع عمل الفهارس العلمية المناسبة، وأرجو أن أكون قد وفقت في عملي هذا.
- والله <sup>عَلَّمَ</sup> أسأل أن يجعل أعمالنا في ميزان حسناتنا وأن يجعلها حجة لنا لا علينا، إنه هو السميع المجيب.

وكتب

أبو عبدالرحمن رياض حسين الطائي

بغداد - مدينة السلام

٣ شعبان ١٤٢٢ للهجرة

100-443887-100

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم  
سورة الفاتحة

بسم الله الرحمن الرحيم  
 والشيخ الشيخ الامام العلامة مؤلفنا الدين  
 ابو سهل محمد بن الشيخ الامام العلامة ولي  
 الدين ابي زرعة اخيه بن حمال الدين ابو عبد الله  
 محمد بن عمر الباري القسري الشافعي منكم  
 الامام الشريفة ابي القاسم الشيباني المشتهر  
 المكنى بمائة المستندين ام الفضل هاجر وتوفي  
 غزيرة بنت محمد بن شرف الدين محمد بن محمد بن  
 ابي بكر المقدسي مؤسس العراق بنت شهاب  
 الدين اخيه بن احمد بن شمس فاطمة بنت علي بن  
 الياس بن الوائلي المستند ابو هزيمة  
 عبد الرحمن بن الشيباني والدي ابو عبد  
 الله محمد بن احمد بن عثمان بن قاسم الزهري  
 الله تعالى واعني والله  
 ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا ودي

الدين

اذ نزلت في الشريعة  
والحمد لله ونعمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
وعلقه لنفسه يونس بن  
علاج المسمى الحق في الله  
له ولله الله والسبحه والستين

التي هي في الشريعة  
والحمد لله ونعمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم  
وعلقه لنفسه يونس بن  
علاج المسمى الحق في الله  
له ولله الله والسبحه والستين





كتاب  
**حُقُوقُ الْجَارِ**

**تأليف**

الشيخ الإمام العالم العلامة ... الحافظ  
شمس الدين أبي عبدالله  
محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي  
رحمة الله تعالى عليه



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الإمام العلامة موفق الدين أبو سهل محمد بن الشيخ الإمام العلامة ولي الدين أبي زرعة أحمد بن جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عمر البارباري المصري الشافعي خادماً الآثار الشريفة: أخبرني الشيخات؛ المسندة المكثرة خاتمة المسندين أم الفضل هاجر؛ وتدعى عزيزة؛ بنت المحدث شرف الدين محمد بن محمد بن أبي بكر القدسي<sup>(١)</sup>، وست العراق بنت شهاب الدين أحمد بن أحمد بن مسلم، وفاطمة بنت علي بن اليسيري<sup>(٢)</sup>، قالوا: أخبرنا المسند أبو هريرة عبد الرحمن<sup>(٣)</sup>، قال: أخبرنا والدي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي قال:

قال الله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ الآية [النساء: ٣٦].

قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ».

(١) في الأصل: المقدسي. والصواب ما أثبت. توفيت سنة ٨٧٤. ترجمتها في: المنجم في المعجم، للسيوطي (رقم: ١٨٩)، والضوء اللامع، للسخاوي (١٣١/١٢).

(٢) في الأصل: اليسر. وهي فاطمة بنت أبي القاسم علي بن أحمد بن علي بن اليسير اليسيري، وتدعى ستيعة. ترجمتها في: المنجم في المعجم (رقم: ١١٣)، والضوء اللامع (٩٦/١٢).

(٣) أبو هريرة ابن الخافض أبي عبد الله الذهبي. مسند الشام في عصره. توفي سنة ٧٩٩. ترجمته في: إنباء الغمر بأنباء العمر (٥٣٦/١)، الدرر الكامنة (٣٤١/٢)، ذيل التقييد، للفاسي (٩٢/٢)، شذرات الذهب (٣٦٠/٣).

رواه يونس<sup>(١)</sup>، ومعمّر<sup>(٢)</sup>، وإبراهيم بن سعيد<sup>(٣)</sup>، عن الزُّهري<sup>(٤)</sup>، عن أبي سلمة<sup>(٥)</sup> (٦).

ورواه عاصم بن بهدلة<sup>(٧)</sup>، وأبو الحصين<sup>(٨)</sup>، والأعمش<sup>(٩)</sup>، .....

(١) يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلاً، وفي غير الزهري خطأ. (ت: ١٥٩). تقريب التهذيب (ص: ٦١٤).

(٢) معمّر بن راشد، الإمام الحجة، أبو عروة الأزدي مولاهم البصري، أحد الأعلام وعالم التّمن. تذكرة الحفاظ (٩٠/١)، الكاشف للذهبي (٢٨٢/٢).

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، الحافظ الإمام، أبو إسحاق الزهري المدني. قال الحافظ: ثقة محجة، تُكَلِّم فيه بلا قاذح. (ت: ١٨٣).

تذكرة الحفاظ (٢٥٢/١)، التقريب (ص: ٨٩).

(٤) أعلم الحفاظ، أبو بكر مُحَقِّد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب القرشي الزهري المدني الإمام. (ت: ١٢٤). تذكرة الحفاظ (١٠٨/١)، التهذيب (٣٩٥/٩).

(٥) أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري المدني الحافظ. اسمه كنيته، قاله مالك، وقيل: عبدالله. كان من كبار أئمة التابعين غزير العلم ثقة عالماً. توفي سنة أربع وتسعين، وقيل: مات سنة أربع ومئة؛ رحمه الله تعالى. تذكرة الحفاظ (٦٣/١)، تهذيب الكمال (٣٧٠/٣٣).

(٦) حديث صحيح.

أخرجه عن يونس: مسلم في صحيحه (٤٧)، وأبو عوانة في مسنده (٩٤)، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (١٧٣).

وأخرجه عن معمّر: البخاري في صحيحه (٦١٣٨)، وأبو داود (٥١٥٤)، والترمذي (٢٥٠٢)، وأحمد (٢٦٧/٢، ٢٦٩)، وابن المبارك في الزهد (ص: ١٢٥ ح ٣٦٨)، وابن حبان في صحيحه (٥١٦)، وأبو عوانة (٩٤)، وأبو نعيم في المستخرج (١٦٩)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢١٤)، والبيهقي في شرح السنة (٣١٢/١٤ ح ٤١٢١)، بالفاظ متقاربة.

وأخرجه عن إبراهيم بن سعد: البخاري في صحيحه (٦٤٧٥)، وأبو عوانة (٩٤).

(٧) عاصم بن بهدلة وهو ابن أبي التّجود الأسدي مولاهم الكوفي، أبو بكر المقرئ. قال الحافظ: صدوق له أوهام، حجة في القراءة، وحديثه في الصحيحين مقرون. (ت: ١٢٨).

تهذيب الكمال (٤٧٣/١٣)، التقريب (ص: ٢٨٥).

(٨) عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفي، أبو حصين؛ بفتح المهملة؛ ثقة ثبت شتي، وربما دلس. (ت: ١٢٧، وقيل: ١٢٨). الكاشف (٨/٢)، التقريب (ص: ٣٨٤)، توضيح المشتبه (٢٦٥/٣).

(٩) الحافظ الثقة شيخ الإسلام أبو مُحَمَّد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الكوفي. (ت: ١٤٨). تذكرة الحفاظ (١٥٤/١)، التقريب (ص: ٢٥٤).

[عن أبي] <sup>(١)</sup> صالح <sup>(٢)</sup>.

ورواه عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ <sup>(٣)</sup> عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ <sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup>.

ورواه ابنُ عَجْلَانَ <sup>(٦)</sup> عن أبي الزُّنَادِ <sup>(٧)</sup> عن الأَعْرَجِ <sup>(٨)</sup> <sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل: وأبو صالح. والصواب ما أثبت. وهو ذكوان أبو صالح السمان الزيات المدني، ثقة ثبت، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة. (ت: ١٠١). تهذيب الكمال (٥١٣/٨)، التقريب (ص: ٢٠٣).  
(٢) صحيح. أخرجه الخرائطي في المكارم (٢١٤)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٨٦/١) عن عاصم ابن تهذله به.

وأخرجه البخاري (٦٠١٨، ٦١٣٦)، ومسلم (٤٧)، وأحمد (٤٦٣/٢)، وابن حبان في صحيحه (٥٠٦)، والمروزي في زوائد البر والصلة (٢٣٦)، وأبو نعيم في المستخرج (١٧٠، ١٧١)، وهناد في الزهد (١٠٥٠)، وابن منده في الإيمان (٤٤٣/١)، والخرائطي في المكارم (٢١٥). من طرق عن أبي حصين به. وأخرجه مسلم (٤٧)، وأبو نعيم في المستخرج (١٧٢)، وابن منده في الإيمان (٤٤٤/١)، عن الأعمش به.

(٣) عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة. ويقال له: عباد. صدوق رمي بالقدر. الكامل، لابن عدي (٤٨٩/٥)، التهذيب (١٢٥/٦)، التقريب (ص: ٣٣٦).

(٤) سعيد بن أبي سعيد كيسان الإمام المحدث الثقة. توفي سنة ١٢٣ وقيل: ١٢٥.

تذكرة الحفاظ (١١٦/١)، الكاشف (٤٣٧/١)، التقريب (ص: ٢٣٦).

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨٢/٤)، وأبو يعلى في مسنده (٤٧٠/١١ ح ٦٥٩٠)، بلفظ: «فليكرم ضيفه».

قال الإمام علي بن المديني في العلل (ص: ٨٤ - الأعظمي): رواه مالك، وابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي شريح الخزاعي. ورواه عبدالرحمن بن إسحاق، فخالفهما، فرواه عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. والحديث عندي حديث مالك وابن عجلان، وأخطأ عبدالرحمن بن إسحاق. اهـ. وانظر كلام الحافظ الدارقطني في العلل (١٤٤/٨)، وكلام الحاكم في المستدرک. نعم، تابعه ابن عجلان كما في الزهد لابن المبارك (٣٧٢)، إلا أنه قد اختلف على ابن عجلان فيه، كما سيأتي.

(٦) مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ المدني، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، مات سنة ١٤٨. التقريب (ص: ٤٩٦).

(٧) عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد ثقة فقيه. التقريب (ص: ٣٠٢).

(٨) عبدالرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، ثقة ثبت عالم. (ت ١١٧). التقريب (ص: ٣٥٢).

(٩) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٥١/٨ ح ٨٨٤٦)، وعنه أبو نعيم في الحلية (٣٢٣/٨) وقال: تفرد به المفضل عن ابن عجلان، فيما قاله سليمان [يعني الطبراني].

ورواه يونس<sup>(١)</sup> عن الحسن<sup>(٢)</sup> (٣).  
 خمسهم عن أبي هريرة مرفوعاً، لفظهم سواءً، متفق عليه من حديث الزهري.  
 وتابعه محمد بن عمرو<sup>(٤)</sup> عن أبي سلمة<sup>(٥)</sup>.  
 وروى يحيى بن أيوب<sup>(٦)</sup>، عن يعقوب بن إبراهيم<sup>(٧)</sup>، عن محمد بن ثابت<sup>(٨)</sup>، عن  
 عبد الله بن يزيد الخطمي<sup>(٩)</sup>، عن أبي أيوب الأنصاري، عن النبي ﷺ مثله<sup>(١٠)</sup>.

- (١) يونس بن عبيد بن دينار القندي، أبو عبيد البصري، ثقة ثبت فاضل ورع. التقريب (ص: ٦١٣).  
 (٢) الحسن بن أبي الحسن؛ يسار، الإمام شيخ الإسلام، أبو سعيد البصري. ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس. تذكرة الحفاظ (١/٧١)، التقريب (ص: ١٦٠).  
 (٣) أخرجه المروزي في زوائد البر والصلة (٢٦٠) لكن جعله رسالة، لم يذكر أبا هريرة. وهو كذلك في الأصل المخطوط (ق ٢٣/ب - الظاهرية) فإلله أعلم. ثم إن الحسن لم يسمع من أبي هريرة على الصحيح المختار.  
 (٤) محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني، صدوق له أوهام، مات سنة ١٤٥ على الصحيح. التقريب (ص: ٤٩٩).  
 (٥) أخرجه عبد الوهاب بن منده في فوائده (٤٧).  
 (٦) يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري، صدوق ربما أخطأ. التهذيب (١١/١٦٣)، التقريب (ص: ٥٨٨).  
 (٧) أبو يوسف الأنصاري المصري، ابن حنين.  
 (٨) محمد بن ثابت، ويقال: ابن عبدالرحمن بن شرحبيل العبدري، أبو مصعب الحجازي، وقد ينسب إلى جده.  
 قال الحافظ: مقبول. قلت: يعني - عنده - حيث يتابع، وإلا فهو لين الحديث.  
 ترجمته في التهذيب (٩/٧٣)، التقريب (ص: ٤٧٠).  
 (٩) عبدالله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصاري الخطمي، صحابي صغير. التقريب (ص: ٣٢٩)، الإصابة (٤/٢٦٧).  
 (١٠) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٥٥٩٧)، والبيهقي في الشعب (٦/١٥٦). من طريق عمرو بن الربيع بن طارق عن يحيى بن أيوب به. وفيه (عبدالله بن سويد) بدل (عبد الله بن يزيد) !  
 وأخرجه الطبراني في الكبير (٤/ح ٣٨٧٣)، وفي الأوسط (٨/ح ٨٦٥٨)، والحاكم (٤/٣٢١)، والخراطي في مكارم الأخلاق (٢١٢). من طريق عبدالله بن صالح، حدثني الليث، حدثني يحيى بن أيوب، عن يعقوب بن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن جبير، عن محمد بن ثابت بن شرحبيل القرشي به. زاد عبدالرحمن بن جبير، وهو المصري المؤذن العامري، ثقة، كما في التقريب (ص: ٣٣٨). =

وروى ابن أبي حازم<sup>(١)</sup> وجماعة، عن يزيد بن الهاد<sup>(٢)</sup>، عن أبي بكر بن خزم<sup>(٣)</sup>، عن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان<sup>(٤)</sup>، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة<sup>(٥)</sup>، عن زيد بن خالد الجهني؛ سمع النبي ﷺ يقول، فذكره<sup>(٦)</sup>.  
قوة بن حبيب<sup>(٧)</sup>، عن عبد الحكم<sup>(٨)</sup>، عن أنس؛ مرفوعاً، مثله<sup>(٩)</sup>.

قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه!

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢٧٨/١): رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وقد ضعفه أحمد وغيره. وقال عبد الملك بن شعيب بن الليث: ثقة مأمون.

(١) عبدالعزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار المدني، صدوق فقيه. التقريب (ص: ٣٥٦).  
(٢) في الأصل: الهادي. والصواب ما أثبت. وهو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي، أبو عبد الله المدني، ثقة مكثر. التقريب (ص: ٦٠٢).

(٣) أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري المدني القاضي. اسمه وكنيته واحد. وقيل: إنه يكنى أبا محمد. ثقة عابد مات سنة عشرين ومئة، وقيل غير ذلك. التقريب (ص: ٦٢٤).

(٤) عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي، ثقة شريف. التقريب (ص: ٣١٥)، التهذيب (٥/٢٩٦).

(٥) عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري التجاري. يقال: وُلد في عهد النبي ﷺ. وقال ابن أبي حاتم: ليست له صحبة. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. التهذيب (٦/٢١٩)، التقريب (ص: ٣٤٧).

(٦) أخرجه البزار في مسنده (٩/٣٧٧٩) وهو في كشف الأستار (٢/٣٩١)، والطبراني في الكبير (٥/٥١٨٧). وقال الهيثمي (٨/١٧٦): رجال البزار رجال الصحيح.

(٧) قوة بن حبيب القنوي، أبو علي البصري، ثقة. التقريب (ص: ٤٥٥).

(٨) عبد الحكم بن عبد الله، ويقال: ابن زياد، القسلي البصري.

قال البخاري: منكر الحديث.

قال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث، ضعيف الحديث.

وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مما لا يتابع عليه.

وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه ولا أعلم له معه مشافهة، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب.

وقال أبو نعيم: روى عن أنس نسخة منكورة لا شيء.

وقال الحافظ: ضعيف.

التاريخ الكبير (٦/١٢٩)، المرح والتعديل (٦/٣٥)، الكامل لابن عدي (٧/٢٨)، المحروحين

(٢/١٤٣)، الضعفاء لأبي نعيم (١٣٤)، التهذيب (٦/٩٧)، التقريب (ص: ٣٣٢).

(٩) إسناده تالف؛ لحال عبد الحكم.

ويروى بسند آخر عن أنس، مثله<sup>(١)</sup>.  
مالك<sup>(٢)</sup>، والليث<sup>(٣)</sup>، [و] ابن عجلان، وغيرهم، عن سعيد المقبري، عن  
[أبي]<sup>(٤)</sup> شريح العدوي، عن النبي ﷺ، فذكره<sup>(٥)</sup>.

(١) منكر. أخرجه البزار (٣٩١/٢ - كشف)، والترمذي في العلل الكبير (٥٨٣ - ترتيب القاضي)، وابن  
عدي في الكامل (٣١٢/٧ - ٣١٣). من طريق محمد بن ثابت البناني، عن أبيه، عن أنس.  
قال الترمذي: سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذه الأحاديث، فلم يعرف شيئًا، وقال: لمحمد بن  
ثابت عجائب!

وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث مع غيرها مما لم أذكرها، عانتها مما لا يتابع محمد بن ثابت عليها.  
وقال الهيثمي (١٧٧/٨): رواه البزار، وفيه محمد بن ثابت البناني، وهو ضعيف.

(٢) الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، أبو  
عبدالله الأصبحي المدني الفقيه إمام دار الهجرة. (ت ١٢٩ هـ). تذكرة الحفاظ (٢٠٧/١).

(٣) الإمام الحافظ شيخ الديار المصرية وعالمها ورئيسها، الليث بن سعد، أبو الحارث الفهمي مولاها،  
الأصبهاني الأصل، المصري. تذكرة الحفاظ (٢٢٤/١).

(٤) في الأصل: بن. والصواب ما أثبت. وهو أبو شريح الخزاعي العدوي الكمي. اسمه خويلد بن عمرو،  
أو عكسه، وقيل: عبدالرحمن بن عمرو، وقيل: هاني، وقيل: كعب. صحابي نزل المدينة. مات سنة  
ثمان وستين على الصحيح.

تهذيب الكمال (٤٠٠/٣٣)، الإصابة (٢٠٤/٧)، التقریب (ص: ٦٤٨).

(٥) صحيح. أخرجه عن مالك: البخاري (٦١٣٥)، وأبو داود (٣٧٤٨)، وأحمد (٣٨٥/٦)، وابن  
حبان (٥٢٨٧)، وأبو عوانة (٦٤٨٦)، والطبراني (٢٢/٢ ح ٤٧٥)، والحاكم (١٨١/٤)،  
والخراطي (٢١١)، والقضاعي (٢٨٧/١)، والبيهقي في الشعب (٩١/٧)، والبخاري في شرح السنة  
(٣٣٦/١١)، وهو في الموطأ (٩٢٩/٢).

وقد رواه بعضهم بلفظ «فليكرم ضيفه».

وأخرجه عن الليث: البخاري (٦٠١٩، ٦٤٧٦)، وفي الأدب المفرد (٧٤١)، ومسلم (٤٨)،  
والترمذي (١٩٦٧)، وأبو عوانة (٦٤٨٤، ٦٤٨٥)، والطبراني (٢٢/٢ ح ٤٧٦)، وابن أبي الدنيا في  
مكارم الأخلاق (٣٢٥) وفي قرى الضيف (ص: ١٧/١)، والخراطي في المكارم (رقم: ٢١٠ - ب).

ورواه بعضهم بلفظ «فليكرم ضيفه».

وأخرجه عن ابن عجلان: ابن أبي الدنيا في قرى الضيف (ص: ١٧/٢ ح ٢). ورواه عن ابن عجلان  
سفيان بن عيينة، واختلف عليه فيه، وسيأتي.

وأخرجه مسلم (٤٨)، والدارمي (٢٠٣٥)، والطبراني (٢٢/٢ ح ٤٧٧)، وهناد في الزهد (٥١١/٢)،  
والحاكم (١٨٢/٤)، والخراطي (٢١٠).



وقال الأوزاعي<sup>(١)</sup> وأبان<sup>(٢)</sup>، قالوا: حدثنا يحيى بن أبي كثير<sup>(٣)</sup>، أن أبا (أسيد)<sup>(٤)</sup> حدثه. كذا قال الأوزاعي. وقال أبان: عن يحيى، عن أبي سعيد، ثم اتفقا عن أبي شريح، أن رسول الله ﷺ قال:

«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ»<sup>(٥)</sup>.

وقال (احتج)<sup>(٦)</sup> شعبة<sup>(٧)</sup>، عن قتادة<sup>(٨)</sup>، عن علقمة بن عبد الله المزني<sup>(٩)</sup>، عن رجال من قومه: أن النبي ﷺ، فذكره<sup>(١٠)</sup>.

من طرق عن عبد الحميد بن جعفر، ومحمد بن إسحاق، وعبد الله بن سعيد المقبري، عن سعيد، به. (١) شيخ الإسلام الحافظ أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن محمد الدمشقي الأوزاعي. (ت ١٥٧ هـ). تذكرة الحفاظ (١/١٧٨)، التقريب (ص: ٣٤٧).

(٢) أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد، ثقة له أفراد. التقريب (ص: ٨٧).

(٣) يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر البمامي، ثقة ثبت، لكنه يدلّس ويرسل. التقريب (ص: ٥٩٦).

(٤) كذا في الأصل. ولعل الصواب (سعد) وهي كنية سعيد بن أبي سعيد المقبري.

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٢٢/ ح ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢). عن الأوزاعي، وأبان، وشيبان، عن يحيى.

(٦) كذا في الأصل، ولم يتبين لي سببها. ولعل الصواب: «أخبرنا».

(٧) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي ثم البصري، ثقة حافظ متقن. كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث. وهو أول من فتن بالعراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً. التقريب (ص: ٢٦٦).

(٨) قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت. التقريب (ص: ٤٥٣).

(٩) علقمة بن عبد الله بن سنان، وقيل: اسم جده عمرو، وإنه أخو بكر بن عبد الله المزني البصري، ثقة، من الثالثة، مات سنة مئة. التقريب (ص: ٣٩٧).

(١٠) أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٤/٥)، والحري في إكرام الضيف (٣٩).

وتوبع شعبة عليه متابعة قاصرة، فقد أخرجه أحمد (٤١٢/٥) عن يحيى بن سعيد [هو القطان] ثنا أبو غفار [هو المثني بن سعد] حدثني علقمة بن عبد الله المزني: حدثني رجل من قومي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ. ثَلَاثَ مَرَارٍ. مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ، مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُقِلْ خَيْرًا أَوْ لَيْسَ كَ». وسنده حسن. وانظر مجمع الزوائد (٨/١٦٦، ١٦٧).

وَيُرَوَّى عَنْ عَائِشَةَ مِنْ وَجْهِ مُنْكَرٍ<sup>(١)</sup>.

فَهَذَا مُتَّفَقٌ مُتَوَاتِرٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ.

ابْنُ عُيَيْنَةَ<sup>(٢)</sup>: حَدَّثَنَا عَمْرُو<sup>(٣)</sup>، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ<sup>(٤)</sup>، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَعْبِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ»<sup>(٥)</sup>.

رواه جماعةٌ هكذا عن ابنِ عُيَيْنَةَ. ورواه هكذا عنه الحُمَيْدِيُّ<sup>(٦)</sup>.

ورواه مرةً عنه [عن]<sup>(٧)</sup> ابنِ عَجَلَانَ، عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ كَمَا تَقْدُمُ<sup>(٨)</sup>.

(١) حديث عائشة - رضي الله عنها - أخرجه أحمد في المسند (٦٩/٦)، والحرابي في إكرام الضيف (٣٣). من طريق الحكم بن موسى، عن عبدالرحمن بن أبي الرجال، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة، مرفوعاً.

وهذا إسناد حسن، ولم أقف على سبب وصف الإمام الذهبي - رحمه الله - إياه بالنكارة، ولعله تصحيف من الناسخ، والصواب (من وجه آخر) والله أعلم. وقال الهيثمي (١٦٧/٨): رواه أحمد، ورجاله ثقات.

(٢) سفيان بن عيينة بن ميمون، العلامة الحافظ شيخ الإسلام، أبو محمد الهلالي الكوفي، محدث الحرم. تذكرة الحفاظ (٢٦٢/١).

(٣) عمرو بن دينار، الحافظ الإمام، عالم الحرم، أبو محمد الجمحي مولاهم، المكي الأثرم. تذكرة الحفاظ (١١٣/١).

(٤) نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد، وأبو عبدالله، المدني، ثقة فاضل. التقريب (ص: ٥٥٨).

(٥) صحيح. أخرجه مسلم (٤٨)، والحميدي (٥٧٥)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٢)، وابن ماجه (٣٦٧٢)، وأحمد (٣٨٤/٦)، والدارمي (٢٠٣٦)، والطبراني (٢٢/ ح ٥٠١)، وزكريا المروزي في جزء حديث سفيان بن عيينة (١٦) ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٣٧٦.٣٧٥/١١)، والبيهقي (٨٦/٥) وفي الأربعين الصغرى له (١٥)، والقضاعي (٢٨٦/١). عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار به. (٦) الإمام العلم، أبو بكر عبدالله بن الزبير القرشي الأسدي الحميدي المكي، الحافظ الفقيه. تذكرة الحفاظ (٤١٣/٢).

(٧) سقطت من الأصل، ولا بد منها، كما في مصادر تخريج الحديث.

(٨) مسند الحميدي (٥٧٦)، وسنن ابن ماجه (٣٦٧٥)، ومصنف ابن أبي شيبة (٥١٩/٦).

وأخرجه الطبراني (٢٢/ ح ٤٧٨)، وهناد في الزهد (٥١٢/٢)، وزكريا المروزي في حديث سفيان بن عيينة (٢٥، ١٦). من طريق سفيان بن عيينة به، إلا أنه جعله عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي شريح.

حَدَّثَنَا زَائِدَةُ<sup>(١)</sup>، عَنْ مَيْسَرَةَ<sup>(٢)</sup>، عَنْ أَبِي حَازِمٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله تعالى عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ مُجَاوَرَةً مَنْ جَاوَرَهُ»<sup>(٤)</sup>.

### باب منه

هَشَامُ بْنُ سَعْدٍ<sup>(٥)</sup>: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ<sup>(٦)</sup>، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رضي الله تعالى عنه - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ»<sup>(٧)</sup>.

أَبُو الْأَحْوَصِ<sup>(٨)</sup>: عَنْ أَبِي حَصِينٍ: عَنْ أَبِي صَالِحٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ مَرْفُوعًا، مِثْلَهُ. وَكَذَا رَوَاهُ ابْنُ مَهْدِي<sup>(٩)</sup> عَنْ سُفْيَانَ<sup>(١٠)</sup>، عَنْ أَبِي حَصِينٍ<sup>(١١)</sup>.

(١) زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت، الكوفي، ثقة ثبت صاحب سنة. التقريب (ص: ٢١٣).

(٢) ميسرة بن عمار، ويقال: ابن تمام الأشجعي الكوفي، ثقة. التقريب (ص: ٥٥٥).

(٣) سلمان، أبو حازم الأشجعي الكوفي، ثقة. التقريب (ص: ٢٤٦).

(٤) صحيح. أخرجه البخاري (٥١٨٥) ومن طريقه البغوي في شرح السنة (١٦٢/٩)، وأبو يعلى في مسنده (٨٥/١١ ح/٦٢١٨)، وابن منده في الإيمان (٤٤٢/١)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (رقم: ٢١٥ - ب). بلفظ «فلا يؤذ جاره».

وأخرجه مسلم (١٤٦٨) مختصرًا دون ذكر موطن الشاهد.

(٥) في الأصل: هشام بن سعيد. والصواب: ابن سعد، كما في مصادر ترجمته. وهو هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد. قال الحافظ: صدوق له أوهام ورمي بالتشيع. التقريب (ص: ٥٧٢).

(٦) زيد بن أسلم العدوي مولى عمر، أبو عبدالله، وأبو أسامة، المدني، ثقة. التقريب (ص: ٢٢٢).

(٧) أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٥١/٣ ح/٣٠٥٨).

(٨) سلام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص، الكوفي، ثقة متقن صاحب حديث. التقريب (ص: ٢٦١).

(٩) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. التقريب (ص: ٣٥١).

(١٠) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلّس. التقريب (ص: ٢٤٤).

(١١) تقدم تخريجه من هذا الوجه (ص: ٢٩).

وكذا رواه القَطَّانُ<sup>(١)</sup> عن ابنِ عَجَلان، عن أبيه<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة مرفوعاً<sup>(٣)</sup>.  
وعبدُ العزيز بنُ أبي حازم، عن كثير بنِ زيد<sup>(٤)</sup>، عن الوليد بنِ رباح<sup>(٥)</sup>، عن أبي  
هريرة مرفوعاً<sup>(٦)</sup>.

وابنُ المبارك<sup>(٧)</sup>، وعبدُ الرزاق<sup>(٨)</sup>، عن معمر، عن الزُّهري، عن أبي سلمة، عن  
أبي هريرة؛ بهذا اللفظ؛ مرفوعاً<sup>(٩)</sup>.

وكذا وَرَدَ من حديث أبي سَعِيدٍ<sup>(١٠)</sup>، وعائِشَةَ<sup>(١١)</sup>، وابنِ مسعود<sup>(١٢)</sup>.

(١) يحيى بن سعيد بن قُروخ، التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة. التقريب (ص: ٥٩١).

(٢) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني، لا بأس به. التقريب (ص: ٣٨٧).

(٣) لم أقف عليه من رواية القطان، ولعلي ذهلت عنها. وقد تابعه حاتم بن إسماعيل، عن ابن عجلان به، أخرجه هناد في الزهد (١٠٥١).

(٤) كثير بن زيد الأسلمي، أبو مُحَمَّد المدني، صدوق بخطي. التقريب (ص: ٤٥٩).

(٥) الوليد بن رباح المدني صدوق. التقريب (ص: ٥٨١).

(٦) لم أقف عليه من رواية عبد العزيز بن أبي حازم للساعة. وقد تابعه سفيان بن حمزة عن كثير بن زيد به، أخرجه ابن أبي الدنيا في المكارم (٣٢٤).

(٧) عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير. التقريب (ص: ٣٢٠).

(٨) عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، غمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع. التقريب (ص: ٣٥٤).

(٩) تقدم (ص: ٢٨).

(١٠) حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه أحمد (٧٦/٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣٣٠/٨). من طريق دراج أبي السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد.

وهذا الإسناد (دراج أبو السمح، عن أبي الهيثم، عن أبي سعيد)، ضعفه غير واحد كالإمام أحمد وغيره، ومشاه بعضهم، والحمل فيه على دراج، وهو وإن كان صدوقاً، فإن في حديثه عن أبي الهيثم ضعفاً. وهما من رجال التهذيب.

(١١) تقدم (ص: ٣٤).

(١٢) حديث ابن مسعود: أخرجه الطبراني في الكبير (١٠/١٠٤٤٢)، و (٢٢/٢٢) ح (١٠٢٤). قال الهيثمي في المجمع (١٧٠-١٦٩/٨): فيه سوار بن مصعب وهو متروك.

## باب منه

شريك<sup>(١)</sup>: عن أبي عمر<sup>(٢)</sup>، عن أبي جحيفة<sup>(٣)</sup> قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ يشكو جاره.

فقال: «اطْرَحْ مَتَاعَكَ بالطريق». قال: فَجَعَلَ النَّاسُ يَمْزُونَ فَيُلْعَنُونَ. فَقَالَ: مَا لَقِيتُ مِنَ النَّاسِ يُلْعَنُونِي؟ قال: «لَعَنَكَ اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يُلْعَنَكَ النَّاسُ». فقال: فَإِنِّي لَا أَعُوذُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فجاء الذي شكَا إلى النبي ﷺ، فقال: «ارْفَعْ مَتَاعَكَ فَقَدْ أَمِنْتَ أَوْ كُفَيْتَ»<sup>(٤)</sup>. حاتم بن إسماعيل<sup>(٥)</sup>، وصفوان بن عيسى<sup>(٦)</sup> قالَا: حدثنا ابن عجلان قال: حدثنا أبي، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: إن لي جاراً يؤذيني فقال: «انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَتَاعَكَ إِلَى الطَّرِيقِ». ففعل، فاجتمع عليه الناس يقولون: ما شأنك؟ فجعل يقول: جاري يؤذيني. فجعلوا يقولون: اللهم العنه، اللهم أخزه. فبلغه ذلك، فأتاه، فقال: ارجع إلى منزلك

(١) شريك بن عبدالله النخعي الكوفي القاضي بواسط ثم الكوفة، أبو عبدالله، صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع. (ت ١٧٧ هـ). التقريب (ص: ٢٦٦)، الكاشف (٤٨٥/١).

(٢) أبو عمر المنهجي أو البجلي الكوفي، مجهول. التقريب (ص: ٦٦٠)، اللسان (٤٧٥/٧). (٣) وهب بن عبدالله الشوائي، ويقال: اسم أبيه وهب أيضاً، أبو جحيفة، مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير، صحابي معروف. التقريب (ص: ٥٨٥)، الإصابة (٦٢٦/٦).

(٤) إسناده ضعيف، أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٢٥)، واليزار (٣٨٢/٢ - كشف)، والطبراني (٢٢/ح ٣٥٦)، والحاكم (١٨٤/٤) وقال: صحيح على شرط مسلم، والبيهقي في الشعب (٨٠/٧). من طريق علي بن حكيم الأودي عن شريك به.

وقال الهيثمي (١٧٠/٨): وفيه أبو عمر المنهجي، تفرد عنه شريك، وبقي رجاله ثقات. (٥) حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي مولاهم، أصله من الكوفة، صحيح الكتاب صدوق يهيم. التقريب (ص: ١٤٤).

(٦) صفوان بن عيسى الزهري، أبو محمد البصري القسام، ثقة. التقريب (ص: ٢٧٧).

فوالله لا أؤذيك أبداً<sup>(١)</sup>.

علي بن الجعد<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا سلام بن مسكين<sup>(٣)</sup>، عن شهر بن حوشب<sup>(٤)</sup>، عن محمد بن يوسف<sup>(٥)</sup>: أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ لِي جَارًا يُؤْذِينِي. فَقَالَ: «اضْبِرْ». ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: «اضْبِرْ». ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: «اضْبِرْ». ثُمَّ أَتَاهُ، فَقَالَ: «اغْمِذْ إِلَى مَتَاعِكَ فَفَرِّغْهُ فِي الطَّرِيقِ فَإِذَا أَتَى عَلَيْكَ آبُ فَقُلْ: إِنَّ جَارِي يُؤْذِينِي، قَالَ: فَتَحَلَّ أَوْ تَجِبِ اللَّعْنَةُ»<sup>(٦)</sup>.

رواه علي بن أبي بكر، عن سلام، عن شهر، فقال: عن محمد بن يوسف، عن عبدالله بن سلام<sup>(٧)</sup>.

(١) حديث حسن، أخرجه أبو داود (٥١٥٣)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٤)، وأبو يعلى (١١/٦٦٣٠)، وابن حبان (٢/٥٢٠)، والحاكم (٤/١٨٣)، والبيهقي في الشعب (٧/٧٩٧). من طرق عن صفوان بن عيسى، وسليمان بن حبان أبي خالد الأحمر، عن محمد بن عجلان به. قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. قلت: بل رجاله رجال مسلم فحسب. فإن هذه الترجمة لم يخرج لها مسلم شيئاً، بل هي على شرط السنن، والله أعلم.

(٢) علي بن الجعد بن عبيد، أبو الحسن الجوهري البغدادي، ثقة ثبت. التقريب (ص ٣٩٨).

(٣) سلام بن مسكين بن ربيعة الأزدي البصري، أبو روح. يقال: اسمه سليمان. ثقة، رمي بالقدر. التقريب (ص ٢٦١).

(٤) شهر بن حوشب الأشعري الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن، صدوق كثير الإرسال والأوهام. التقريب (ص: ٢٦٩).

(٥) محمد بن يوسف بن عبدالله بن سلام، الإسرائيلي، المدني. قال فيه الخافض: مقبول. التقريب (ص: ٥١٥).

(٦) أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٢٦) عن علي بن الجعد به.

وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٣٩٤) من طريق يونس بن محمد المؤدب عن سلام به.

(٧) لم أقف عليه من رواية علي بن أبي بكر. ولكن أخرجه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٢٠٧) من طريق أبان بن سفيان الثعلبي، عن سلام به. وأبان لم أعرفه، ولعله تحريف، والله أعلم.

جُبَارَةُ بْنُ [المَغْلَس] <sup>(١)</sup>؛ وهو ضعيف، حدثنا حجاج بن تميم <sup>(٢)</sup>؛ وهو ضعيف، عن ميمون <sup>(٣)</sup> بن مهران، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - عن النبي ﷺ، مثله <sup>(٤)</sup>.

### باب منه

رَوَّاد <sup>(٥)</sup>، وعُبَيْدُ الله بن موسى <sup>(٦)</sup>؛ قالوا: حدثنا الأوزاعي، عن عُبَيْدَةَ بن أبي لبابة <sup>(٧)</sup>، عن أُمِّ سَلَمَةَ قالت: بينما أنا مع النبي ﷺ في الفراش، فدخلت شاة لبعض جيراننا فأخذت قرصاً، فقامت إليها فنكبت القرص من بين لحيئتها، فقال رسول الله ﷺ: «مَا كَانَ لَكَ أَنْ تُعْتَقِيهَا» <sup>(٨)</sup> فَإِنَّهُ لَا قَلِيلَ مِنْ أَذَى الْجَارِ <sup>(٩)</sup>.

إسناده منقطع.

- (١) يياض في الأصل، وهو جبارة بن المغلس، الحِمْيَانِي، أبو مُحَمَّد الكوفي. ضعيف.
- الكاشف (٢٨٩/١)، التقريب (ص: ١٣٧).
- (٢) حجاج بن تميم الجزري أو الواسطي. ضعيف. التقريب (ص: ١٥٢).
- (٣) في الأصل: معمر بن مهران. والصواب ما أثبت. وهو ميمون بن مهران الجزري، أبو أيوب. أصله كوفي، نزل الرقة، ثقة فقيه، ولي الجزيرة لعمر بن عبدالعزيز، وكان يرسل. التقريب (ص: ٥٥٦).
- (٤) أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٢٨/٢).
- وسنده ضعيف لضعف جبارة وحجاج.
- (٥) رَوَّاد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني. أصله من خراسان. صدوق اختلط بأخوة، فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد. التقريب (ص: ٢١١).
- (٦) في الأصل: عبد الله. والصواب ما أثبت. وهو: عُبَيْدُ الله بن موسى بن باذام العبسي الكوفي، أبو مُحَمَّد. ثقة كان يتشيع. التقريب (ص: ٣٧٥).
- (٧) عبدة بن أبي لبابة الأسدي مولاهم، ويقال: مولى قريش، أبو القاسم البراز الكوفي، نزيل دمشق، ثقة. التقريب (ص: ٣٦٩).
- (٨) في الأصل: (تَقِيَهَا)! والصواب: تُعْتَقِيهَا، أي تأخذ بيعتها وتغصها. وقيل: التَّعْيِيقُ: التَّخْيِيبُ، من الفئاق، وهي الحَيَّة.
- (٩) أخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٣٨٤)، والخطابي في غريب الحديث (٣٣٩/١).
- ورواه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٠/٥)، عن وكيع، عن الأوزاعي عن عبدة قال: قال رسول الله ... فذكره.
- وإسناده منقطع، كما قال المصنف. قال ابن أبي حاتم في المراسيل (ص: ١٣٦): قال أبي: عبدة بن =

داود بن أيوب القسملبي<sup>(١)</sup>: حدثنا عباد بن بشير العبدي<sup>(٢)</sup> قال: سمعت أنس ابن مالك - رضي الله تعالى عنه - يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ آذَى جَارَهُ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ حَارَبَنِي»<sup>(٣)</sup>. هذا حديث منكر.

أبي لبابة، عن أم سلمة، في الشاة.

قال أنس: لم يسمع عبدة من أم سلمة، بينهما رجل.

والحديث مروى عن أم سلمة من وجه آخر، لكنه ضعيف جدًا.

أخرجه الطبراني في الكبير (٢٣/٥٣٥)، وعنه أبو نعيم في الحلية (٢٧/١٠). من طريق أحمد بن رشد بن، ثنا أحمد بن أبي الحواري، ثنا الوليد، ثنا شيان، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أم سلمة، به مرفوعًا.

وأحمد بن رشد بن، هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشد بن، كان من حفاظ الحديث، إلا أنهم تكلموا فيه. اللسان (٢٥٧/١).

(١) ترجم له الذهبي في الميزان (٤/٢) فقال: داود بن أيوب القسملبي، عن عباد بن بشر، عن أنس - رضي الله تعالى عنه -، بحدِيثَيْن مَوْضُوعَيْن، وعنه العباس بن الفضل الأسفاطي.

قلت: كذا قال؛ (عباد بن بشر)، والصواب (بشير) كما في الأصل، وفي ترجمته من الميزان واللسان. (٢) ترجم له الذهبي في الميزان (٣٦٥/٢) وتبعه ابن حجر في اللسان (٢٢٨/٣) فقالا: عباد بن بشير، عن أنس، وعنه داود بن أيوب القسملبي، بخبر باطل رواه الطبراني، منته: «إن هذه الأمة تفتن بعدي». قالوا: في أي؟ قال: «لا يعرف جار حق جاره».

(٣) منكر، كما قال المصنف. أخرجه أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه، كما في الترغيب والترهيب، للمنذري (٢٤١/٣)، وكشف الخفاء، للعجلوني (٢٨٦/٢).

وليس هو في المطبوع من «التوبيخ»، فإن المطبوع إنما هو مختصر منه، وهو بقدر النصف من الأصل، والله أعلم.

والحديث ضعفه المنذري بتصديره إياه بصيغة «روي».



## باب منه

سريح<sup>(١)</sup> بن النعمان قال: حدثنا أبو عقيل<sup>(٢)</sup>، عن عمر بن حمزة<sup>(٣)</sup>، عن عمر ابن هارون<sup>(٤)</sup>، عن أبيه<sup>(٥)</sup>، عن أبي هريرة مرفوعاً: «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ : سُوءُ الْجَوَارِ، وَقَطِيعَةُ الْأَرْحَامِ»<sup>(٦)</sup>.

- (١) في الأصل: سريح. والصواب ما أثبت. وهو سريح بن النعمان بن مروان الجوهري، أبو الحسن البغدادي، أصله من خراسان، ثقة بهم قليلاً. التقريب (ص: ٢٢٩).
- (٢) يحيى بن المتوكل المدني، ويقال: الكوفي، الحذاء الضريع، أبو عقيل، ضعيف. تهذيب الكمال (٣١/٥١١)، التقريب (ص: ٥٩٦).
- (٣) عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب العمري المدني، ضعيف. التقريب (ص: ٤١١).
- (٤) عمر بن هارون الأنصاري الزُرقي. قال الذهبي: عن أبيه عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -، لا يُعرف، والخبر منكر، - يعني حديثه هذا - . الميزان (٢٧٥/٥)، المغني في الضعفاء (٤٧٥/٢)، اللسان (٣٣٦/٤).
- (٥) مجهول، لا يعرف إلا من رواية ابنه عنه. وقد ذكره البخاري في التاريخ (٢٢٥/٨)، وابن أبي حاتم في المرح والتعديل (٩٨/٩)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وابن حبان في الثقات (٥٠٨/٥) على مذهبه في ذكر المجاهيل في ثقاته.
- (٦) منكر، أخرجه لوين في جزئه (١٠٤)، ومن طريقه: ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٥٤)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٧٤/١)، والدقاق في مشيخته (١٠٤)، والخطيب في تالي التلخيص (١٧٨/١).
- والحديث مروي عن عبدالله بن عمرو بإسناد أحسن حالاً من هذا؛ وإن كان لا يخلو من مقال. فقد أخرجه الخرائطي في التوبيخ (١٤٢)، والمساوي (٥٨، ٢٨٧). من طريق عمار بن محمد الثوري، عن عبدالسلام بن سليم، عن منصور بن زاذان، عن أبي جحيفة، عن عبدالله بن عمرو، به. وسنده ضعيف، لجهالة عبدالسلام، وسوء حفظ عمار بن محمد.
- وأخرج عبدالرزاق في المصنف (٤٠٥-٤٠٤/١١)، وأحمد في المسند (١٦٢/٢، ١٩٩)، والمروزي في زوائد الزهد لابن المبارك (١٦١٠)، واليزار في مسنده (٦/٢٤٣٥)، والخرائطي في مساوي الأخلاق (٢٨٦)، والحاكم في المستدرک (١٤٧/١) و (٥٥٨/٤). من طرق عن عبدالله بن بريدة عن أبي سبرة بن سلمة الهذلي عن عبدالله بن عمرو، بنحوه. وسنده ضعيف لجهالة أبي سبرة. وأخرجه اليزار (٦/٢٤٣٢) بإسناد أضعف من هذا، والله أعلم.

زيد بن الحباب<sup>(١)</sup> قال: حدثنا أبو عقيل الحذاء<sup>(٢)</sup>، عن عمر بن حمزة، عن (إسماعيل بن حمزة)<sup>(٣)</sup>، عن أبيه، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: سُوءُ الْجَوَارِ، وَقَطِيعَةُ الْأَرْحَامِ، وَأَنْ يُعْطَلَ السِّيفُ عَنِ الْجِهَادِ»<sup>(٤)</sup>.

الطبراني قال: حدثنا داود بن أيوب، قال: حدثنا عباد بن بشير، سمع أنسا يقول: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تُفْتَنُ بَعْدِي». قالوا: يا نبي الله في أي نحو؟ قال: «لَا يَعْرِفُ جَارٌ حَقَّ جَارِهِ». هذا حديث موضوع<sup>(٥)</sup>.

### باب قوله

«[مَا زَالَ جِبْرِيلُ] <sup>(٦)</sup> يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَثُهُ».

رواه شعبة، عن داود بن فراهيج<sup>(٧)</sup>، عن أبي هريرة<sup>(٨)</sup>.

(١) زيد بن الحباب، أبو الحسين الفُكَلِي، أصله من خراسان، وكان بالكوفة، ورحل في الحديث فأكثر منه، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري. التقريب (ص: ٢٢٢).

(٢) في الأصل: الخزاعي! وهو أبو عقيل المذكور آنفاً.

(٣) هكذا في الأصل. والظاهر أنها تحريف من (عمر بن هارون) المذكور آنفاً.

(٤) إسناده إسناده سابقه، وهو منكر.

(٥) والآفة فيه من داود بن أيوب أو من عباد بن بشير. وقد تقدم الكلام على الحديث في ترجمة عباد.

(٦) غير موجودة في الأصل. ولا بد منها لإقامة السياق.

(٧) داود بن فراهيج المدني مولى قيس بن الحارث، روى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري، وعنه شعبة وجماعة. صدوق يخطئ، تغير حين كبر.

ترجمته في: اللسان (٤٢٤/٢)، تعجيل المنفعة (ص: ١١٩).

(٨) حديث صحيح، وإسناده حسن، أخرجه أحمد (٢٥٩/٢، ٤٥٨، ٥١٤)، وابن أبي شيبة (٢٢٠/٥)، وإسحاق بن راهويه في مسنده (١٩٠/١ ح ١٤١)، والبخاري (٣٨١/٢ - كشف)، وابن حبان في =

وجماعة، عن يونس<sup>(١)</sup> بن أبي إسحاق، عن مجاهد<sup>(٢)</sup>، عن أبي هريرة<sup>(٣)</sup>.  
 وشيئل بن العلاء<sup>(٤)</sup>، عن أبيه<sup>(٥)</sup>، عن جده<sup>(٦)</sup>، عن أبي هريرة<sup>(٧)</sup>.  
 وأبو ضمرة<sup>(٨)</sup>: حدثنا الحارث بن عبد الرحمن<sup>(٩)</sup>: عن عطاء بن ميثنا<sup>(١٠)</sup>: عن

صحيحه (٥١٢)، وأبو القاسم البغوي في الجعديات (١٦٤٦) ومن طريقه البغوي في شرح السنة (٧١/١٣)، وابن عدي في الكامل (٥٤٣/٣)، وأبو الطاهر الذهلي في حديثه، انتقاء الدارقطني (٩)، والخطيب في تاريخه (٢٩٢/١)، والحرائطي في مكارم الأخلاق (٢٠١).

قال البزار: لا نعلم رواه عن داود عن أبي هريرة إلا شعبة.

(١) في الأصل: موسى. والصواب ما أثبت. وهو: يونس بن أبي إسحاق الشيباني، أبو إسرائيل الكوفي، صدوق يهم قليلاً. التقريب (ص: ٦١٣).

(٢) مجاهد بن جبير المكي. ثقة، إمام في التفسير وفي العلم. التقريب (ص: ٥٢٠).

(٣) صحيح، أخرجه ابن ماجه (٣٦٧٤)، وأحمد (٣٠٥/٢، ٤٤٥)، وابن حبان في صحيحه (٥٨٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٣) وفي تسمية الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا (١٠)، والدارقطني في العلل (٢٣١/٨)، والحرائطي (٢٠١)، وأبو الشيخ في طبقاته (٦٠٦/٣).

من طرق عن وكيع، وأبي نعيم الفضل بن دكين، والقطان، والنضر بن شميل، وأبي قطن، عن يونس به. وقد صرح يونس في بعض طرقه بالسماع. وفيه. إثبات سماع مجاهد من أبي هريرة، والله أعلم.

(٤) شبل بن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي مولى جبهة أبو المفضل.

قال ابن عدي: مديني، حدث عنه ابن أبي فديك، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بأحاديث لا يحدث بها عن العلاء غيره، مناكير.

وقال ابن حبان: روى عنه ابن أبي فديك بنسخة مستقيمة.

الكامل، لابن عدي (٧٢/٥)، الثقات، لابن حبان (٤٥٢/٦).

قلت: فمثله لا بأس به في الشواهد، والله أعلم.

(٥) صدوق ربما وهم. التقريب (ص: ٤٣٥).

(٦) ثقة. التقريب (ص: ٣٥٣).

(٧) لم أقف عليه من هذا الوجه.

(٨) في الأصل: وأبي ضمرة ! وهو أنس بن عياض بن ضمرة الليثي، أبو ضمرة المدني، ثقة. التقريب (ص: ١١٥).

(٩) الحارث بن عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد بن أبي ذباب، المدوسي المدني، صدوق يهم. التقريب (ص: ١٤٦).

(١٠) عطاء بن ميثنا المدني أو البصري أبو معاذ، صدوق. التقريب (ص: ٣٩٢).

أبي هريرة، وزاد في متنه: «فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي جِيرَانِكُمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(١)</sup>.

وروي بإسناد واهٍ من حديث عبدالله بن عمرو بدون الزيادة<sup>(٢)</sup>.

وَعَنْدَر<sup>(٣)</sup>، عن شعبة، عن عمر بن مُحَمَّد بن زيد<sup>(٤)</sup>: سمع أبا<sup>(٥)</sup>، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ .

تابعه يزيد بن زُرَيْع<sup>(٦)</sup> عن عمر<sup>(٧)</sup> مثله<sup>(٨)</sup>.

وروي بإسناد آخر ضعيف عن ابن عباس<sup>(٩)</sup>.

أبو نُعَيْم<sup>(١٠)</sup>، ومُحَمَّد بن سابق<sup>(١١)</sup> قالوا: .....

(١) لم أقف عليه من هذا الطريق للساعة. وهو إسناد حسن على شرط مسلم؛ إن كان الطريق إلى أبي ضمرة ثابتاً، والله أعلم.

(٢) هذه العبارة غريبة جداً، فإسناد حديث عبدالله بن عمرو ليس واهياً، نعم أُعِلَّ بالاختلاف على مجاهد فيه فحسب، وسيأتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

(٣) مُحَمَّد بن جعفر الهذلي البصري، المعروف بِعَنْدَر.

قال الحافظ: ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة. التقريب (ص: ٤٧٢).

قلت: وكان من أثبت الناس في شعبة. فانظر ترجمته في التهذيب (٨٤/٩)، والميزان (٩٣/٦).

(٤) في الأصل: عمرو بن مُحَمَّد بن يزيد! وهو: عمر بن مُحَمَّد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، المدني، نزيل عسقلان، ثقة. التقريب (ص: ٤١٧).

(٥) ثقة. التقريب (ص: ٤٧٩).

(٦) يزيد بن زُرَيْع، البصري، أبو معاوية. ثقة ثبت. التقريب (ص: ٦٠١).

(٧) في الأصل عمرو! والصواب ما أثبت، كما تقدم بيانه.

(٨) صحيح. أخرجه أحمد (٨٥/٢)، ومن طريقه الطبراني في الكبير (١٢/ ح ١٣٣٤٣). عن غندر، به.

وأخرجه البخاري (٦٠١٥) وفي الأدب المفرد (١٠٤)، ومسلم (٢٦٢٥)، والطبراني في الكبير

(١٢/ ح ١٣٣٤٠)، والبيهقي (٢٧/٧) وفي الشعب (٧٤/٧)، والبلغوي في شرح السنة (٧١/١٣).

من حديث يزيد بن زريع، به.

(٩) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢٢٣/٥) وفي سننه رجل لم يُسَمَّ.

(١٠) الفضل بن دكين الكوفي، التيمي مولاهم، الأحول، أبو نعيم الملائمي، مشهور بكنيته. ثقة ثبت، وهو

من كبار شيوخ البخاري. التقريب (ص: ٤٤٦).

(١١) مُحَمَّد بن سابق التيمي، أبو جعفر، أو أبو سعيد البزاز الكوفي، نزيل بغداد، صدوق. التقريب

(ص: ٤٧٩).

حدثنا بشير بن سلمان<sup>(١)</sup>، عن مُجاهد، قال: حدثنا عبدُ الله بنُ عمرو، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يوصي بالجارِ حتَّى خَشِيتُ ، أو أُرِينَا [ أنه ] لَيُؤَزَّثَهُ<sup>(٢)</sup>. ابنُ عُيَيْنَةَ قال: حدثنا بشيرُ بنُ سلمان: عن مُجاهد [ عن ] عبد الله بن عمرو: أنه أمر بشاة، فذُبِحَتْ، فقال لَقِيْمِهِ: أَهْدَيْتَ لَجَارِنَا الْيَهُودِي مِنْهَا شَيْئًا ؟ فَإِنِّي سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُؤَزَّثُهُ»<sup>(٤)</sup>.

عَفَّان<sup>(٥)</sup>: حدثنا الثَّوري، وجماعة قالوا : أخبرنا مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف<sup>(٦)</sup>،

- 
- (١) بشير بن سلمان الكندي، أبو إسماعيل الكوفي، ثقة بغرب. التقريب (ص: ١٢٥).
- (٢) صحيح. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٢٨)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٠/٥)، وأبو نعيم في تسمية الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عالياً (١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٥/٧). من طريق أبي نعيم به.
- وتابعه عبدالله بن المبارك، وسلم بن قتيبة ، فأخرجه ابن المبارك في البر والصلة (٢١٧)، ومن طريقه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٢١).
- وأخرجه البزار في مسنده (٦ / ح ٢٣٨٨) من طريق سلم بن قتيبة عن بشير به.
- (٣) في الأصل: وعبد الله !
- (٤) صحيح. أخرجه أبو داود (٥١٥٢)، والحميدي في مسنده (٥٩٣). ووقع في سند الأخير خطأ ظاهر، نبه عليه محققه.
- وأخرجه الترمذي (١٩٤٣)، وأحمد (١٦٠/٢) ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٣٠٦/٣)، والبخاري في الأدب (١٠٥)، والخرائطي في المكارم (٢٠٠). من طريق ابن عينة عن بشير وداود بن شابور به.
- (٥) في الأصل: ثقفان ! ولعل الصواب ما أثبت. وهو عَفَّان بن مسلم بن عبدالله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت. التقريب (ص: ٣٩٣).
- غير أنه يشكل على هذا أن عفان ليست له رواية عن سفيان. وإنما يرويه عن مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف. فلعل قلم الإمام الذهبي - رحمه الله - استعجل كتبه قبل موضعه، والله أعلم.
- (٦) مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف الياامي، كوفي صدوق له أوهام.
- التقريب (ص: ٤٨٥).

كلاهما عن زَيْد<sup>(١)</sup>، عن مُجاهد، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ:

«مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَثُهُ»<sup>(٢)</sup>.

عبد العزيز بن أبي حازم قال: حَدَّثَنَا هِشَام<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِيهِ<sup>(٤)</sup>، عَنْ عَائِشَةَ؛ مَرْفُوعًا، مثله<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: يزيد. والصواب ما أثبت. وهو زَيْد بن الحارث بن عبدالكريم بن عمرو بن كعب اليامي، أبو عبد الرحمن الكوفي، ثقة ثبت عائد. التقريب (ص: ٢١٣).

(٢) صحيح. أخرجه أحمد (١٨٧/٦)، وإسحاق بن راهويه (٦٢٠/٣)، والمروزي في زوائد البر والصلة (٢٦٤)، والدارقطني في العلل (٢٣١/٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٣)، وأبو الشيخ في طبقاته (٦٠٥/٣، ٦٠٦)، والخراطي في المكارم (١٩٨). من طرق عن سفيان، به.

وأخرجه أحمد (٩١/٦، ١٢٥)، وابن راهويه (١٠٠٥/٣)، وأبو يعلى (٨/ح ٤٥٩٠)، والبيهقي في الجعديات (٢٨٠١) ومن طريقه ابن أبي الدنيا في المكارم (٣٢٠)، وابن عدي في الكامل (٤٧٥/٧، ٤٧٦)، والخطيب في تاريخه (١٨٧/٤)، والخراطي في المكارم (١٩٨). من طرق عن مُحَمَّد بن طلحة بن مصرف، به.

وكما رأيت، فقد اختلف على مجاهد في هذا الحديث على ثلاثة وجوه:

- يونس، عن مجاهد، عن أبي هريرة.
  - بشير بن سلمان وداود بن شبيب، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو.
  - زيد اليامي، عن مجاهد، عن عائشة - رضي الله تعالى عن الجميع -.
- وقد رجح الدارقطني في العلل (٢٣١/٨) رواية زيد. وسبقه إلى ذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، كما في العلل لابن أبي حاتم (٢٤٣/٢).
- وقال أبو حاتم الرازي: ولا أبعد أن يكون روى مجاهد عن كلهم.
- قلت: فهو إمام مكتر، فليس بمستغرب أن يكون له أكثر من شيخ في الحديث الواحد، والله أعلم.
- وانظر: مسند البزار (٣٧٢/٦)، والحلية (٣٠٧.٣٠٦/٣).

(٣) هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الإمام الحافظ الحجة أبو المنذر القرشي الزبيري المدني الفقيه. تذكرة الحفاظ (١٤٤/١)، التقريب (ص: ٥٧٣).

(٤) عروة بن الزبير بن العوام الإمام عالم المدينة أبو عبدالله القرشي الأسدي المدني.

تذكرة الحفاظ (٦٢/١)، التقريب (ص: ٣٨٩).

(٥) صحيح. أخرجه مسلم في صحيحه (٢٦٢٤)، والطبراني في الأوسط (٢٠٢/١ ح ٦٤٧). وقال: لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا ابن أبي حازم.

مالك وجماعة، قالوا: أخبرنا يحيى بن سعيد<sup>(١)</sup>، عن أبي بكر بن حزم، عن  
عُمَرَةَ<sup>(٢)</sup>، عن عائشة بهذا<sup>(٣)</sup>.

الليث: عن ابن الهادي، عن أبي بكر بن حزم نحوه<sup>(٤)</sup>.

ورواه غير واحد عن أبي بكر.

وجاء من غير وجه عن يحيى بن سعيد، عن عُمَرَةَ مُدْلَسًا.

بَقِيَّةُ<sup>(٥)</sup>، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيُّ<sup>(٦)</sup>، عن أبي أُمَامَةَ، قال: سمعتُ  
النَّبِيَّ ﷺ، فذكره<sup>(٧)</sup>.

قُرَّةُ بْنُ حَبِيبٍ: عن عبد الحكم؛ وهو لَيْثٌ، عن أنس<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: يحيى بن شعبة ! وهو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي، ثقة  
ثبت. التقريب (ص: ٥٩١).

(٢) عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية، أكرت عن عائشة، ثقة.  
التقريب (ص: ٧٥٠).

(٣) صحيح. أخرجه البخاري (٦٠١٤) وفي الأدب المفرد (١٠١، ١٠٦)، ومسلم (٢٦٢٤)،  
وأبو داود (٥١٥١)، والترمذي (١٩٤٢) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٦٧٣)، وأحمد  
(٢٣٨، ٥٢/٦)، وابن حبان (٥١١)، والمروزي في زوائد البر والصلة (٢٦٨)، وابن أبي شيبة في  
المصنف (٢٢٠/٥)، والخرائطي في المكارم (١٩٦، ١٩٧)، والبيهقي (٢٧٥/٦) و (٢٧/٧)  
و (١١/٨) وفي الأربعين الصغرى (٨٣). من طرق عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به.

(٤) ورواه الليث - أيضًا - عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي بكر بن حزم به. أخرجه ابن  
أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٢٢). ولم أقف على روايته عن ابن الهادي.

(٥) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي أبو يُحَيْمِد، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.  
التقريب (ص: ١٢٦).

(٦) مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَلْهَانِيُّ، أبو سفيان الحمصي، ثقة. التقريب (ص: ٤٧٩).

(٧) إسناده حسن. أخرجه أحمد (٢٦٧/٥)، والطبراني في الكبير (٨/١ ح ٧٥٢٣) وفي مسند الشاميين  
(٢/٢ ح ٨٢٢، ٨٢٣)، والمحاملي في الأمالي (٤٢٧)، وابن منده في الفوائد (٥٠)، والخرائطي في  
مكارم الأخلاق (٢٠٥). من طرق عن بقية به. وقد صرح بقية فيه بالسماع، فانتفت مظنة تدليسه.

وقال الهيثمي في المجمع (١٦٥/٨): إسناده جيد.

(٨) ضعيف؛ لضعف عبد الحكم. وقد تقدم الكلام فيه.

وعبد الصمد بن عبد الوارث<sup>(١)</sup>: عن محمد بن ثابت البثاني<sup>(٢)</sup>، عن أبيه<sup>(٣)</sup>، عن أنس مرفوعاً، نحوه<sup>(٤)</sup>.

فهذا الباب متواتر المتن عن النبي ﷺ.

والنبي ﷺ ما يظن أن الجار يرث إلا بشرط كونه مسلماً، أما إذا كان كتابياً فإن النبي ﷺ لا يظن أن الكتابي يرث مسلماً، وهو القائل ﷺ: «لا يرث المسلم الكافر»<sup>(٥)</sup>.

بلى، للجار الكتابي حق في الجملة، وسيأتي ذلك.

### باب منه

ابن إسحاق<sup>(٦)</sup>: عن يزيد بن أبي حبيب<sup>(٧)</sup>، عن سعيد بن سنان<sup>(٨)</sup>، عن أنس

(١) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم الثوري، أبو سهل البصري، صدوق، ثبت في شعبة. التقريب (ص: ٣٥٦).

(٢) محمد بن ثابت بن أسلم البثاني البصري، ضعيف. التقريب (ص: ٤٧٠). وقد تقدم الكلام فيه آنفاً.

(٣) ثابت بن أسلم البثاني، أبو محمد البصري ثقة عابد. التقريب (ص: ١٣٢).

(٤) ضعيف؛ لضعف محمد بن ثابت. والحديث أخرجه البزار في مسنده (٣٨١/٢ - كشف)، والترمذي في العلل الكبير (٥٨٢).

قال البزار: لا نعلمه عن أنس إلا من هذا الوجه، ولا رواه عن محمد بن ثابت إلا عبد الصمد. وقال الترمذي: سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذه الأحاديث، فلم يعرف شيئاً، وقال: لمحمد بن ثابت عجائب.

وقال الهيثمي (١٦٥/٨): رواه البزار، وفيه محمد بن ثابت بن أسلم، وهو ضعيف.

(٥) متفق عليه. أخرجه البخاري (١٥٨٨)، ومسلم (١٦١٤)، من حديث أسامة بن زيد - رضي الله عنهما -.

(٦) محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولاهم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق بدلس. التقريب (ص: ٤٦٧).

(٧) يزيد بن أبي حبيب المصري، أبو رجاء، ثقة فقيه. التقريب (ص: ٦٠٠).

(٨) سعد بن سنان، ويقال: سنان بن سعد الكندي المصري. اختلف في حاله، كما اختلف في اسمه. وقد لخص حاله الحافظ في التقريب، فقال: صدوق له أفراد.



. رضي الله تعالى عنه . قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُول:

« مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ غَوَائِلَهُ - وَفِي لَفْظٍ - بَوَائِقُهُ »<sup>(١)</sup>.

الدُّرَاوَزْدِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَجَمَاعَةٌ، قَالُوا: أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: « لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارَهُ بَوَائِقُهُ »<sup>(٤)</sup>.  
أَبَانُ بْنُ إِسْحَاقَ<sup>(٥)</sup>: عَنْ الصُّبَّاحِ بْنِ مُحَمَّدٍ<sup>(٦)</sup>، عَنْ مَرْثَةَ الْهَمْدَانِيِّ<sup>(٧)</sup>، عَنْ ابْنِ

ترجمته في: موضح أوهام الجمع والتفريق (١٦٤/٢)، تهذيب الكمال (٢٦٥/١٠)، الكاشف (١/٤٢٨)، التهذيب (٤٠٩/٣)، التقريب (ص: ٢٣١).

(١) حديث حسن. أخرجه أبو يعلى في مسنده (٧/ ح ٤٢٥٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢٢٠/٥)، وابن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٥٩٢/٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٦٥). من طريق ابن إسحاق، به.

قال الهيثمي (١٦٩/٨): رواه أبو يعلى، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس. قلت: إلا أنه توبع.

تابعه سعيد بن أبي أيوب - وهو ثقة ثبت -، وابن أبي ذئب. فقد أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨٢/٤) بسند صحيح عن سعيد بن أبي أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، به.

وأخرجه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٩١/٢، ٥٩٢) عن ابن أبي ذئب عن يزيد، به. ثم إن سعد بن سنان قد توبع - أيضاً - كما سيأتي.

(٢) عبدالعزيز بن محمد بن عتيق الدراوردي، أبو محمد الجهنى مولا هم، المدني، صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. التقريب (ص: ٣٥٨).

(٣) العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي. تقدمت ترجمته.

(٤) أخرجه مسلم (٤٦)، وأحمد (٣٧٢/٢)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢١)، وأبو يعلى (١١/ ح ٦٤٩٠)، وابن منده في كتاب الإيمان (٤٤٥/١، ٤٤٦)، والقضاعي (٥٦/٢). من طرق عن إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، وأخيه محمد بن جعفر، وعبد العزيز بن أبي حازم، عن العلاء، به. ولم أقف على رواية الدراوردي، والله المستعان.

(٥) أبان بن إسحاق الأسدي النحوي، كوفي صدوق. وقال الحافظ: ثقة.

التهذيب (٨١/١)، التقريب (ص: ٨٦).

(٦) الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي الكوفي، ضعيف. التقريب (ص: ٢٧٤).

(٧) مرة بن شراحيل الهمداني، أبو إسماعيل الكوفي، هو الذي يقال له: مرة الطيب، ثقة عابد. التقريب (ص: ٥٢٥).

مسعود - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بِوَائِقِهِ».

قلنا: يا رسول الله، وما بَوَائِقُهُ؟  
قال: «عُشْمُهُ وَظُلْمُهُ»<sup>(١)</sup>.

جماعة: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ<sup>(٢)</sup>، عن المَقْبُرِيِّ، عن أَبِي شَرِيحٍ<sup>(٣)</sup> الخَزَاعِيِّ، عن النبي ﷺ قال: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ».

قالوا: وَمَا ذَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟

قال: «الْجَارُ الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَائِقِهِ».

قالوا: وما بَوَائِقُهُ؟

قال: «شَرُّهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) ضعيف، لضعف الصباح.

والحديث أخرجه أحمد (٣٨٧/١)، والبخار (٣٩٢/٥)، والحاكم في المستدرک (١٨٢/٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٦٦/٤)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٩١/٢)، والعدني في الإيمان (٦٤)، وابن مردويه في ثلاثة مجالس من أماليه (٥)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٣٨١)، والبغوي في شرح السنة (١٠٩/٨).

من طرق عن أبان بن إسحاق، عن الصباح، به.

قال الهيثمي في المجمع (٢٩٢/١٠): رواه البزار، وفيه من لم أعرفهم.

فتعقبه الحافظ ابن حجر في هامش الأصل بقوله: كلهم معروف، والآفة من الصباح.

(٢) مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل. التقريب (ص: ٤٩٣).

(٣) في الأصل: ابن أبي شريح!

(٤) صحيح. أخرجه البخاري (٦٠١٦)، وأحمد (٣١/٤) و (٣٨٥/٦) ومن طريقه الخلال في العلل (رقم: ١٦٠ - المنتخب)، والطيالسي (١٣٤٠)، والطبراني (٢٢/ ح ٤٨٧)، وابن حجر في تعليق التعليق (٩٠/٥).

من طرق عن عاصم بن علي، وحجاج بن مُحَمَّد، ويزيد بن هارون، والطيالسي، وأدم بن أبي إياس، وأسند بن موسى، عن ابن أبي ذئب، به.

وسئل الدارقطني عن حديث أبي شريح، فقال: يرويه جماعة من العراقيين عن ابن أبي ذئب، عن =

هكذا رواه أبو داود الطيالسي، وآدم، وأسَدُ بْنُ مُوسَى، عنه.  
ورواه مَعْن، وابنُ وَهْب، وابنُ أَبِي فديك، وآخرون، عن ابنِ أَبِي ذئبٍ، عن  
المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.  
ورواه خَلَادُ الصَّفَّار، عن عبدِ اللَّهِ بنِ سَعِيدِ المَقْبُرِيِّ، عن أبيه، عن أبي  
هريرة<sup>(٢)</sup>.

ورواه مالكُ بنِ سَعِير<sup>(٣)</sup>: حدثنا هشامُ بنِ سَعْدٍ<sup>(٤)</sup>، عن زيد بنِ أسلم، عن أبي  
صالح، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «كَيْفَ يَرَى  
أَحَدُكُمْ أَنْ قَدْ آمَنَ وَلَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ».  
سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حدثنا مُبَارَكُ بْنُ سُحَيْمٍ، عن عبد العزيز بنِ صُهَيْبٍ، عن أنسٍ  
مرفوعًا: «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ جَارُهُ وَلَا يَخَافُ بَوَائِقَهُ»<sup>(٥)</sup>.

<sup>=</sup> المَقْبُرِيُّ، عن أبي شريح. ورواه جماعة ممن سمعه من ابنِ أَبِي ذئبٍ بالمدينة عن أبي هريرة. وحديث  
أبي هريرة أشبه بالصواب. (العلل: ٣٨/٧) وبنحوه في (١٦٠-١٦١).  
وانظر التبعية له (ص: ٢٦٢).  
قلت: وترجيح الدارقطني حديثُ أبي هريرة، مخالف لصنيع البخاري؛ إذ صدر الباب بحديث  
أبي شريح. والظاهر أن كلا الطريقين محفوظ، والله أعلم.  
وانظر المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي (ص: ٢٤٧)، وفتح الباري (٤٤٣/١٠)،  
٤٤٤)، ومقدمته (ص: ٣٧٨).

(١) صحيح. ذكره البخاري في صحيحه؛ تعليقًا (٤٤٣/١٠)، وأخرجه أحمد (٢٨٨/٢، ٣٣٦)  
و(٣١/٤)، والحاكم (٥٣/١) و(١٨٢/٤)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٩٠/٢)، والخطيب في  
الموضح (٢٢٦/٢)، وابن حجر في التتليق (٩١/٥)، والإسماعيلي في المستخرج - كما في الفتح - من  
طرق عن: معن، وابن وهب، وابن أبي فديك، وإسماعيل بن عمر، وعثمان بن عمر، وروح، وإسماعيل بن  
أبي أويس، عن ابنِ أَبِي ذئبٍ، به.

(٢) إسناده وإ. عبدالله بن سعيد المَقْبُرِيُّ: متروك. التقريب (ص: ٣٠٦).

(٣) مالك بن سَعِير بن الحِمْس، لا بأس به. التقريب (ص: ٥١٧).

(٤) هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد، صدوق له أوهام. التقريب (ص: ٥٧٢).

(٥) منكر بهذا الإسناد. أفته ابن سحيم هذا، وهو متروك.

موسى بن أعين<sup>(١)</sup>: عن زيد بن بكر<sup>(٢)</sup>، عن الحسن، عن مجاهد، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -: أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً في جريدة من جرائد النخل:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ جَارٌ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ».

زيدٌ هذا لا يُعرف.

أيوب بن عتبة<sup>(٣)</sup>، عن قيس بن طلق<sup>(٤)</sup>، عن أبيه<sup>(٥)</sup>؛ مرفوعاً: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ»<sup>(٦)</sup>.

قال الذهبي: له نسخة معروفة عن عبدالعزيز بن صهيب. قال أبو زرعة ما أعرف له حديثاً صحيحاً. الميزان (١٤/٦).

وقال عبدالله بن الإمام أحمد: عرضت على أبي أحاديث مبارك بن سحيم الذي حدثنا عنه سويد، فأنكرها، ولم يحمد، أظنه قال: ليس هو ثقة. وأنكرها إنكاراً شديداً كأنه قال: اضربوا عليها. العلل (٤٣٨/٣).

وقال الحافظ في التقریب (ص: ٥١٨): متروك.

(١) في الأصل: موسى بن عيسى. ولعل الصواب ما ذكرت، وهو الذي يروي عن زيد بن بكر، كما في تهذيب الكمال (٢٧/٢٩).

(٢) في الأصل: يزيد بن بكر. وقد ذكره المصنف بعد على الصواب. ولعله زيد بن بكر بن خنيس. فإن كان هو؛ فقد قال فيه أبو حاتم الرازي: لا بأس به. كما في الجرح والتعديل (٥٥٧/٣). لكن يُشكل عليه قول المصنف ههنا: لا يعرف. فلعله الذي ذكره الذهبي في ذيل الضعفاء بقوله: زيد بن بكر، روى عن عطاء، خبره وإه. كما في اللسان (٥٠٢/٢)، والله أعلم.

(٣) أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، ضعيف. التقریب (ص: ١١٨).

(٤) قيس بن طلق بن علي الحنفي اليمامي، صدوق من الثالثة، وهم من غدة من الصحابة. التقریب (ص: ٤٥٧).

(٥) طلق بن علي بن المنذر الحنفي الشحيمي، أبو علي اليمامي، صحابي له وفادة.

وكان ممن بنى مع النبي ﷺ في مسجده. الكاشف (٥١٦/١)، التقریب (ص: ٢٨٣).

(٦) ضعيف. أخرجه الطبراني في الكبير (٨/ ح ٨٢٥٠)، وفي الأوسط (٦٦/٨ ح ٧٩٧٩).

وقال الهيثمي (١٦٩/٨): رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه أيوب بن عتبة، ضعفه الجمهور، وهو صدوق كثير الخطأ.

## باب منه

## إن أعظم الزنا هو بحليلة الجار

جَمَاعَةٌ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟

قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدًّا وَهُوَ خَلَقَكَ».

قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟

قَالَ: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ».

قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟

قَالَ: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾، الْآيَةُ (١).

[الفرقان: ٦٨].

شُعْبَةُ: عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، فَذَكَرَهُ إِلَى قَوْلِهِ: «بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» (٢).

(١) أخرجه أحمد (٣٨٠/١، ٤٣١)، والبخاري (١٦٨٧، ٥/٩)، وأبو يعلى (٥٠٩٨، ٩/٥) ومن طريقه ابن حبان (٤٤١٤)، والنسائي في السنن الكبير (١١٣٦٨)، والهيثم بن كليب في مسنده (٤٩٨-٤٩٣)، والخطيب في الفصل للوصل (٨٢٩/٢، ٨٣٠، ٨٣١). من طرق عن أبي معاوية ومحمد بن خازم، ووكيع، وأبي شهاب الخناط، وغيرهم، عن الأعمش، به.

قال البزار: وهذا الحديث رواه غير أبي معاوية عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل. (٢) أخرجه الترمذي (٣١٨٣)، وأحمد (٤٣٤/١، ٤٦٤)، والطبراني (ص: ٣٥/٢٦٤)، وأبو نعيم في الحلية (١٤٦/٤)، والخطيب في الفصل للوصل (٨٣٣/٢، ٨٣٤).

من طرق عن أبي داود الطيالسي، وسعيد بن الربيع، ومحمد بن جعفر، وعمرو بن مرزوق، عن شعبة، به. وخالفهم يزيد بن هارون، فرواه عن شعبة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، به. أخرجه النسائي (٩٠/٧) وفي الكبرى (٣٤٧٨) وقال: هذا خطأ، لا نعلم أحداً تابع يزيد عليه. والصواب الذي قبله، وحديث يزيد هذا خطأ، إنما هو واصل، والله تعالى أعلم. وتابع شعبة سفيان الثوري، فرواه عن واصل عن أبي وائل عن عبد الله، به. أخرجه البخاري (٤٧٦١، ٦٨١١)، والنسائي (٩٠/٧) وفي =

مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَوَاصِلٍ، وَالْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ؟

قال: «أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نِدَاءً وَهُوَ خَلَقَكَ».

قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟

قال: «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشِيَةً أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ».

قُلْتُ: ثُمَّ أَيُّ؟

قال: «أَنْ تُزَانِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ».

فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - تَصْدِيقَ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

الكبرى (٣٤٧٧)، والدارقطني في العلل (٢٢٣/٥). وقد اختلف على سفيان فيه كما سيأتي.

(١) حديث صحيح. ورواية محمد بن كثير عن سفيان عن مشايخه الثلاثة:

أخرجها الخطيب في الفصل للوصل (٨٢٠/٢)، والبيهقي في شرح السنة (٨٢/١). وذكرها الدارقطني في العلل (٢٢٣/٥).

وأخرجها البخاري (٦٠٠١) وفي خلق أفعال العباد (٤٧٠)، وأبو داود (٢٣١٠)، وابن حبان (٤٤١٦)، وابن منده في الإيمان (٥٦٦/٢) عن منصور.

وأخرجها الهيثم بن كليب في مسنده (٧٧٨)، والطبراني في الأسط (٣/ ح ٢٥٧٥)، وأبو نعيم في المستخرج (١٦٤/١)، والخطيب في الكفاية (ص: ١٠٣) عن منصور وواصل.

وأخرجها أبو نعيم في الحلية (١٤٥/٤) عن الأعمش.

والصواب في رواية سفيان عن واصل عدم ذكر عمرو بن شرحبيل في سنده، كما تقدم في طريق شعبة.

نعم، تابع محمد بن كثير عبد الرحمن بن مهدي، فرواه عن سفيان، عن واصل، بذكر عمرو بن شرحبيل. أخرجه الترمذي (٣١٨٢) وقال: حسن غريب، والنسائي (٨٩/٧) وفي الكبرى (٣٤٧٦)، وأحمد (٤٣٤/١)، والبرار (٥/ ح ١٨٧٥)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (ص: ١٠٠)، والبيهقي (١٨/٨)، والخطيب في الفصل للوصل (٨١٩/٢)، وذكره البخاري في صحيحه (٦٨١١)، والدارقطني في العلل (٢٢٣/٥)، وقال: ورواه عبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن كثير، فجمعنا بين واصل ومنصور والأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله، فيشبه أن يكون =

ابن فضيل<sup>(١)</sup>: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ<sup>(٢)</sup> قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ظَبْيَةَ، وَيُقَالُ: أَبُو طَيْبَةَ الْكَلَاعِي<sup>(٣)</sup>، عَنِ الْمَقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا تَقُولُونَ فِي الشَّرْقَةِ؟».

قُلْتُ: حَرَامٌ، حَرَّمَهَا اللَّهُ.

الثوري جمع بين الثلاثة لعبد الرحمن ولابن كثير، فجعل إسنادهما واحداً، ولم يذكر بينهما خلافاً، وحمل حديث واصل على حديث الأعمش ومنصور، وقصده يحيى بن سعيد، فجعل حديث واصل، عن أبي وائل، عن عبدالله، وهو الصواب؛ لأن شعبة ومهدي بن ميمون رواه عن واصل، عن أبي وائل، عن عبدالله كما رواه يحيى عن الثوري عنه، والله أعلم.

وقال الحافظ في الفتح (٤٩٣/٨): وحاصله أن الحديث عنده، عن ثلاثة أنفس، أما اثنان منهما فأدخلا فيه بين أبي وائل وابن مسعود أبا ميسرة، وأما الثالث وهو واصل فأسقطه، وقد رواه عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن الثلاثة، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة، عن ابن مسعود، فعدوهم، والصواب إسقاط أبي ميسرة من رواية واصل، كما فصله يحيى بن سعيد.

قلت: والحديث أخرجه البخاري (٤٤٧٧، ٤٧٦١، ٦٠٠١، ٦٨٦١، ٧٥٢٠، ٧٥٣٢) وفي خلق أفعال العباد (٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣)، ومسلم (٨٦)، وأحمد (٤٣٤/١)، والنسائي في الكبرى (٧١٢٤، ١٠٩٨٧)، وأبو يعلى (٩/٩ ح ٥١٣٠، ٥١٦٧)، وأبو عوانة (١/٥٨، ٥٩)، وأبو نعيم في المستخرج (١٦٤/١) وفي الحلية (١٤٦/٤)، والهيثم بن كليب في مسنده (٤٩٩، ٧٧٥)، (٧٧٦، ٨٠٢)، والبيهقي (١٥/٨، ١٨) وفي الشعب (٤/٣٢٨، ٣٥٣، ٣٥٤)، وابن منده في الإيمان (٥٦٧/٢)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٣٨٥)، والخطيب في الفصل للوصل (٨٢٣/٢، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨). من طرق عن سفيان، وشعبة، وجريز، وعبد الله ابن غير، وحفص بن ورقاء، ومعمّر، وزيد بن أبي أنيسة، عن منصور والأعمش، عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(١) مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ بْنِ غَزْوَانَ الضُّبِّي مَوْلَاهُمْ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ، صَدُوقٌ عَارِفٌ. التقريب (ص: ٥٠٢).

(٢) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ: سَعِيدٌ. وَالصَّوَابُ سَعْدٌ. وَهُوَ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدِ الْأَنْصَارِيِّ الشَّامِيِّ صَدُوقٌ. التقريب (ص: ٤٨٠).

(٣) أَبُو ظَبْيَةَ وَيُقَالُ: أَبُو طَيْبَةَ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ، الشَّلْفِيُّ الْكَلَاعِيُّ، نَزِيلُ حِمَصٍ. قَالَ ابْنُ مَعِينٍ: ثَقَّةٌ. وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ. وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَانَ فِي الثَّقَاتِ. فَقَوْلُ الْحَافِظِ فِيهِ: مَقْبُولٌ، غَيْرُ مَقْبُولٍ.

ترجمته في: تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (٧٢٥، ٩١٥)، المرح والتعديل (٣٩٩/٩)، ثقات ابن حبان (٣٧٥/٥)، التهذيب (١٥٦/١٢)، التقريب (ص: ٦٥٢).

قال: «لأنَّ يَسْرِقَ الرَّجُلُ مِنْ عَشْرَةِ أَيَابٍ أَيْسَرَ مِنْ أَنْ يَسْرِقَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِ جَارِهِ. فَمَا تَقُولُونَ فِي الزَّنا؟».

قلنا: حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ، فَهُوَ حَرَامٌ.

قال: «لأنَّ يَزْنِي الرَّجُلُ بِعَشْرِ نِسوةٍ أَيْسَرَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزْنِي بِامْرَأَةِ جَارِهِ»<sup>(١)</sup>.  
مُحَمَّد بن سعيد، هو المصلوب، مُتَّهِمٌ<sup>(٢)</sup>.

ابنُ فَضِيل: عن الليث<sup>(٣)</sup>، عن عُثْمَانَ<sup>(٤)</sup>، عن سُلَيْمَانَ بن بُرَيْدَةَ<sup>(٥)</sup>، عن أبيه  
قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ غَشَّ مُسْلِمًا فِي أَهْلِهِ وَجَارِهِ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٦)</sup>.

(١) حديث حسن. أخرجه أحمد (٨/٦)، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٣) ومن طريقه ابن الجوزي في ذم الهوى (ص: ٢٠٥)، والبخاري (٦/٦ ح ٢١١٥)، والطبراني في الكبير (٢٠/٢٠٥ ح ٦٠٥)، والأوسط (٦/٦ ح ٦٣٣٣)، والبيهقي في الشعب (٨١/٧).

قال البخاري: وهذا الحديث لا نحفظ أحداً رواه عن النبي (إلا المقداد).

وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن المقداد إلا بهذا الأسناد، تفرد به محمد بن فضيل.

وقال الهيثمي (١٦٨/٨): رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، ورجاله ثقات.

(٢) هذا وهم من الإمام الذهبي - رحمه الله تعالى -، نتج عن تصحيف في اسم الأب، فهو محمد بن سعد الأنصاري الشامي لا ابن سعيد، كما في مصادر تخريج الحديث، ومصادر ترجمة كل من محمد بن فضيل وأبي ظبية، أما محمد بن سعيد المصلوب فهو غير هذا، وهو متهم، كما قال المصنف، والله أعلم وأحكم.

(٣) الليث بن أبي سليم بن زُتَيْم، صدوق، اختلط جداً ولم يتميز حديثه، فترك. التقريب (ص: ٤٦٤).

(٤) عثمان بن عُثَيْر البجلي، أبو اليقظان، الكوفي الأعشى، ضعيف، واختلط، وكان يدلّس، ويغلو في التشيع. التقريب (ص: ٣٨٦).

(٥) سليمان بن بريدة بن الحصيب الأسلمي المروزي قاضيه، ثقة. التقريب (ص: ٢٥٠).

(٦) إسناده ضعيف. أخرجه ابن فضيل في الدعاء (ص: ٢٤٥/٧٤). ووقع في المطبوع سقطاً أشكل على محققه، فليصحح. وأخرجه الروياني في مسنده (١/١ ح ٧، ١١)، والحاثر بن أبي أسامة في مسنده (١/١ ح ٣٤ - بغية الباحث). من طرق عن معتمر بن سليمان، وجري، وأبي معاوية الضرير، عن ليث، به، بلفظ «مَنْ غَشَّ امْرَأَ مُسْلِمًا فِي أَهْلِهِ أَوْ خَادِمِهِ فَلَيْسَ مِنَّا»، واللفظ لابن فضيل. ليس فيه ذكر الجار، يؤيده أن الحديث مروي عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه مرفوعاً بلفظ: «مَنْ خَبَّبَ عَلَى امْرَأَتِي زَوْجَتَهُ، أَوْ مَمْلُوكَهُ فَلَيْسَ مِنَّا». أخرجه أحمد (٣٥٢/٥)، وابن حبان (٤٣٦٣)، والحاكم (٣٣١/٤)، والبيهقي (٣٠/١٠) وفي الشعب (٤٩٦/٧)، والخطيب (٣٥/١٤). من طرق عن =



## باب إطعام الجار

شُعْبَةُ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ<sup>(١)</sup>، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِي<sup>(٢)</sup>، قَالُوا: أَخْبَرَنَا أَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِي<sup>(٣)</sup>، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ<sup>(٤)</sup>، عَنْ أَبِي ذَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِذَا صَنَعْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، ثُمَّ انْظُرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِيرَانِكَ فَأَصِْبْهُمْ مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ»<sup>(٥)</sup>.

لفظ شعبة.

وكيع، وعبد الله بن داود، وزهير بن معاوية، ومنديل بن علي، عن الوليد بن ثعلبة، عن عبد الله بن بريدة، به.

وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

وَحُثِّتْ عَلَى الرَّجُلِ أَيْ: حَذَّعَهُ وَغَشَّه.

(١) حماد بن سلمة بن دينار، الإمام الحافظ شيخ الإسلام، أبو سلمة الربيعي، مولاهم البصري البزاز البطائني النحوي المحدث، ثقة عابد، تغير حفظه بآخره.

تذكرة الحفاظ (٢٠٢/١)، التقريب (ص: ١٧٨).

(٢) عبد العزيز بن عبد الصمد العمي، أبو عبد الله البصري، ثقة حافظ. التقريب (ص: ٣٥٨).

(٣) عبد الملك بن حبيب الأزدي أو الكندي، أبو عمران الجوني، مشهور بكنيته، ثقة.

التقريب (ص: ٣٦٢).

(٤) عبد الله بن الصامت الغفاري البصري، ابن أخي أبي ذر، ثقة.

التهذيب (٢٣١/٥)، التقريب (ص: ٣٠٨).

(٥) حديث صحيح. أخرجه مسلم (٢٠٢٥/٤)، والبخاري في الأدب المفرد (١١٣، ١١٤)، وابن

البارك في الزهد (٦٠٦) وفي البر والصلة (٢٢٥)، وأحمد (١٤٩/٥، ١٥٦، ١٦١)، والدارمي

(٢٠٧٩)، والطيالسي (٤٥٠)، والحميدي (١٣٩)، والنسائي في الكبرى (٤/٤ ح ٦٦٩٠)، وابن حبان

(٥١٣، ٥١٤، ١٧١٨، ٥٩٦٤)، والبرار (٩/٩ ح ٣٩٥٧، ٣٩٦١)، وأبو عوانة (٤/٤ ح ٤٠٢)، والبيهقي

في الشعب (٢٤١/٣) و(٩٥/٥) و(٤/٦) و(٧٧/٧)، والخراطي في مكارم الأخلاق (٢١٦، ٢١٧)،

والخطيب في تاريخ بغداد (١٤٥-١٤٦).

من طرق عن شعبة، وحماد، وعبد العزيز العمي، به.

عَبْدُ اللَّهِ<sup>(١)</sup> بِنُ صَالِحِ الْعِجْلِيِّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ<sup>(٢)</sup>، عَنْ صَالِحِ بْنِ رَسْتَمٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ مَرْفُوعًا: «إِذَا صَنَعْتَ مَرْقًا فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، وَاعْرِفْ لَجِيرَانِكَ مِنْهَا»<sup>(٤)</sup>.

يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ الْجُعْفِيُّ<sup>(٥)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمِّي عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ<sup>(٦)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْلِمٍ قَائِدُ الْأَعْمَشِ<sup>(٧)</sup>، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ<sup>(٨)</sup>، عَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا طَبَخَ أَحَدُكُمْ قِدْرًا فَلْيُكْثِرْ مَرْقَهَا وَلْيُعْرِفْ لَجِيرَانِهِ»<sup>(٩)</sup>.

(١) في الأصل: عبيد الله. والصواب ما أثبت. وهو ثقة. التقريب (ص: ٣٠٨).  
(٢) إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي، ثقة، نكلم فيه بلا حجة. التقريب (ص: ١٠٤).

(٣) صالح بن رستم المزني مولاهم، أبو عامر الخزاز البصري، صدوق كثير الخطأ. التقريب (ص: ٢٧٢).  
(٤) إسناده حسن. أخرجه الترمذي (١٨٣٣) وقال: حسن صحيح، وابن ماجه (٣٣٦٢)، وابن حبان (٥٢٣)، والبخاري (٣٩٦٢ ح/٩)، والمحامي في الأمالي (٤٤٨)، والبيهقي (١٨٨/٤) وفي الشعب (٢٥١/٦)، والخراطي في المكارم (رقم: ٢١٦ - ب)، والبخاري في شرح السنة (١٩٧/٦)، وقد رواه مسلم مختصرًا (٢٦٢٦).

من طرق عن صالح بن رستم، به. وقد توبع عليه، كما تقدم، والحمد لله على توفيقه.  
(٥) يحيى بن سليمان بن يحيى بن سعيد الجعفي، أبو سعيد الكوفي، نزيل مصر، صدوق يخطئ. التقريب (ص: ٥٩١).

(٦) في الأصل: عمرو. والصواب ما أثبت. وهو عمرو بن عثمان بن سعيد الجعفي. ذكره البخاري في تاريخه (٣٥٤/٦)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٤٩/٦)، ولم يوردا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وابن حبان في الثقات (٤٨٤/٨) وقال: ربما خالف.

(٧) عبيد الله بن سعيد بن مسلم الجعفي، أبو مسلم الكوفي، قائد الأعمش، ضعيف. وهو عم عمرو بن عثمان الجعفي. التهذيب (١٥/٧)، التقريب (ص: ٣٧١).

(٨) طلحة بن نافع الواسطي، أبو سفيان الإسكافي، نزيل مكة، صدوق. التقريب (ص: ٢٨٣).

(٩) منكر. أخرجه الطبراني في الأوسط (٥٤/٤ ح/٣٥٩١).

قال الهيثمي (١٦٦-١٦٥/٨): وفيه عبيد الله بن سعيد قائد الأعمش، وثقه ابن حبان وضعفه غيره، وبقية رجاله ثقات.

قلت: ولم يتفرد به، فقد تابعه عبدالرحمن بن مرقاء، فرواه عن الأعمش، به. أخرجه البخاري في =

حديث منكر، لا يعرف إلا بهذا الإسناد. والمتن صحيح، رواه مُحَمَّد بن حميد الرازي<sup>(١)</sup>، عن ابن مغراء، عن الأعمش، عن أبي<sup>(٢)</sup> الزبير، عن جابر، مرفوعاً<sup>(٣)</sup>. مُسْلِم بن إبراهيم<sup>(٤)</sup>، قال: حدثنا مُحَمَّد بن قُصَاء<sup>(٥)</sup> الجَهْضَمي، [عن أبيه]<sup>(٦)</sup>،

مسنده (٣٨١/٢-٣٨٢-كشف)، وقام في فوائده (١٠٠/٢ ح/١٢٤٨).

قال البزار: لا نعلمه يروي عن جابر إلا من هذا الوجه.

وهذه متبعة لا يُفْرَحُ بها، فابن مغراء؛ وإن كان صدوقاً؛ فإن حديثه عن الأعمش مُتَكَلِّم فيه. قال علي بن المديني: ليس بشيء، كان يروي عن الأعمش ستمئة حديث، تركناه، لم يكن بذلك. وقال ابن عدي: وهذا الذي قاله علي بن المديني هو كما قال، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه الثقات عليها، وله عن غير الأعمش غرائب وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. الكامل في الضعفاء (٤٧١/٥).

وقال الحافظ في التقریب (ص: ٣٥٠): صدوق تُكَلِّم في حديثه عن الأعمش.

قلت: ومنه تعلم ما في قول الهيثمي - رحمه الله - في المجمع (١٩/٥): ورجال البزار فيهم عبدالرحمن ابن مغراء، وثقه أبو زرعة وجماعة، وفيه كلام لا يضر.

قلت: بل يضر، وخاصة في حديثه عن الأعمش، والصواب من حديث الأعمش روايته لهذا الحديث عن جابر بلاغاً أو مرسلًا، هكذا أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٧٧/٣)، ويحيى بن معين في الثاني من حديثه (١٤)، عن يحيى بن سعيد الأموي، وعبد، عن الأعمش، به. ولو كان عند الأعمش متصلاً لصاح به، ولتلقفه عنه ثقات أصحابه، والله أعلم.

(١) في الأصل: الداري! وهو مُحَمَّد بن حميد بن حيان الرازي الحافظ، ضعيف، تكلموا فيه، ومن وثقه فما خبره. ترجمته في تذكرة الحفاظ (٤٩٠/٢)، التهذيب (١١١/٩)، التقریب (ص: ٤٧٥).

(٢) في الأصل: ابن!

(٣) قول المصنف ههنا بعيد، فَمُحَمَّد بن حميد لا تقوم بروايته حجة، ثم إن ابن مغراء إنما يروي عن الأعمش عن أبي سفيان، لا عن أبي الزبير، كما تقدم. فإن ثبت هذا الطريق - وما أراه يثبت - فهو دليل على ضعف ابن مغراء في الأعمش، والله أعلم.

(٤) مسلم بن إبراهيم الأزدي الفراهيدي، أبو عمرو البصري، ثقة مأمون مكثراً، عمي بأخوة. التقریب (ص: ٥٢٩).

(٥) في الأصل: مضاء. وهو مُحَمَّد بن قُصَاء الأزدي، ضعيف. التقریب (ص: ٥٠٢).

(٦) خلا منها الأصل. وزدتها من مصادر التخریج. وهو قُصَاء بن خالد الجهضمي البصري، مجهول، لم يرو عنه سوى ابنه. تهذيب الكمال (١٨٤/٢٣)، التقریب (ص: ٤٤٥).

عن علقمة بن (١) عبدالله المزني، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ :  
 «إذا اشترى أحدكم لحمًا فليكثر مرقه، فإن لم يصب لحمًا أصاب مرقًا  
 وهو أحد اللحمين» (٢).  
 محمد (٣) بن فضيل، قال: حدثنا إسماعيل بن مسلم (٤)، عن هشام بن عروة،  
 عن أبيه، عن عائشة مرفوعة:  
 «إذا طبخ أحدكم قدرًا فليكثر مرقها واغرفوا للجيران» (٥).

(١) في الأصل: عن. وهو علقمة بن عبدالله بن سنان البصري، ثقة. التقريب (ص: ٣٩٧). وأبوه عبدالله  
 ابن سنان بن نبیثة بن سلمة المزني، وقيل: هو عبدالله بن عمرو بن هلال، والأكثر على أنهما  
 اثنان، صحابي نزل البصرة، وكان أحد البكائين. تهذيب الكمال (٦٦/١٥)، الإصابة (١٢١/٤)،  
 التقريب (ص: ٣٠٧).

(٢) منكر. أخرجه الترمذي في جامعه (١٨٣٢) وفي العلل الكبير (٥٦٨ - ترتيبه)، والحاكم في  
 المستدرک (١٤٥/٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه! والبيهقي في الشعب (٩٥/٥)، وابن قانع  
 في معجم الصحابة (١٣٧/٢)، وابن عدي في الكامل (٣٦٩/٧).

من طرق، عن مسلم بن إبراهيم، به.  
 قال الترمذي: حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؛ من حديث محمد بن فضال، ومحمد بن  
 فضال هو المعبر، وقد تكلم فيه سليمان بن حرب.  
 وقال في العلل: سألت محمدًا [يعني: البخاري] عن هذا الحديث، فقال: محمد بن فضال ضعيف،  
 يذكر أنه كان صاحب شراب؛ أو كان يبيع الشراب. وأبوه فضال مجهول. والحديث الذي روي عن  
 علقمة بن عبدالله المزني لا يعرف عن علقمة إلا من هذا الطريق.

وقال البيهقي: تفرد به محمد بن فضال، وليس بالقوي.  
 (٣) في الأصل: مسلمة. ولا يوجد في الرواة عن إسماعيل من اسمه مسلمة بن فضيل. وإنما هو محمد،  
 كما في مصادر ترجمتهما، والله أعلم.

(٤) إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق، كان من البصرة ثم سكن مكة، وكان فقيهاً، ضعيف  
 الحديث. التقريب (ص: ١١٠).

(٥) إسناده ضعيف. ولم أقف على من أخرجه للساعة. نعم، وجدت حديثاً نحو حديث الباب لكنه  
 منكر، أخرجه أبو بكر الشافعي في فوائده الشهيرة بالغيلانيات (٩٥٦، ٩٥٧) من طريقين منكرين  
 جداً عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة. رضي الله عنها. قالت: قال رسول الله ( : «يا عائشة  
 إذا طبخت؛ فأكثري فيه الدباء؛ فإنه يشد قلب الحزين». قال الحافظ العراقي: في تخريج الإحياء: لا  
 =  
 يصح.

أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ: عَنْ طَيْسَلَةَ<sup>(١)</sup>، عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا -، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأَثْقَهُ»، الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>.

حَيُّوَةُ<sup>(٣)</sup> وَابْنُ لَهْيَعَةَ<sup>(٤)</sup> قَالَا: حَدَّثَنَا شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكَ<sup>(٥)</sup>: سَمِعَ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ<sup>(٦)</sup> يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ<sup>(٧)</sup> - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الْجِيرَانِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِجَارِهِ، وَخَيْرُ الْأَصْحَابِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِصَاحِبِهِ»<sup>(٨)</sup>.

وليس فيه موطن الشاهد كما ترى، فالله أعلم.

(١) طَيْسَلَةُ بْنُ عَلِيٍّ الْبَهْدَلِيُّ الْيَمَامِيُّ. ثقة. أما الحافظ فقال فيه: مقبول. يعني - عنده - حيث يتابع، وإلا فلين الحديث.

قلت: وليس كذلك، فقد وثقه يحيى بن معين، وقال ابن حبان: من أصحاب عبد الله بن عمر بن الخطاب، وكان خيراً فاضلاً.

ترجمته في: الجرح والتعديل (٥٠١/٤)، مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان (٩٦٥)، التهذيب (٣٢/٥)، التقريب (ص: ٢٨٤).

(٢) حسن. فأَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ؛ وإن كان ضعيفاً، فقد تابعه عكرمة بن عمار، عن طيسلة، به. أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٦٠٩/٢ ح ٦٤٩).

وعكرمة صدوق، إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير ففيه اضطراب.

ولعل هذا الحديث جزء من حديث طيسلة عن ابن عمر المشهور في الكبار، والله أعلم.

(٣) حَيُّوَةُ بْنُ شَرِيحٍ بْنُ صَفْوَانَ الْحِجَبِيِّ، أَبُو زُرْعَةَ الْمَصْرِيِّ، ثقة ثبت فقيه زاهد. التقريب (ص: ١٨٥).

(٤) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهْيَعَةَ بْنُ عَقْبَةَ الْحَضْرَمِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَصْرِيُّ الْقَاضِي، صدوق خلط بعد احتراق كتبه، ورواية من روى عنه قبل احتراق كتبه أعدل من غيرها.

التهذيب (٣٢٧/٥)، التقريب (ص: ٣١٩).

(٥) شَرْحِبِيلُ بْنُ شَرِيكَ الْمَعَاوَرِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَصْرِيُّ، ويقال: شَرْحِبِيلُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ شَرِيكَ. صدوق. التقريب (ص: ٢٦٥).

(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَعَاوَرِيُّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبْلِيُّ، ثقة. التقريب (ص: ٣٢٩).

(٧) في الأصل: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو.

(٨) حديث حسن. أخرجه الترمذي (١٩٤٤)، وأحمد (١٦٧/٢)، والدارمي (٢٤٣٧)، وابن المبارك في

البر والصلة (٢١٩) وفي الجهاد (١-٢١٦)، والبخاري في الأدب المفرد (١١٥)، وسعيد بن منصور

في السنن (٢٣٨٨-الأعظمي)، وعبد بن حميد في المنتخب من مسنده (٣٤٢)، وابن خزيمة في =

### باب منه

جماعة: عن شعبة قال: أخبرنا أبو عمران الجوني، قال: سمعت طلحة بن عبد الله<sup>(١)</sup> يقول: إن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: يا رسول الله، إن لي جارين، فبأيهما أبدأ؟

قال: «بأقربيهما باباً»<sup>(٢)</sup>.

أخبرنا جماعة، قالوا<sup>(٣)</sup>: حدثنا الحارث بن عبيد أبو قدامة<sup>(٤)</sup>، عن أبي عمران، عن طلحة بن عبد الله، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قلت: يا رسول الله، إن

صححه (٢٥٣٩)، وابن حبان (٥١٨، ٥١٩)، والطبراني في الكبير (قطعة من الجزء ١٣/ ح ٤١)، والفاكهى في حديثه (٢٤٧)، والحاكم (٦١٠/١) و (١١١/٢)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٢٨١، ٣٣٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢٢٤/٢)، والبيهقي في الشعب (٧٧/٧)، والخطيب في التاريخ (٢٧/١٢) وفي الجامع لأدب الشيخ والسماع (٢٤١/٢. الطحان)، وابن حجر في الأمالي المطلقة (ص: ٢٠٨).

من طرق عن حيوة بن شريح وابن لهيعة، به. وأخرجه بعضهم عن حيوة فحسب.

قال الترمذي: حسن غريب.

وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. وقال في الموضع الآخر: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وقال الحافظ ابن حجر: حديث صحيح.

قلت: هو حديث حسن، لحال شرحبيل بن شريك، والله أعلم.

(١) طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله بن معمر التيمي المدني، ثقة. التقريب (ص: ٢٨٢).  
(٢) حديث صحيح. أخرجه البخاري (٢٢٥٩، ٢٥٩٥، ٦٠٢٠)، وفي الأدب المفرد (١٠٧، ١٠٨)، وأحمد (١٧٥/٦، ١٨٧، ١٩٣، ٢٣٩)، وعبد الله بن المبارك في مسنده (١٠) وفي الزهد (٧٢٠) وفي البر والصلة (٢٢٨)، والطيالسي (١٥٢٩)، وإسحاق بن راهويه (١٣٦٧)، والبيهقي في الجعديات (١١٦٢)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٣٦)، والبيهقي (٢٧٥/٦) و (٢٨/٧) وفي الشعب (٧٨/٧)، والخطيب في تاريخه (٢٧٥/٧)، والرافعي في التدوين (٢٠٣/٢ - ٢٠٤، ٤٧٥).  
من طرق عن شعبة به.

(٣) في الأصل: قال!

(٤) الحارث بن عبيد الإيادي، أبو قدامة البصري، صدوق يخطئ. التقريب (ص: ١٤٧).

لي جارَين، فبأيّهما أبدأ؟ قال: «بأذنهما باباً»<sup>(١)</sup>.

حدثنا جعفر بن سليمان<sup>(٢)</sup>، قال: حدثنا أبو عمران، عن يزيد بن يابنوس<sup>(٣)</sup>، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: قلت: يا رسول الله، إن لي جارَين، فأيهما أبدأ؟ قال: «بأقربيهما منك في الهدية»<sup>(٤)</sup>.

حدثنا جماعة، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي عمران، عن رجل، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت: قلت: يا رسول الله، إن لي جارَين، الحديث<sup>(٥)</sup>.

حدثنا جعفر بن سليمان قال: حدثنا أبو طارق<sup>(٦)</sup>، عن الحسن، عن أبي هريرة؛

(١) أخرجه أبو داود في سننه (٥١٥٥).

(٢) جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أبو سليمان البصري، صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع. التقريب (ص: ١٤٠).

(٣) بصري. قال فيه الدارقطني: لا بأس به. وقال ابن حجر: مقبول. التهذيب (٢٧٦/١١)، التقريب (ص: ٦٠٠).

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک (١٨٥/٤)، وقال: هكذا يرويه جعفر بن سليمان، عن أبي عمران الجوني. والصحيح رواية شعبة، عن أبي عمران الجوني، عن طلحة بن عبد الله رجل من بني تميم الله، عن عائشة - رضي الله تعالى عنها - ... هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فإن طلحة بن عبد الله بن عوف ممن اتفقا على إخراجهما.

قلت: قد وقع الحاكم ههنا في وهمين، أحدهما: أنه جعل الحديث عن طلحة بن عبد الله بن عوف، وليس كذلك، كما تقدم.

والثاني: قوله: فإن طلحة بن عبد الله بن عوف ممن اتفقا على إخراجهما.

قلت: وإنما أخرج له البخاري فحسب.

نعم، الحديث مروى عن طلحة بن عبد الله بن عوف، رواه جعفر بن سليمان الضُّبَعي نفسه، كما في السنن الكبرى للبيهقي (٢٨/٧). وهذا من مخالفات جعفر، فإنه كان يخالف في بعض حديثه، كما ذكر البخاري وغيره، والله أعلم.

(٥) لم أقف عليه من هذا الوجه للساعة. والرجل هو طلحة بن عبد الله التميمي، كما تقدم.

وفي الباب عن نهر بن حكيم، عن أبيه، عن جده، وعن حميد الحميري، عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ.

(٦) أبو طارق السعدي البصري، مجهول. المغني في الضعفاء (٧٩٢/٢)، التقريب (ص: ٦٥١).

مرفوعاً: «أَحْسِنَ إِلَى جَارِكَ تَكُنْ مُؤْمِنًا»<sup>(١)</sup>.

(١) إسناده ضعيف. أخرجه الترمذي (٢٣٠٥)، وأحمد (٣١٠/٢)، وأبو يعلى (١١/١١ ح ٦٢٤٠)، والطبراني في الأوسط (٧/٧ ح ٧٠٥٤)، وأبو نعيم في الحلية (٦/٢٩٥) و (١٠/٣٦٥)، وتما في فوائده (١/٣٠٠ ح ٥٠)، والخرائطي في المكارم (٢٢٧)، والبيهقي في الشعب (٧/٧٨، ٥٠١)، والرافعي في التدوين (٢/٩٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩/٣٢١).

من طرق عن جعفر بن سليمان به.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث جعفر بن سليمان. والحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئاً.

وقال أبو نعيم: غريب من حديث الحسن، تفرد به جعفر، عن أبي طارق.

قلت: والحديث يروى عن أبي هريرة من وجه آخر. أخرجه ابن ماجه (٤٢١٧)، والطبراني في مسند الشاميين (١/٢١٥ ح ٣٨٥)، والقضاعي (١/٣٧١)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٣٦٥) وفي أخبار أصبهان (٢/٣٠٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥/٥٣) وفي الزهد (٨٢٢)، والرافعي في التدوين (١/٢٠٧).

من طرق عن إسماعيل بن زكريا، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعبد الرحمن بن مغراء، عن أبي رجاء محرز بن عبدالله الجزري، عن برد بن سنان، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١٠/٥٨٦٥)، وهناد في الزهد (١٠٣١)، وأبو نعيم في الحلية (١٠/٣٦٥).

من طرق عن المحاربي، وأبي معاوية الضرير، عن أبي رجاء، عن برد، عن واثلة، به. أسقط من الإسناد مكحولاً.

قلت: برد بن سنان صدوق، وكذا محرز بن عبدالله،

وهذا إسناد حسن لولا ما يخشى من تدليس محرز، فقد قال ابن حبان في الثقات (٧/٥٠٤): كان يُدلس عن مكحول، يعتبر بحديثه ما بين السماع فيه عن مكحول وغيره.

ولعل الإسناد الثاني يدل على أنه يدلّس التسوية، ولم أَر من وصفه بذلك، والله أعلم.

قال الإمام الدارقطني في العلل (٧/٢٦٥): والحديث غير ثابت. وكذا نقل عنه العراقي في تخريج أحاديث الإحياء؛ مقراً له.

أما البوصيري فقال في مصباح الزجاجة (٤/٢٤٠): هذا إسناد حسن.



## باب

## وَشَفْعَةُ الْجَوَارِ مَنْدُوبٌ إِلَيْهَا لِأَجْلِ حَقِّ الْجَوَارِ

قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَطَاءٍ<sup>(٢)</sup>، عَنْ جَابِرٍ مَرْفُوعًا: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقِّيهِ»<sup>(٣)</sup>»<sup>(٤)</sup>.

(١) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ مِيسَرَةُ الْعَرَزْمِي. ثِقَةٌ حَافِظٌ، أَخْطَأَ فِي أَحَادِيثِهِ. وَكَانَ رَاوِيَةً عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ.

مَعْرِفَةُ ثِقَاتِ الْعَجَلِيِّ (١٠٣/٢)، تَذَكُّرَةُ الْحَفَاطِ (١٥٥/١)، التَّهْذِيبُ (٣٥٢/٦).

(٢) عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَاسْمُ أَبِي رَبَاحٍ أَسْلَمٌ، الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمَكِّي، ثِقَةٌ فَاضِلٌ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ. التَّقْرِيبُ (ص: ٣٩١).

(٣) بِصَقِّيهِ، وَبِصَقِّيهِ: الصَّقَبُ: الْقُرْبُ وَالْمُلَاصَقَةُ. وَالْمُرَادُ بِهِ الشَّفْعَةُ. النِّهَايَةُ لِابْنِ الْأَثِيرِ (٤١/٣)، لِسَانُ الْعَرَبِ (٤٦٤/١٤)، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ (٣٠٠/١).

وَأَعْلَمُ أَنَّ جُلًّا مِنْ أَخْرَجِ الْحَدِيثِ إِنَّمَا رَوَاهُ بِلَفْظِ «الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ». وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.  
(٤) صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥١٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٦٩) وَفِي الْعِلَلِ (٣٨٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٤٩٤)، وَأَحْمَدُ (٣٠٣/٣)، وَالنَّسَائِيُّ فِي الشَّرُوطِ، وَفِي الشَّفْعَةِ مِنَ السَّنَنِ الْكَبِيرِ، كَمَا فِي تَحْفَةِ الْأَشْرَافِ (٢٨٩/٢)، وَالدَّارِمِيُّ (٢٦٢٧)، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (٨١/٨)، وَالطَّيَالِسِيُّ (١٦٧٧)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣٨٤/٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥١٨)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٥٢٦/٦)، وَابْنُ عَسَاكِرَ فِي تَارِيخِ دِمَشْقَ (١٣٦/١٢). مِنْ طَرَقَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، بِهِ. بِالْأَفَافِ مُتَقَارِبَةٌ.

قال الترمذي: هذا حديث غريب، لا نعلم أحدًا روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر. وقد تكلم شعبة في عبد الملك بن أبي سليمان من أجل هذا الحديث. وعبد الملك هو ثقة مأمون عند أهل الحديث، لا نعلم أحدًا تكلم فيه غير شعبة من أجل هذا الحديث. وقد روى وكيع، عن شعبة، عن عبد الملك بن أبي سليمان هذا الحديث. وروى عن ابن المبارك، عن سفيان الثوري، قال: عبد الملك بن أبي سليمان ميزان، يعني في العلم.

وقال في العلل الكبير (ص: ٢١٦): سألت مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: لَا أَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ عَطَاءٍ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ، وَهُوَ حَدِيثُهُ الَّذِي تَفَرَّدَ بِهِ. وَيُرْوَى عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَ هَذَا.

وقال الإمام أحمد: هذا حديث منكر. سنن البيهقي (١٠٨/٦).

وقال يحيى: أنكره الناس عليه. نصب الراية (١٧٣/٤)، الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢٠٢/٢). قلت: وإنكار من أنكر هذا الحديث على عبد الملك إنما هو لمظنة مخالفته لحديثي أبي الزبير، وأبي =

عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا أَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يَبِيعَ عَقَارًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَشْتَأَذِنَ جَارَهُ». رواه ابن ماجه<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ جَابِرٍ - رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ،

سلمة، عن جابر: «قضى النبي بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق، فلا شفعة».

فإذا علمت أن لا تناقض بين الخبرين، وأن الجمع بينهما ممكن كما فعل بعض العلماء، فلا مصير إلى توهيم عبد الملك، أو تضعيف الحديث به.

قال الحافظ ابن عبد الهادي في تنقيح التحقيق (ج ٢/ق ١١٠ أ. ب): «واعلم أن حديث عبد الملك حديث صحيح، ولا منافاة بينه وبين رواية جابر المشهورة. فإن في حديث عبد الملك: «إذا كان طريقهما واحداً»، وحديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة إلا بشرط تصرف الطريق، قاله الخنابلة. فنقول: إذا اشترك الجاران في المنافع كالبر أو السطح أو الطريق، فالجار أحق بشفعة جاره، لحديث عبد الملك. وإذا لم يشتركا في شيء من المنافع فلا شفعة، لحديث جابر المشهور، وهو أحد الأوجه الثلاثة في مذهب أحمد وغيره.

وطعن شعبة في عبد الملك بسبب هذا الحديث لا يقدح في عبد الملك، فإن عبد الملك ثقة مأمون. وشعبة لم يكن من الخذاق في الفقه ليجمع بين الأحاديث إذا ظهر تعارضها، وإنما كان إماماً في الحفظ. وطعن من طعن فيه إنما هو اتباعاً لشعبة، وقد احتج مسلم في صحيحه بعبد الملك وخرج له أحاديث، واستشهد به البخاري، وكان سفيان يقول: حدثني الميزان عبد الملك بن أبي سليمان. وقد وثقه الإمام أحمد ويحيى بن معين والنسائي، وغيرهم.

وقال الإمام ابن القيم في إعلام الموقعين (٢/١٥٠): «وحديث جابر الذي أنكره من أنكره على عبد الملك صريح فيه، فإنه قال: «الجار أحق بسقبة ينتظر به وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً» فثبتت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق، ونفاها به مع اختلاف الطريق بقوله: «فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة». فمفهوم حديث عبد الملك هو بعينه منطوق حديث أبي سلمة، فأحدهما يصدق الآخر ويوافق، لا يعارضه ويناقضه. وجابر روى اللفظين، فالذي دل عليه حديث أبي سلمة عنه من إسقاط الشفعة عند تصريف الطرق وتمييز الحدود هو بعينه الذي دل عليه حديث عبد الملك عن عطاء عنه بمفهومه. والذي دل عليه حديث عبد الملك بمنطوقه هو الذي دلت عليه سائر أحاديث جابر بمفهومها. فتوافقت المتن بحمد الله واتلفت، وزال عنها ما يُظن بها من التعارض. (١) لم أقف عليه في سنن ابن ماجه، وإنما أخرج ابن ماجه في كتاب الأحكام، باب من باع رباعاً فليؤذن شريكه (٢٤٩٢) عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ تَخْلُ أَوْ أَرْضٌ فَلَا يَبِيعُهَا حَتَّى يَغْرِضَهَا عَلَى شَرِيكِهِ».

قلت: ولعله خلط بينه وبين حديث ابن عباس الآتي، والله أعلم.

يَنْتَظِرُهُ إِذَا كَانَ غَائِبًا، إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا»<sup>(١)</sup>.

رواه أهل السُّنَنِ الأَرْبَعَةُ.

وعن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -؛ مرفوعاً: «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا فَلْيَعْرِضْهَا عَلَى جَارِهِ»<sup>(٢)</sup>.  
أخرجه القزويني<sup>(٣)</sup>.

وعن عمرو بن الشَّريد<sup>(٤)</sup>، عن أبي رافع<sup>(٥)</sup>، قال لرجل: لولا أنني سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يقول: «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَقْبِهِ»؛ ما أعطيتها بأربعة آلاف<sup>(٦)</sup>، وأنا أُعْطِيَ بها خَمْسِمِئَةَ دِينَارٍ. فأعطاه إياها<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدم قبل قليل، بلفظ «الجار أحق بصقبه».

والشُّفْعَةُ: أولوية الجار أو الشريك في حق التملك بعوض. فإذا باع أحد الشركاء نصيبه في دار أو أرض لغير شريكه، فللشريك أخذ هذا النصيب بمقدار ما باعه.

(٢) إسناده ضعيف. أخرجه ابن ماجه (٢٤٩٣)، والطبراني في الكبير (١١/١١٧٨٠). من طريق شريك بن عبدالله النخعي، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

وشريك صدوق يخطئ كثيراً. ورواية سماك عن عكرمة - خاصة - ضعيفة مضطربة. قلت: إلا أن أحاديث الباب تشهد له، والله أعلم.

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٩٠/٣): هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات!

(٣) هو الإمام الحافظ أبو عبدالله بن ماجه، مُحْتَمِدٌ بن يزيد القزويني - رحمه الله -.

(٤) عمرو بن الشَّريد بن سويد الثقفي، أبو الوليد الطائفي، ثقة. التقريب (ص: ٤٢٣).

(٥) أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ. اسمه إبراهيم، وقيل: أسلم، أو ثابت، أو هرمز. مات في أول خلافة علي عليه السلام على الصحيح. التقريب (ص: ٦٣٩).

(٦) يعني: أربعة آلاف درهم. فقد رواه ابن جريج وغيره، بلفظ (أربعة آلاف)، ورواه ابن عيينة بلفظ (أربعمئة)، وفي رواية سفيان الثوري (أربعمئة مثقال). قال الحافظ في الفتح (٤٣٧/٤): وهو يدل على أن المثقال إذ ذاك كان بعشرة دراهم.

(٧) صحيح. أخرجه البخاري (٢٢٥٨، ٦٩٧٧، ٦٩٧٨، ٦٩٨٠، ٦٩٨١)، وأبو داود (٣٥١٦)، والنسائي (٣٢٠/٧) وفي الكبرى (٦٢/٤)، وابن ماجه (٢٤٩٥)، وأحمد (١٠/٦)، وأبو عبد الرزاق في المصنف (٧٧/٨)، والحميدي (٥٥٢)، وابن أبي شيبه في المصنف (٥١٨/٤)، وابن حبان (٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٣)، والطبراني (١/٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨)، والحرابي في غريب الحديث (١١١٥/٣)، والرويان في مسنده (٤٥٦/١، ٤٦٢، ٤٦٧)، والدارقطني (٢٢٢/٤، ٢٢٤) =

أخرجه البخاري.

ورواه النسائي، والترمذي<sup>(١)</sup>، وابن ماجه، من حديث عمرو بن الشريد بن سويد عن أبيه<sup>(٢)</sup>.

وروى الترمذي عن البخاري قال: كلاهما عندي صحيح<sup>(٣)</sup>.

وصحح الترمذي من طريق الحسن، عن سبرة، مرفوعاً: «جار الدار أحق بالدار»<sup>(٤)</sup>.

ورواه أيضاً: د، س<sup>(٥)</sup>.

وفي العلل (١٥/٧)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٣٦٦/٢)، والطحاوي (١٢٣/٤)، والبيهقي (١٠٥/٦)، والخراطي في مكارم الأخلاق (٢٢٩)، والبغوي في شرح السنة (٢٤٢-٢٤١/٨).

من طرق عن سفيان الثوري، وابن عينة، وابن جريج، وبكر بن وائل، وروح بن القاسم، عن إبراهيم ابن ميسرة، عن عمرو بن الشريد به، مطولاً ومختصراً.

(١) لم يروه الترمذي في الجامع، إنما أشار إليه في الباب، والله أعلم.

(٢) صحيح. أخرجه النسائي (٣٢٠/٧) وفي الكبرى (٦٢/٤)، وابن ماجه (٢٤٩٦)، وأحمد (٣٨٩/٤)،

(٣٩٠)، والترمذي في العلل الكبير (٣٨٣)، والطيالسي (٩٧٣)، وابن أبي شيبة (٥١٩/٤)، والطبراني (٧/

ح ٧٢٥٣، ٧٢٥٤، ٧٢٥٦)، وابن الجارود (٦٤٥)، والدارقطني (٢٢٤/٤)، والطحاوي (١٢٤/٤)،

والبيهقي (١٠٥/٦)، وابن عبد البر (٤٦/٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٨١/٣٧).

من طرق عن عمرو بن شعيب، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، عن عمرو بن الشريد، به. وانظر

علل الدارقطني (١٥٠/٧).

(٣) جامع الترمذي (٦٥٠/٣).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٥١٨)، والترمذي (١٣٦٨) وقال: حسن صحيح، وأحمد (٨/٥، ١٢، ١٣،

١٧، ١٨، ٢٢)، والطيالسي (٩٠٤)، وابن أبي شيبة (٥١٨/٤)، والبغوي في المجلديات (٩٨٥،

١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤)، والطبراني في الكبير (٧/ح ٦٨٠٧-٦٨٠١، ٦٩٢٠، ٦٩٢٣،

٦٩٤١)، وابن الجارود في المنتقى (٦٤٤)، والرويان في مسنده (٤٢/٢، ٥٥)، وابن عدي في

الكامل (١٥٦/٣، ٤٢٠)، والطحاوي (١٢٢/٤)، والبيهقي (١٠٦/٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان

(٣٢٦/٢)، وابن أبي حاتم في العلل (٤٨٠/١)، وأبو الطاهر الذهلي في الثامن والعشرين من حديثه (٥١).

من طرق عن الحسن، عن سبرة، بألفاظ متقاربة. والراجع أن الحسن سمع من سبرة في الجملة، إلا أنه لم

يصرح بالسماع في هذا الحديث، فيخشى من تدليس فيه. غير أن ما في الباب يعضده، والله أعلم.

(٥) رواية النسائي في الشروط من السنن الكبرى، ذكرها المزي في تحفة الأشراف، وقد خلت النسخة =

وَمِنْ حُقُوقِ الْجَارِ وَضَعُ جِسْرِهِ عَلَى حَائِطِ جَارِهِ. فَقَدْ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ<sup>(١)</sup>.

وَصَحَّحَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِسَ خَشْبَةً<sup>(٢)</sup> فِي جِدَارِهِ فَلَا يَنْتَعُهُ»<sup>(٣)</sup>.  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

- المطبوعة من كتاب الشروط، والله المستعان، وانظر التحفة (٥٥٢/١) و (٥٨٧/٣ ، ٥٩٥).
- (١) قال الإمام البغوي في شرح السنة (٢٤٧/٨): والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، قالوا: إذا بنى الرجل بناءً، فاحتاج فيه إلى أن يضع رأس الخشب على جدار الجار، فليس للجار منعه، وإليه ذهب الشافعي في القديم، وهو قول أحمد.
- وذهب الأكثرون إلى أنه لا يجبر الجار عليه، والخبر محمول على النذب والاستحباب، وحسن الجوار. وهو قول مالك، وأصحاب الرأي، وعامة أهل العلم. اهـ.
- وقال شيخ الإسلام: ومن أصلنا أن المجاورة توجب لكل من الحق ما لا يجب للأجنبي، ويحرم عليه ما لا يحرم للأجنبي، فيبيح الانتفاع بملك الجار الحالي عن ضرر الجار، ويحرم الانتفاع بملك المنتفع إذا كان فيه إضرار.
- وانظر: جامع الترمذي (٦٣٥/٣)، التمهيد (٢٣٥-٢٢٢/١٠)، شرح النووي لصحيح مسلم (٤٨ ، ٤٧/١١)، مجموع الفتاوى (١٧/٣٠)، جامع العلوم والحكم (ص: ١٣٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢)، فتح الباري (١١٠/٥)، تحفة الأحوذى (٤٨٩-٤٨٨/٤).
- (٢) ضُبِطَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ عَلَى الْإِفْرَادِ مَنْصُوبَةً مَنْوَنَةً، وَعَلَى الْجَمْعِ مَفْتُوحَةٌ الْبَاءُ، وَفِي آخِرِهَا هَاءٌ. وَلَفْظَةُ الْإِفْرَادِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْجِنْسِ؛ تَوْفِيقًا بَيْنَهُمَا، لِأَنَّ الْوَاحِدَ يَقُومُ مَقَامَ الْجَمْعِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، إِذَا أَتَى بِلَفْظِ النُّكْرَةِ، كَمَا قَالَ ابْنُ عَبْدِالْبَرِّ، وَغَيْرُهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
- (٣) صحيح. أخرجه البخاري (٢٤٦٣ ، ٥٦٢٧)، ومسلم (١٦٠٩)، وأبو داود (٣٦٣٤)، والترمذي (١٣٥٣)، وابن ماجه (٢٣٣٥)، ومالك في الموطأ (١٤٣٠)، وأحمد (٢٣٠/٢ ، ٢٤٠ ، ٢٧٤ ، ٣٢٧ ، ٣٩٦ ، ٤٤٧ ، ٤٦٣)، والحميدي (١٠٧٦ ، ١٠٧٧)، وأبو يعلى (١١/ح ٦٢٤٩ ، ٦٣٠٩)، وابن حبان (٥١٥)، وابن الجارود (١٠٢٠)، والبيهقي (٨٦/٦ ، ١٥٧)، وغيرهم.

## باب منه

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ أَبِي بَكْرِ الْهَذَلِيِّ<sup>(٢)</sup>، عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ<sup>(٣)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ جَارِي عَلَيَّ؟

قَالَ: «إِنْ مَرَضَ عُذَّتُهُ، وَإِنْ مَاتَ شَيْعَتُهُ، وَإِنْ اسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ، وَإِنْ أَعْوَزَ سَتَرْتَهُ، وَإِنْ أَصَابَ خَيْرًا هَنَأْتَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ مُصِيبَةٌ عَزَّيْتَهُ، وَلَا تَرْفَعْ بِنَاءَكَ فَوْقَ بِنَائِهِ فَتَسُدَّ عَلَيْهِ الرِّيحُ، وَلَا تُؤْذِيهِ بِرِيحِ قَدْرِكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا»<sup>(٤)</sup>. سنده واه.

حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٥)</sup>، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَطَاءٍ<sup>(٦)</sup>، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا حَقُّ الْجَارِ؟ إِنْ اسْتَعَانَكَ أَعْنَتَهُ، وَإِنْ اسْتَقْرَضَكَ أَقْرَضْتَهُ، وَإِنْ افْتَقَرَ - عُلْتَهُ، وَإِنْ مَرَضَ عُذَّتَهُ، وَلَا تَسْطِيطُ عَلَيْهِ بِالْبِنَاءِ فَتَحْجُبَ الرِّيحُ عَلَيْهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَإِنْ اشْتَرَيْتَ فَاكِهَةً فَاهْدِ لَهُ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَأَدْخِلْهَا سِرًّا، وَلَا يَخْرُجْ بِهَا وَلَدَكَ لِيَغِيطَ بِهَا وَلَدُهُ، وَلَا تُؤْذِهِ بِقِتَارِ قَدْرِكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا».

فَمَا زَالَ يُوصِيهِمْ بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنَّا أَنْ سَيُورَثُهُ<sup>(٧)</sup>.

(١) إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم. التقريب (ص: ١٠٩).

(٢) أبو بكر الهذلي. قيل: اسمه سلمى بن عبد الله، وقيل: روح. أخباري متروك الحديث. التقريب (ص: ٦٢٥).

(٣) بهز بن حكيم بن معاوية القشيري، أبو عبد الملك، صدوق. التقريب (ص: ١٢٨).

(٤) ضعيف. أخرجه الطبراني في الكبير (١٩/ح ١٠١٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٤/٧).

قال الهيثمي في المجمع (١٦٩/٨): فيه أبو بكر الهذلي، وهو ضعيف.

(٥) سويد بن عبد العزيز بن نعيم السلمي مولا هم الدمشقي، وقيل: أصله حمصي، ضعيف. التقريب (ص: ٢٦٠).

(٦) عثمان بن عطاء بن أبي مسلم الخراساني، أبو مسعود المقدسي، ضعيف. التقريب (ص: ٣٨٥).

وأبوه عطاء: صدوق، يهم كثيرا ويرسل ويدلس. لم يصح أن البخاري أخرجه له. التقريب (ص: ٣٩٢).

(٧) منكر. أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٩٢/٦)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٢٢٢)، وفي المساوي (٣٩٣) مختصرا، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٣/٧).

سُوَيْدٌ ضَعِيفٌ، كَعُثْمَانُ بْنُ عَطَاءٍ .  
 وَرُوِيَ نَحْوُهُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ<sup>(١)</sup>، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ؛  
 مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup>. وهذا منقطع.  
 حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ<sup>(٣)</sup>، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَافِعٍ<sup>(٤)</sup>، عَنْ الْمُقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْجَوَارِ؟

- = قال ابن أبي حاتم في العلل (٢٢٢/١) و (٢٨٤/٢): قال أبي: هذا خطأ.  
 وقال البيهقي: سويد بن عبدالعزيز، وعثمان بن عطاء، وأبوه: ضعفاء، غير أنهم غير منتهمين بالوضع.  
 وضعفه ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص: ١٣٠)، وقال: ورفع هذا الكلام منكراً، ولعله من  
 تفسير عطاء الخراساني.  
 (١) كذا في الأصل: يزيد بن زُرَيْعٍ . والصواب: يزيد بن زُرَيْعٍ.  
 وهو خطأ قديم، فقد ذكره الذهبي في المغني (٧٤٩/٢)، وقال: يزيد بن زُرَيْعٍ الرملي، عن عطاء  
 الخراساني، ضعفه ابن معين. وقال في الميزان (٢٣٩/٧): يزيد بن زُرَيْعٍ، شيخ رملي لا يكاد يُعْرَفُ،  
 يروي عن عطاء الخراساني.  
 وقد تعقبه الحافظ في اللسان (٢٨٧/٦) وقال: صوابه يزيد بن زُرَيْعٍ.  
 قلت: فابن زُرَيْعٍ هو الذي يروي عن عطاء. وهو الذي ضعفه يحيى بن معين، وكذا الدارقطني وابن  
 شاهين وابن الجارود.  
 ترجمته في تاريخ ابن معين رواية الدوري (٤٤٧/٤)، ضعفه العقيلي (٣٧٥/٤)، الكامل لابن عدي  
 (١٧٦/٩)، الميزان (٢٣٦/٧)، المغني في الضعفاء (٧٤٧/٢)، اللسان (٢٣٤/٦).  
 (٢) أخرجه أبو الشيخ في التويع والتنبية (٢٦). من طريق عثمان بن مطر، عن يزيد بن زُرَيْعٍ، به.  
 وحسنه القرطبي في تفسيره (١٨٨/٥)، وقال: هذا حديث جامع، وهو حديث حسن، في إسناده أبو  
 الفضل عثمان بن مطر، مرضي.  
 قلت: عثمان بن مطر، أبو الفضل الشيباني، ضعيف ألبتة، أطبق العلماء على تضعيفه. ترجمته في  
 تهذيب الكمال (٤٩٤/١٩)، والتقريب (ص: ٣٨٦). والقرطبي المفتر ليس من أحلاس الحديث،  
 كما لا يخفى.  
 وقال الحافظ في الفتح (٤٤٦/١٠) بعد أن ذكر حديث تَهْزُ بن حكيم، وعمرو بن شعيب، ومعاذ:  
 وأسانيدهم واهية، لكن اختلاف مخرجها يشعر بأن للحديث أصلاً.  
 (٣) الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل البصري، ثقة ثبت. التقريب  
 (ص: ٢٨٠).  
 (٤) إسماعيل بن رافع المدني القاص، ضعيف واه. الكاشف (٢٤٥/١).

قَالَ: «إِنْ دَعَاكَ أَجَبْتَهُ، وَإِنْ اسْتَعَانَكَ أَعْتَمْتُ، وَلَا تُؤْذِهِ بِقِتَارِ قَدْرِكَ إِلَّا أَنْ تَعْرِفَ لَهُ مِنْهَا»<sup>(١)</sup>.  
إسماعيل وإه.

### باب

#### قوله ﷺ «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ مَنْ بَاتَ شَبَعَانِ وَجَارُهُ جَائِعٌ»

حدثنا علي بن مسهر<sup>(٢)</sup>، عن الأعمش، عن حكيم بن جبير<sup>(٣)</sup>، عن سعيد بن جبير<sup>(٤)</sup>، عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما -: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ مَنْ بَاتَ شَبَعَانَا وَجَارُهُ طَاوٍ»<sup>(٥)</sup>.

حكيم ضعيف، وقد خَرَجَ له أصحابُ الشُّنن، ولكنَّ للحديث شاهدٌ.  
الثوري: عن عبد الملك بن أبي بشير<sup>(٦)</sup>، عن عبد الله بن أبي المساور<sup>(٧)</sup>، عن

(١) إسناده ضعيف، كما أشار إليه المصنف. ولم أظفر بمن أخرجه للساعة، والعلم مواهب، والله الموفق.

(٢) علي بن مسهر، القرشي الكوفي، قاضي الموصل، ثقة، له غرائب بعد أن أضر. التقريب (ص: ٤٠٥).

(٣) حكيم بن جبير الأسدي، وقيل: مولى ثقيف الكوفي، ضعيف، رمي بالتشيع. التقريب (ص: ١٧٦).

(٤) سعيد بن جبير الأسدي مولا هم الكوفي ثقة ثبت فقيه. التقريب (ص: ٢٣٤).

(٥) إسناده ضعيف، لضعف حكيم بن جبير.

والحديث أخرجه ابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٩٣/٢)، وابن عدي في الكامل (٥١٢/٢)،

والبيهقي في شعب الإيمان (٧٦/٧).

(٦) عبد الملك بن أبي بشير البصري، نزيل المدائن، ثقة. التقريب (ص: ٣٦٢).

(٧) هكذا سَمَّاه بعضُ أصحاب الثوري، والصوابُ فيه: عبد الله بن المساور. وقد ذكره الذهبي على

الصواب في كتبه: الميزان (٨١٩/٢)، المغني في الضعفاء (٣٥٨/١).

وحكَّم عليه بالجهالة.

وانظر: التاريخ الكبير (١٩٥/٥)، علل ابن أبي حاتم (٣٢٩/٢)، التهذيب (٢٤/٦).

أما الحافظ فقال فيه: مقبول. وليس كما قال، فإنه لم يرو عنه إلا واحد، ولم يُوثَّق، وإنما ذكره ابن

حبان في الثقات فحسب. فهو بوصف الجهالة أولى، كما قال علي بن المديني، والذهبي، والله أعلم.



ابن عباس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

«لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ»<sup>(١)</sup>.

حدثنا الطبراني قال: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمَارِيُّ<sup>(٢)</sup> قال: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَثَرَمِيُّ<sup>(٣)</sup> قال: حدثنا هَمَامٌ<sup>(٤)</sup> قال: حدثنا ثَابِتٌ قال: حدثنا أَنَسٌ - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ:

«مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانًا وَجَارُهُ جَائِعٌ بِجَنْبِهِ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ»<sup>(٥)</sup>.

(١) ضعيف. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٢)، وفي التاريخ الكبير (١٩٥/٥)، والمروزي في زوائد البر والصلة (٢٤٠)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (٦٩٤)، وأبو يعلى (٥/٢٦٩٩)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٥٩٣/٢)، وهناد في الزهد (٥٠٧/٢)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٦٤/٦)، والطبراني (١٢/١٢٧٤١)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٤٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٨/١)، والحاكم (١٨٤/٤)، والبيهقي (٣/١٠) وفي الشعب (٢٢٥/٣) و(٣١/٥) و(٧٦/٧)، والخطيب في تاريخه (٣٩١/١٠).

(٢) مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَبُو جَعْفَرٍ التَّمَارِيُّ البَصْرِيُّ. أخذ عنه الطبراني. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. ثقات ابن حبان (١٥٣/٩)، اللسان (٣٥٨/٥).

(٣) محمد بن سعيد بن زياد القرشي، أبو سعيد المصري الأثرم.

قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث، مضطرب الحديث، ضعيف. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، كتبت عنه بالبصرة، وكتب عنه أبو حاتم ببغداد، وليس بشيء، وترك حديثه. وقال موسى بن هارون الحمال: أراه يكذب.

المرجح والتعديل (٢٦٤/٧)، الكامل لابن عدي (٥٥١/٧)، تاريخ بغداد (٣٠٥/٥)، اللسان (١٧٦/٥).

(٤) همام بن يحيى بن دينار القوّذي. أبو عبدالله، أو أبو بكر البصري، ثقة ربما وهم.

التقريب (ص: ٥٧٤).

(٥) منكر، كما قال المصنف. أخرجه الطبراني في الكبير (١/٧٥١).

وذكره ابن أبي حاتم في العلل (٢٦٦/٢)، وقال: قال أبي: هذا حديث منكر جداً. ومُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَثَرَمِيُّ لِينُ الْحَدِيثِ.

قلت: وقد روي الحديث عن أنس من وجه آخر - ضعيف! - فقد أخرجه البزار في مسنده (٧٦/١). كشف الأستار قال: حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ كَرَامَةَ: ثنا حسين بن علي الجعفي: ثنا سفيان بن عيينة، عن علي بن زيد، عن أنس؛ فيما أعلم؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيتُ شَبَعَانًا وَجَارُهُ ظَاوِي».

وعلي بن زيد هو ابن جدعان، ضعيف.

الأثرم ضعفه أبو زرعة، وهذا حديث منكر.

إسماعيل بن عياش: عن ليث<sup>(١)</sup>، عن طاوس<sup>(٢)</sup>، عن ابن عباس؛ أنه جعل يُعَاتِبُ ابْنَ الزُّبَيْرِ فِي شِدَّةِ خُلُقِهِ، حَتَّى غَضِبَ ابْنُ الزُّبَيْرِ، وَقَالَ: تُبَخِّلْنِي وَتُؤَنِّبْنِي؟! فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَبِيتُ وَجَارُهُ إِلَى جَنْبِهِ طَاهِرٌ»<sup>(٣)</sup>.

فحسين هذا الإسناد من قبل المنذري في الترغيب (٣/٣٥٨)، والهيتمي في المجمع (١٦٧/٨) ليس بجيد؛ لما رأيت، والله أعلم.

(١) هو ابن أبي سليم، تقدم. وهو ضعيف.

(٢) طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري مولاهم، الفارسي. يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة فقيه فاضل. التقريب (ص: ٢٨١).

(٣) إسناده واهٍ، كما قال المصنف - رحمه الله -، وواهؤه ناتج عن ضعف رواية إسماعيل بن عياش عن غير أهل بلده، فقد رواه عن ليث، وليث ضعفه، والله أعلم. وفي الباب عن عبد الله بن عمر، وعائشة، وعمر، وأبي هريرة رضي الله عنه. أولاً: حديث ابن عمر.

أخرجه أحمد (٣٣/٢)، وأبو يعلى (١٠/٥٧٤٦)، والبزار في مسنده (١٠٦/٢) - كشف الأستار، والحاكم (١٤/٢)، والطبراني في الأوسط (٨/٢١٠)، وأبو نعيم في الحلية (٦/١٠٠-١٠١)، وابن عدي في الكامل (٢/١٠٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (٢/٢٤٢-٢٤٣).

من طريق أصبغ بن زيد: ثنا أبو بشر، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «مَنْ احْتَكَرَ طَعَامًا أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، فَقَدْ بَرَأَ مِنَ اللَّهِ - تَعَالَى - وَبَرَأَ اللَّهُ - تَعَالَى - مِنْهُ. وَأَيُّمَا أَهْلٍ عَرَصَ أَصْبَحَ فِيهِمْ أَمْرٌ جَانِعٌ، فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُمْ ذِمَّةُ اللَّهِ - تَعَالَى -».

ورواه بعضهم مختصراً. ووقع في كشف الأستار: (عمر بن دينار) بدل (كثير بن مرة)، فليحذر. قلت: وهذا إسناد منكر. أصبغ صدوق يُغرب، وليست الآفة منه إنما الآفة من أبي بشر هذا، فقد قال فيه ابن معين: لا شيء. وقال أبو حاتم الرازي: لا أعرفه. وقال الحافظ في التقريب (ص: ٦٢١): ضعيف.

وقال أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه (١/٣٩٢): هذا حديث منكر، وأبو بشر لا أعرفه.

انظرو: العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد (٢/١٧٨)، الجرح والتعديل (٩/٣٤٧)،

الميزان (٧/٣٣٣)، اللسان (٧/١٤)، التعجيل (ص: ٤٦٩).

وهذا الحديث مما أودعه ابن الجوزي - رحمه الله - في موضوعاته. وقد تعقبه على ذلك غير واحد، كما فعل الحافظ ابن حجر في التكت على ابن الصلاح (١/٤٥٢-٤٥٤).

## إسناده وإه.

وقال الحافظ في القول المسدد (ص: ٧): وفي كونه موضوعاً نظراً. وقال في (ص: ٢٢): ولا يجوز الإقدام على الحكم بالوضع قبل التأمل والتدبر. ثم قال: أبو بشر هو جعفر بن أبي وحشية، من رجال الشبخين!

قلت: وليس ذلك كذلك، فإن أبا بشر هذا غير جعفر بن أبي وحشية، كما نبه عليه الإمام أحمد، وأبو حاتم، والذهبي، وابن حجر نفسه، وقد تقدم بيانه، والله الموفق.

وقال السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١٤٨/٢): وقد وجدت لأصبع متابعاً، أخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده [٤٩١/١ ح/٤٢٦ - بغية الباحث] حدثنا داود بن رشيد: حدثنا محمد بن حرب، عن أبي مهدي، عن أبي الزاهرية به.

قلت: كان ينبغي للسيوطي - رحمه الله - أن يبين حال هذا الإسناد، فإنه أسوأ حالاً من إسناد أصبغ.

فأبو مهدي هو سعيد بن سنان الحنفي الحمصي، متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع. كما في التقريب (ص: ٢٣٧).

قلت: فحديث ابن عمر إن لم يكن موضوعاً، فهو منكر بلا شك، والله أعلم.

ثانياً: حديث عائشة - رضي الله عنها -.

أخرجه الحاكم في المستدرک (١٥/٢): عن عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «ليس بالمؤمن الذي يبيت شعباناً وجاره جائع إلى جنبه».

وإسناده باطل. فيه عبدالعزيز بن يحيى المدني نزيل نيسابور، متروك، متهم بالوضع.

الميزان (٣٧٥/٤)، التهذيب (٣٢٣/٦)، التقريب (ص: ٣٥٩).

ثالثاً: حديث عمر - موقوفاً -.

أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٢٦/٢ ح/١٠٤٠). من طريق بقية، عن صفوان بن عمرو، عن المثني بن يزيد، عن مريح بن مسروق، عن عمر بن الخطاب؛ أنه كان يقول: تزعمون أنكم مؤمنون وفيكم مؤمن جائع.

وسنده ضعيف مرسل.

المثني بن يزيد هو الثقفى، شامي مجهول. التقريب (ص: ٥١٩).

ومريح بن مسروق روى عنه جماعة ولم يوثق، سوى أن ابن حبان ذكره في الثقات، وروايته عن عمر مرسل.

التاريخ الكبير (٧٠/٨)، الجرح والتعديل (٤٤٠/٨)، ثقات ابن حبان (٤٦٤/٥)، التمعيل (ص: ٣٩٨).

رابعاً: حديث أبي هريرة - موقوفاً -.

أخرجه ابن المبارك في الزهد (٧٨١)، قال: أخبرنا عبدالحكيم بن عبد الله بن أبي فروة، قال: أخبرني الوليد بن عمرو بن عبد الرحمن بن مسافع، عن شيخ مولى للدليل، قال: خرجت مع أبي هريرة أسأله، فلما انتهى إلى باب بيته، أقبل عليّ، فقال: ألا أخبرك بشراً مما سألتني عنه: الرجل يبيت شعباناً =

أخبرنا قيس بن الربيع<sup>(١)</sup>، وغيره: عن سعيد بن مسروق<sup>(٢)</sup>، عن عُبَايَةَ بن رِفَاعَةَ<sup>(٣)</sup>، عن جده رافع بن خديج<sup>(٤)</sup>: أن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يَشْبَعُ الرَّجُلُ دُونَ جَارِهِ»<sup>(٥)</sup>.

سنده ضعيف.

### وجازة جائع.

وسنده ضعيف، لجهالة الشيخ مولى الدليل. أما الوليد بن عمرو، فقد ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، ولم يوردا فيه جرحاً ولا تعديلاً، وابن حبان في الثقات، وفي مشاهير علماء الأمصار (ص: ١٤٤)، وقال: كان ثباً. قلت: فهذا توثيق معتبر من ابن حبان، يدل على معرفته بحال الوليد. فالآفة ليست منه، إنما من جهالة مولى الدليل، والله أعلم.

والحديث بعد مروي في مراسيل الحسن البصري، ومحمد الباقر - أيضاً - . وقد ذهبت بعض أفاضل العلماء إلى تحسين الحديث، بل تصحيحه؛ بما له من الشواهد، وهي واهية، كما رأيت، فالله أعلم وأحكم.

(١) في الأصل: القيس بن الربيع. وهو قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، صدوق تغير لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدث به. التقريب (ص: ٤٥٧).

(٢) سعيد بن مسروق الثوري، والد سفيان، ثقة. التقريب (ص: ٢٤١).

(٣) في الأصل: عابية بن رفاع. وهو عُبَايَةَ بن رفاع بن رافع بن خديج الأنصاري الزرقى، أبو رفاع المدني، ثقة. التقريب (ص: ٢٩٤).

(٤) رافع بن خديج بن رافع الأوسي الأنصاري، صحابي جليل. أول مشاهده أُلْحِدَ، ثم الخندق. مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين، وقيل: قبل ذلك. الإصابة (٤٣٦/٢)، التقريب (ص: ٢٠٤).

(٥) سنده ضعيف، كما قال المصنف. وقد خالف فيه قيس بن الربيع من هو أوثق منه وأجل. فقد رواه سفيان الثوري، وأخوه عمر، عن أبيهما، عن عابية بن رفاع، عن عمر، في خبر طويل، وفيه قول عمر: وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يَشْبَعُ الرَّجُلُ دُونَ جَارِهِ».

أخرجه أحمد (٥٤/١) وفي الزهد (ص: ١١٨)، وعبد الله بن المبارك في الزهد (٥١٣، ٥١٤، ٥١٥)، والحاكم (١٨٥/٤)، والقضاعي (٦٧/٢)، والضياء في المختارة (٣٥٤/١). من طرق عن سفيان الثوري، وعن أخيه عمر، به.

قال الدارقطني في العلل (١٢٢): والصواب رواية الثوري، وأخيه عمر بن سعيد.

قال الهيثمي (١٦٨-١٦٧/٨): رواه أحمد وأبو يعلى يبعضه، ورجاله رجال الصحيح، إلا أن عابية بن رفاع لم يسمع من عمر.

قلت: وهو كما قال، فرواية عابية عن عمر مرسل، كما قال أبو زرعة الرازي وغيره. المراسيل، لابن =

## باب منه

حدثنا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ<sup>(١)</sup>، قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو يَحْيَى مَوْلَى جَعْدَةَ<sup>(٢)</sup>، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ فُلَانَةً تَقُومُ اللَّيْلَ، وَتَصُومُ النَّهَارَ، وَتُؤْذِي جِيرَانَهَا بِلسانِهَا.

قَالَ: «هِيَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ».

قَالَ: وَفُلَانَةٌ تُصَلِّي الْمَكْتُوبَةَ، وَتَصَدَّقُ بِالْأَثْوَارِ<sup>(٣)</sup>، وَلَا تُؤْذِي أَحَدًا مِنْ جِيرَانِهَا. قَالَ: «هِيَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»<sup>(٤)</sup>.

<sup>=</sup> أبي حاتم (٥٥١)، وجامع التحصيل، للعلائي (ص: ٢٠٧).

(١) عبدالواحد بن زياد العبدي، مولاهم البصري، ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال. التقريب (ص: ٣٦٧).

(٢) ثقة، وثقه يحيى بن معين، كما في الجرح والتعديل (٤٥٩/٩). ونقل الذهبي في الميزان (٤٤٤/٧) عن ابن القطان توثيقه، ويضع له في الكاشف !. أما الحافظ فقال في التقريب (ص: ٦٨٤): مقبول! فكأنه لم يقف على توثيق ابن معين هذا، والله أعلم.

(٣) الأثوار: جَمْعُ ثَوْرٍ، وهي قطعة من الأقط، وهو لَبَنٌ جامد مُسْتَشَجِر. النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٢٢٨/١).

(٤) حديث صحيح. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٩)، والبيهقي في الشعب (٧٨/٧). من حديث عبدالواحد بن زياد به.

وأخرجه أحمد (٤٤٠/٢)، وابن راهويه في مسنده (٣١١/١ ح ٢٩٣، ٢٩٤)، وهناد في الزهد (٥٠٥/٢)، والمروزي في زوائد البر والصلة (٢٤٣)، والبخاري (٣٨٢/٢). كشف الأستار، وابن حبان في صحيحه (٥٧٦٤)، والحاكم (١٨٣/٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٩/٧)، والخراطي في مساوئ الأخلاق (٣٨٩).

من طرق عن أبي أسامة، وأبي معاوية، وموسى بن أعين، وجري، عن الأعمش، به. قال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وصححه المنذري في الترغيب (٢٤٢/٣). وقال الهيثمي (١٦٩/٨): رواه أحمد والبخاري، ورجاله ثقات.

حدثنا أبو داود الطيالسي، قال: حدثنا الأسود بن شيبان<sup>(١)</sup>، عن يزيد بن عبد الله بن الشخير<sup>(٢)</sup>، عن أخيه مطرف<sup>(٣)</sup>، قال: لقيت أبا ذرٍّ يحدث عن رسول الله ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ ثَلَاثَةَ رَجُلٍ لَهُ جَارٌ سَوِيٌّ فَهُوَ يُؤْذِيهِ وَيَضُرُّهُ عَلَى أَذَاهِ، فَيَكْفِيهِ اللَّهُ إِيَّاهُ بِحَيَاةٍ أَوْ بِمَوْتٍ»<sup>(٤)</sup>.

حدثنا ابن عُيَيْنَةَ، عن الجريري<sup>(٥)</sup>، عن أبي العلاء<sup>(٦)</sup>، عن ابن الأحمسي<sup>(٧)</sup>، عن أبي ذرٍّ، نحو الحديث الذي قبله<sup>(٨)</sup>.

(١) في الأصل: الأسود بن سنان. وهو الأسود بن شيبان السدوسي، بصري يكنى أبا شيبان، ثقة عابد. التقريب (ص: ١١١).

(٢) يزيد بن عبد الله بن الشخير، العامري، أبو العلاء البصري، ثقة. التقريب (ص: ٦٠٢).

(٣) مطرف بن عبد الله بن الشخير، أبو عبد الله البصري، ثقة عابد فاضل. التقريب (ص: ٥٣٤).

(٤) صحيح. رجاله ثقات رجال الشيخين، خلا الأسود بن شيبان فمن رجال مسلم، وهو ثقة.

والحديث أخرجه أحمد (١٧٦/٥)، والطيالسي (ص: ٦٣/ح ٤٦٨)، والبخاري (٣٩٠٨/٩)،

والطبراني (١٦٣٧/٢)، والطحاوي في المشكل (٢١٤/٤)، والحاكم (٩٨/٢)، والبيهقي (١٦٠/٩)

وفي الشعب (٨٠/٧)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٧٣١/٢). من طرق عن شيبان به.

قال البخاري: وهذا الكلام قد روي بعضه عن أبي ذرٍّ من غير هذا الوجه، ولا نعلمه يروى عنه بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه، ولا روى مطرف عن أبي ذرٍّ إلا هذا الحديث.

وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه.

قلت: مسلم لم يخرج لابن شيبان عن يزيد شيئا، والله أعلم.

وقال الهيثمي (١٧١/٨): رواه أحمد والطبراني واللفظ له. وإسناد الطبراني وأحد إسنادي أحمد رجاله رجال الصحيح.

(٥) سعيد بن إياس الجريري، أبو مسعود البصري، ثقة، اختلط قبل موته بثلاث سنين.

التقريب (ص: ٢٣٣).

(٦) هو يزيد بن عبد الله بن الشخير.

(٧) مجهول لا يعرف. التعجيل (ص: ٥٣٠)، ذيل الكاشف، لأبي زرعة (ص: ٣٥١).

(٨) أخرجه أحمد (١٥١/٥)، وابن المبارك في الجهاد (٤٧)، وابن أبي عاصم في الجهاد (٣٦٠/١)،

والطحاوي في مشكل الآثار (٢١٣/٤).

من طرق عن إسماعيل بن علية، وابن المبارك، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الوهاب بن عطاء،

وحمد بن سلمة، عن الجريري، به.

حدثنا صفوان بن عيسى<sup>(١)</sup>، عن ابن عجلان، عن سعيد، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - عن النبي ﷺ، قال: «أعوذ بالله من جار الشوء في دار المقامة، فإن جاز البادية يتحول»<sup>(٢)</sup>.

حدثنا وهيب<sup>(٣)</sup>، قال: حدثنا عبد الرحمن بن إسحاق<sup>(٤)</sup>، عن المقبري، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَارِ الْمُقِيمِ، فَإِنَّ جَارَ الْمُسَافِرِ إِذَا شَاءَ أَنْ يُزَايِلَ زَايِلٌ»<sup>(٥)</sup>.

### باب جودة الجار

حدثنا الثوري وغيره، قال: حدثنا حبيب<sup>(٦)</sup> بن أبي ثابت، عن حُمَيْل<sup>(٧)</sup>، عن نافع بن عبد الحارث<sup>(٨)</sup>، قال: قال رسول الله ﷺ:

«وقد خالف الجريري فيه شيان بن الأسود، فذكر ابن الأحمسي بدل مطرف، ولولا أن بعض من رواه عن الجريري سمع منه قبل الاختلاط، لجمته من تخليطاته، فإله أعلم».

(١) صفوان بن عيسى الزهري، أبو محمد البصري القسام، ثقة. التقريب (ص: ٢٧٧).  
(٢) حسن. أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٧)، والنسائي (٢٧٤/٨) وفي الكبرى (٤٦٠/٤)، وأبو يعلى (١١/ح ٦٥٣٦)، وابن حبان (١٠٣٣)، وهناد في الزهد (٥٠٤/٢)، وابن أبي شيبة (٢٢٠/٥)، والحاكم (٧١٤/١)، والبيهقي في الشعب (٨١/٧)، والرافعي في التدوين (٣٥٢/٢).  
من طرق عن صفوان بن عيسى، ويحيى القطان، وسليمان بن حبان أبي سليمان الأحمر، عن ابن عجلان، به.

(٣) وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، لكنه تغير قليلاً بآخرته. (ص: ٥٨٦).

(٤) هو العامري المعروف بعباد، وهو صدوق، وقد تقدم.

(٥) حسن. أخرجه أحمد (٣٤٦/٢)، والحاكم (٧١٤/١)، والخرائطي في مساوي الأخلاق (٣٩٥). من طريق وهيب، به.

(٦) في الأصل: جبير! وهو حبيب بن أبي ثابت بن دينار الأسدي مولاهم، أبو يحيى الكوفي، ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. التقريب (ص: ١٥٠).

(٧) حُمَيْل بن عبد الرحمن، مقبول. التقريب (ص: ١٩٦). وهو - عند الحفاظ - لين الحديث إذا لم يتابع.

(٨) نافع بن عبد الحارث بن خالد الخزاعي، صحابي فتحي، وأثره عُثِرَ على مكة، فأقام بها إلى أن =

### «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْجَارُ الصَّالِحُ»<sup>(١)</sup>.

رواه وائل بن داود<sup>(٢)</sup> عن إسماعيل بن مُحمَّد<sup>(٣)</sup>، عن أبيه<sup>(٤)</sup>، فذكره<sup>(٥)</sup>.  
حدثنا مُحمَّد بن الصباح<sup>(٦)</sup> قال: حدثنا هشيم<sup>(٧)</sup>، عن ثابت، عن أنس؛  
مرفوعاً: «الجارُ قَبْلَ الدَّارِ»<sup>(٨)</sup>.

مات. الإصابة (٤٠٨/٦)، التقريب (ص: ٥٥٨).

(١) أخرجه أحمد (٤٠٧/٣)، والبخاري في الأدب المفرد (١١٦، ٤٥٧)، والروزي في زوائد البر والصلة (٢٤١، ٢٤٢)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند (٣٨٥)، وابن أبي عاصم في الآحاد والثنائي (٢٣٣٦ ح/٤)، والحاكم (١٨٤/٤)، والبيهقي في الشعب (٨٣٨٢/٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٤٠/٣)، والرويان في مسنده (٢/٢ ح/١٥٠٥).

وقد صرح حبيب بالسماع في بعض طرق الحديث، فانتفت مظنة تدليس. والآفة فيه جهالة حال حُمَيْل، فإنه لم يرو عنه سوى حبيب، ولم يؤثّر.

(٢) وائل بن داود التيمي الكوفي، والد بكر، ثقة. التقريب (ص: ٥٨٠).

(٣) إسماعيل بن مُحمَّد بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني، أبو مُحمَّد، ثقة حجة. التقريب (ص: ١٠٩).

(٤) مُحمَّد بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو القاسم المدني، نزيل الكوفة، كان يلقب ظل الشيطان لقصره، ثقة. التقريب (ص: ٤٨٠).

(٥) الحديث إنما يرويه وائل عن مُحمَّد بن سعد، لا عن إسماعيل بن مُحمَّد. وهكذا أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣٨٨/٨)، والبيهقي في الشعب (٨٢/٧). عن وائل بن داود، عن مُحمَّد بن سعد، به، موقوفاً؛ لم يرفعه. وإسناده صحيح.

ورواه عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن إسماعيل بن مُحمَّد عن أبيه، عن جده سعد، مرفوعاً. أخرجه ابن حبان في صحيحه (٤٠٣٢ ح/٣٤٠/٩)، والضياء في المختارة (٢٤١/٣). وإسناده جيد.

وللحديث متابعات تامة وقاصرة، ليس فيها موطن الشاهد، أخرجه أحمد، والبخاري، والحاكم، وغيرهم، لم أعرج على ذكرها لضعفها.

(٦) لم أستطع أن أثبته، هل هو مُحمَّد بن الصباح الدولابي، أو مُحمَّد بن الصباح بن سفيان الجرجاني، فكلاهما يروي عن هشيم، وما فيهما إلا ثقة أو صدوق.

(٧) هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية الواسطي، ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي. التقريب (ص: ٥٧٤).

(٨) ضعيف، لانقطاعه. هشيم لم يسمع من ثابت.

وفي الباب عن علي بن أبي طالب، ورافع بن خديج، وأسانيدها ضعيفة، كما في المقاصد الحسنة (ص: ٨٤-٨٣).



**باب منه**

(٧) الأنصاري، ويقال: السلمي، ويقال له: ابن الفاكه، له صحبة، يعد في الحجازيين. تهذيب الكمال =

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلْيُحْسِنْ جَوَارَ مَنْ جَاوَرَهُ»<sup>(١)</sup>.  
إسناده جَوِيدٌ.

### باب منه

حدثنا الليث: عن المقبري، عن أبي هريرة - رضي الله تعالى عنه -: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

«يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لْجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ<sup>(٢)</sup> شَاةٍ»<sup>(٣)</sup>.

(٣٥٢/١٧)، الإصابة (٣٥٣/٤).

(١) ضعيف. أخرجه ابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٢٦٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠١/٢).  
وقول المصنف - رحمه الله -: إسناده جويد، ليس بجيد، لتفرد الحسن بن أبي جعفر بل مخالفته. فقد  
رواه ابن ماجه (٣٣٤)، والنسائي (١٧/١) وفي الكبرى (٦٧/١)، وأحمد (٤٤٣/٣) و (٢٢٤/٤)،  
(٢٣٧)، وابن خزيمة (٥١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ح ٢٧٢٢، ٢٧٢٣)، وابن قانع  
في معجمه (١٤٦/٢).

من طرق عن يحيى بن سعيد القطان، عن أبي جعفر الخطمي، عن الحارث بن فضيل، وعمارة بن  
خزيمة، عن عبدالرحمن بن أبي قراد قال، فذكر حديث الخلاء والوضوء، ليس فيه هذه الزيادة.  
نعم، الحديث مروي باللفظ المذكور، لكن بإسناد منكر، فقد أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٢٠/٦)  
ح ٦٥١٧، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٩٧/٣).

من طريق عبيد بن واقد القيسي، عن يحيى بن أبي عطاء الأزدي، عن عمير بن يزيد أبي جعفر  
الخطمي، عن عبدالرحمن بن الحارث، عن أبي قراد السلمي، قال: كنا عند رسول الله ﷺ فدعا  
بظهور، فغمس يده فيه، فتوضأ، فتبعتها فحسونا، فلما فرغ، قال: «ما حملكم على ما صنعتن؟»  
قلنا: حب الله تعالى ورسوله. قال: «فإن أحببتن أن يحبكم الله ﷻ ورسوله فأدوا إذا اتتمتم،  
وأصدقوا إذا حدثتم، وأحسنوا جوار من جاوركهم».

قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن أبي قراد إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبيد بن واقد.

وقال الهيثمي في المجمع (١٤٥/٤) و (٢٧١/٨): فيه عبيد بن واقد القيسي، وهو ضعيف.

والحديث ضعفه الحافظ في الإصابة (٣٣١/٧).

(٢) هو ما فوق الحافر، وهو كالقدم للإنسان.

(٣) حديث صحيح. وفي إسناده المصنف علة. فقد أخرجه بهذا الإسناد الحارث بن أبي أسامة في مسنده

(٣٩٤/١ ح ٢٩٩ - بغية). عن أبي النضر هاشم بن القاسم، به، لم يذكر أبا سعيد المقبري.

والمحفوظ: عن أبي النضر وغيره، عن الليث، عن المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، به. أخرجه =

تَابَعَهُ أَبُو مَعْشَرٍ السُّنْدِيُّ<sup>(١)</sup>، عَنْ الْمُقْبَرِيِّ<sup>(٢)</sup>، مَعَ أَنَّ اللَّيْثَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مُتَابِعٍ.  
 حَدَّثَنَا مَالِكٌ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ الْأَشْهَلِيِّ<sup>(٣)</sup>، عَنْ جَدِّهِ<sup>(٤)</sup>  
 قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ:

«يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْفِزْ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كِرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقٍ»<sup>(٥)</sup>.

البخاري (٦٠١٧)، ومسلم (١٠٣٠)، وأحمد (٢٦٤/٢، ٣٠٧، ٤٣٢، ٤٩٣)، وأبو نعيم في  
 المستخرج (٢٣٠٣، ٢٣٠٤)، والبيهقي (١٧٧/٤) و (٦٠/٦) وفي الشعب (٢٤١/٣).  
 من طرق عن عبدالله بن يوسف، ويحيى بن يحيى، وقتيبة بن سعيد، وأبي النضر هاشم بن القاسم،  
 ويحيى بن بكير، وأبي كامل مظفر بن مدرك، وحجاج بن محمد، وسعيد بن سليمان، عن الليث،  
 به.

وقد توبع الليث على هذا الوجه، تابعه ابن أبي ذئب.  
 أخرجه البخاري (٢٥٦٦) وفي الأدب المفرد (١٢٣)، وأحمد (٤٣٢/٢، ٥٠٦)، وابن المبارك في  
 البر والصلة (٢٢٤)، والبغوي في الجعديات (٢٨٤٨)، والبيهقي (١٦٨/٦).  
 من طرق عن ابن أبي ذئب، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، به.  
 (١) نجيح بن عبدالرحمن الشندي المدني، أبو معشر، مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ضعيف، أشدُّ  
 واختلط. التقريب (ص: ٥٥٩).

(٢) إسناده ضعيف، أخطأ فيه أبو معشر، فأسقط منه أبا سعيد المقبري.  
 والحديث أخرجه الترمذي (٢١٣٠)، وأحمد (٤٠٥/٢)، والطيالسي (٢٣٣٣)، وابن المبارك في البر  
 والصلة (٢٣٦)، وابن أبي الدنيا في مكارم الأخلاق (٣٥٩).  
 قال الترمذي: غريب من هذا الوجه. وأبو معشر اسمه نجيح مولى بني هاشم، وقد تكلم فيه بعض أهل  
 العلم من قبل حفظه.  
 وانظر: فتح الباري (١٩٧/٥).

(٣) عمرو بن معاذ بن سعد بن معاذ الأشهلي المدني، أبو محمد، وقلبه بعضهم، فقال: معاذ بن عمرو.  
 قال الحافظ: مقبول. التقريب (ص: ٤٢٧).

(٤) حواء جدة عمرو بن معاذ، يقال: هي بنت يزيد بن السكن أخت أسماء، صحابة.  
 التقريب (ص: ٧٤٦).

(٥) أخرجه مالك في الموطأ (١٦٦٣، ١٨٠٩)، ومن طريقه: أحمد (٦٤/٤) و (٣٧٧/٥)  
 و (٤٣٤/٦)، والبخاري في الأدب المفرد (١٢٢)، والدارمي (١٦٧٢)، والطبراني (٥٥٩ ح/٢٤)،  
 وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦١/٦)، والبيهقي في الشعب (٢٥٣/٣).  
 وتابع مالكاً روح بن القاسم، إلا أنه قلب اسم عمرو بن معاذ، إلى معاذ بن عمرو، أخرجه الطبراني في  
 الكبير (٥٦٢ ح/٢٤)، وفي الأوسط (٢١٩/٢ ح/٧١٥).

حدثني ابن أبي فديك<sup>(١)</sup>، قال: حدثني عبد الرحمن بن فضيل<sup>(٢)</sup>، عن عطاء الخراساني، عن الحسن، عن جابر: أن رسول الله ﷺ، قال: «الجيران ثلاثة: جار له حق، وجار له حقان، وجار له ثلاثة حقوق، فأما الذي له حق واحد فجارٌ مُشركٌ لا رجمَ له، له حق الجوار، وأما الذي له حقان فجارٌ مُسلمٌ لا رجمَ له، له حق الإسلام وحق الجوار، وأما الذي له ثلاثة حقوق، فجارٌ مُسلمٌ ذو رجم، له حق الإسلام، وحق الجوار، وحق الرجم»<sup>(٣)</sup>.  
وأدنى حق الجوار أن لا يؤذى بقتارٍ قدرك إلا أن تفزع له منها.

### فصل

فإذا كان الجار صاحبَ كبيرة، فلا يخلو إما أن يكون مُتَسَتِّراً بها، ويُغلق بابُه عليه، فليعرض عنه<sup>(٤)</sup> ويتعافل عنه، وإن أمكن أن ينصحه في السرِّ ويعظه فحسن، وإن كان مُتَظاهراً بفسقه مثل مكّاس أو مرابي، فتهجره هجراً جَمِيلاً، وكذا إن كان تاركاً للصلاة في كثير من الأوقات فمُرّه بالمعروفِ وإنه عن المنكرِ مرّةً بعد أخرى، وإلا فاهجره في الله لعلَّه أن يرعوي ويحصل له انتفاعٌ بالهجرة من غير أن تقطع عنه

(١) مُحَمَّد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك، الديلي مولاهم، المدني، أبو إسماعيل، صدوق.

التقريب (ص: ٤٦٨).

(٢) لم أقف له على ترجمة.

(٣) ضعيف. أخرجه البزار (٢/٣٨٠/ح ١٨٩٦ - كشف الأستار)، وأبو نعيم في الحلية (٥/٢٠٧).

قال البزار: لا نعلمه عن النبي (إلا بهذا الإسناد).

وقال أبو نعيم: غريب من حديث عطاء عن الحسن، لم نكتبه إلا من حديث ابن أبي فديك.

وعزه ابن رجب في جامع العلوم والحكم (ص: ١٢٩) إلى البزار، وقال: وقد روي هذا الحديث من وجوه آخر متصلة ومرسلة، ولا تخلو كلها من مقال.

وقال الهيثمي (٨/١٦٤): رواه البزار عن شيخه عبد الله بن مُحَمَّد الحارثي، وهو وضاع.

قلت: ليس في إسناد الحلية شيخُ البزار، فليعلم.

والحديث ضعيف، لجهالة عبد الرحمن بن فضيل - عندي -، وسوء حفظ عطاء بن أبي مسلم، والانقطاع بين الحسن وجابر، فإنه لم يسمع منه، والله أعلم وأحكم.

كَلَامَكَ وَسَلَامَكَ وَهَدْيَتَكَ، فَإِنْ رَأَيْتَهُ مُتَمَرِّدًا عَاتِيًا بَعِيدًا مِنَ الْخَيْرِ فَأَعْرِضْ عَنْهُ،  
وَاجْهَدْ أَنْ تَتَحَوَّلَ مِنْ جَوَارِهِ، فَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَعَوَّذَ مِنْ جَارِ الشُّوءِ فِي دَارِ  
الْإِقَامَةِ<sup>(١)</sup>.

### فصل

فَإِنْ كَانَ الْجَارُ دُيُوثًا، أَوْ قَلِيلَ الْغَيْرَةِ، أَوْ خَرِئَةً عَلَى غَيْرِ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، فَتَحَوَّلْ  
عَنْهُ، أَوْ فَاجْهَدْ أَنْ لَا يُؤْذُونَ زَوْجَتَكَ، فَإِنْ فِي ذَلِكَ فَسَادًا كَثِيرًا، وَخَفَ عَلَى نَفْسِكَ  
الْمُسْكِينَةُ، وَلَا تَدْخُلْ مَنْزِلَهُ، واقطع الودَّ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ مِنِّي رُبَّمَا حَصَلَ  
لَكَ هَوًى وَطَمَعٌ، وَغُلِبَتْ عَنْ نَفْسِكَ أَوْ أَيْنِكَ أَوْ خَادِمِكَ أَوْ اخْتِكَ، وَإِنْ أَلَزَمَتْهُمْ  
بِالتَّحْوِيلِ عَنْ جَوَارِكَ فَافْعَلْ بِلُطْفٍ وَبِرَغَبَةٍ وَبِرَهْبَةٍ.

### فصل

فَإِنْ كَانَ جَارُكَ رَافِضِيًّا، أَوْ صَاحِبَ بِدْعَةٍ كَبِيرَةٍ، فَإِنْ قَدَرْتَ عَلَى تَعْلِيمِهِ  
وَهِدَايَتِهِ فَاجْهَدْ، وَإِنْ عَجَزْتَ فَانْجِمِعْ عَنْهُ، وَلَا تَوَادَّهُ وَلَا تُصَافِهِ، وَلَا تَكُونَ لَهُ  
مُصَادَقًا وَلَا مُعَاشِرًا، وَالتَّحَوَّلْ أَوْلَى بِكَ.

\* \* \*

(١) قال ابن أبي جمرة: ويفترق الحال في ذلك بالنسبة للجار الصالح وغير الصالح، والذي يشمل  
الجميع: إرادة الخير له، وموعظته بالحسنى، والدعاء له بالهداية، وترك الإضرار له، إلا في الموضع الذي  
يجب فيه الإضرار له بالقول والفعل. والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم، وغير الصالح: كفه عن  
الذي يرتكبه بالحسنى، على حسب مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعظ الكافر بعرض  
الإسلام عليه، ويبين محاسنه والترغيب فيه برفق، ويعظ الفاسق بما يناسبه بالرفق أيضًا، ويستتر عليه زلله  
عن غيره، وينهاه برفق، فإن أفاد فيه، وإلا فيهجره قاصدًا تأديته على ذلك، مع إعلامه بالسبب ليكف.  
فتح الباري (٤٤٢/١٠).

وانظر: الآداب الشرعية، لابن مفلح (٢٢٩/١)، طرح الشريب، للعراقي (٩١/٨).

## فصل

فَإِنْ كَانَ جَارُكَ يَهُودِيًّا، أَوْ نَصْرَانِيًّا، فِي الدَّارِ، أَوْ فِي الشُّوقِ، أَوْ فِي الْبُسْتَانِ، فَجَاوِزُهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا تُؤْذِهِ، وَلَا تَوَادَّهُ فَوْقَ الْقَدْرِ الَّذِي لَهُ<sup>(١)</sup>.  
وَمَا أُدْرِي مَا أَقُولُ لَكَ فِي قَبُولِ هَدِيَّتِهِ فِي عِيدِهِ وَسَنَّتِهِ، وَكَذَا دَعْوَتِهِ إِيَّاكَ يَوْمَ عِيدِهِ وَسَنَّتِهِ، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً فَلَا بَأْسَ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

فَأَمَّا مَنْ جَعَلَ إِجَابَةَ دَعْوَتِهِمْ دَيْدَنَهُ، وَعَاشَرَهُمْ وَبَاسَطَهُمْ، فَإِنَّ إِيْمَانَهُ يَرِقُّ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ - تَعَالَى -: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ﴾. الآية [المجادلة: ٢٢].

(١) انظر: الآداب الشرعية (٢٣٩/١).

(٢) قال المصنف - رحمه الله - في كتابه «تشبيه الخميس بأهل الخميس» (ص: ٣٠): نفس الموافقة والمشاركة لهم في أعيادهم ومواسمهم حرام.

ثم قال (ص: ٣٢ - ٣٣): فينبغي لكل مسلم أن يجتنب أعيادهم، ويصون نفسه، وحرمة، وأولاده عن ذلك، إن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، ولا نقول كما قال بعض المعاندين إذا نُهي عن ذلك: ماذا علينا منهم !؟ ...

وقد زين الشيطان لكثير من الفاسقين الضالين من يسافر من بلد إلى بلد، أو يرحل من قريته للفرجة على الفاسقين الضالين، وتكثير سوادهم !

قلت: الأصل في ذلك عدم إظهار موالاته لهم. فيشمل عيادة الكافر إذا مرض، أو تعزته، أو تهنته، فإن كان يرجو منه دعوته إلى الإسلام فلا بأس به.

قال العلامة ابن القيم في أحكام أهل الذمة (٤٤١/١، ٤٤٢): ولكن ليحذر الوقوع فيما يقع فيه الجهال من الألفاظ التي تدل على رضاه بدينه، كما يقول أحدهم: متعك الله بدينك !... أو يقول له: أعزك الله، أو أكرمك ! إلا أن يقول: أكرمك الله بالإسلام، وأعزك به، ونحو ذلك، فهذا في التهنة بالأمور المشتركة. وأما التهنة بشعائر الكفر المختصة به، فحرام بالاتفاق، مثل أن يهتفهم بأعيادهم وصومهم، فيقول: عيد مبارك عليك، أو تهناً بهذا العيد، ونحوه، فهذا ؛ إن سلم قائله من الكفر ؛ فهو من المحرمات، وهو بمنزلة أن يهتفه بسجوده للصليب ! بل ذلك أعظم إثماً عند الله وأشد مقتاً من التهنة بشرب الخمر، وقتل النفس، وارتكاب الفرج الحرام، ونحوه. وكثير ممن لا قدَّرَ للدين عنده يقع في ذلك، ولا يدري قُبْحَ ما فعل، فمن هنا عبداً بمعصية أو بدعة أو كفر فقد تعرض لمقت الله وسخطه.

فإن انضاف إلى جواره كونه<sup>(١)</sup> قرابتك أو ذوي رَجِيمِكَ فهذا حَقُّهُ آكد، وكذا إن كان أحد أبويك ذِمِّيًّا فإنَّ للأبوين وللرَّجِيمِ حَقًّا فوقَ حقوقِ الجوارِ، فأعطِ كُلَّ ذي حَقٍّ حَقَّهُ.

وكذا ردُّ السلام، فلا تبدأ أحدًا من هؤلاء بِسلامٍ أصلاً<sup>(٢)</sup>، وإذا سلَّم أحدُ منهم عليك فقل: وَعَلَيْكُمْ<sup>(٣)</sup>. أمَّا كَيْفَ أصبحت، كَيْفَ أمْسيتَ، فهذا لا بأسَ به، وأن يقولَ منه غيرُ إسرَافٍ ولا مُبالغةٍ في الردِّ. قال اللهُ - تعالى -: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوِيٍّ يُجِبُّهُمْ وَيُجِيبُونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

فالمؤمنُ يتواضعُ للمؤمنِ ويتذللُ لهم، ويتعزَّزُ على الكافرين ولا يتذللُ<sup>(٤)</sup> لهم؛ تعظيمًا لجرمةِ الإسلامِ وإعزازًا للدينِ من غيرِ أن تؤذِيهم، ولا تؤدَّهم كما تؤدُّ المسلمَ.

### آخر الجزء وهو حقوق الجار

للمحافظ أبي عبدالله مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي.

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد وآله وسلم.

(١) في الأصل: الذكوة !

(٢) لقوله ﷺ: «لا تبدؤوا اليهود ولا النصارى بالسلام». أخرجه مسلم (٢١٦٧).

قال العلامة ابن قيم الجوزية في أحكام أهل الذمة (١/٤٢٠-٤٢١): والمقصود أن السلام اسمه ووصفه وفعله. والتلفظ به ذكر له، كما في السنن: أن رجلاً سلم على النبي ﷺ فلم يردَّ عليه حتى تيمم ورد عليه، وقال: «إني كرهت أن أذكر الله إلا على طهارة». فحقيق بتحية هذا شأنها أن تُصانَ عن بذلها لغير أهل الإسلام وألا يُحى بها أعداء القدوس السلام. ولهذا كانت كتب النبي ﷺ ( إلى ملوك الكفار «سلام على من اتبع الهدى» ولم يكتب لكافر: سلام عليكم أصلاً، فهذا قال في أهل الكتاب: «ولا تبدؤوهم بالسلام».

(٣) هذا إذا شك المسلم بصيغة السلام التي أداها الكفاي له. أما إذا تحقق أنه قال: السلام عليكم، فالذي تقتضيه الأدلة الشرعية وقواعد الشريعة أن يقال له: وعليك السلام. فإنَّ هذا من باب العدل، والله يأمر بالعدل والإحسان. وانظر: أحكام أهل الذمة (١/٤٢٥-٤٢٦)، فإنه مهم.

(٤) في الأصل: يتضال !





## الفهارس الفنية

- فهرس الآيات
- فهرس الأحاديث والآثار
- فهرس الجرح والتعديل
- فهرس الموضوعات



## فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَالِ الْوَالِدَيْنِ إِحْسِنَا وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾	٣٦	النساء	٥ - ٧ ، ٢٧
﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾	٥٤	المائدة	٨٧
﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾	٦٨	الفرقان	٥٣ ، ٥٤
﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾	٢٢	المجادلة	٨٦

### فهرس الأحاديث والآثار

- ٧٠ ..... «أتدرون ما حق الجار...» (عبدالله بن عمرو)
- ٦٤ ..... «أحسن إلى جارك تكن مؤمناً» (أبو هريرة)
- ٦٦ .. «إذا أراد أحدكم أن يبيع عقاراً فلا يبيعه حتى يستأذن جاره» (جابر)
- «إذا استأذن أحدكم جاره أن يفرس خشبة في جداره فلا يمتعه»
- ٦٩ ..... (أبو هريرة)
- ٦٠ ..... «إذا اشترى أحدكم لحماً فليكثر مرقه» (عبدالله بن سنان)
- ٥٨ ..... «إذا صنعت مرقاً فأكثر ماءها، واغرف لجيرانك منها» (أبو ذر)
- ٥٧ ..... «إذا صنعت مرقه فأكثر ماءها...» (أبو ذر)
- ٦٠ ..... «إذا طبخ أحدكم قدرًا فليكثر مرقها، واغرفوا للجيران» (عائشة)
- ٥٨ ..... «إذا طبخ أحدكم قدرًا فليكثر مرقها، وليغرف لجيرانه» (جابر)
- ٣٧ ..... «اطرح متاعك بالطريق...» (أبو حنيفة)
- ٣٨ ..... «اعمد إلى متاعك ففرغه في الطريق» (محمد بن يوسف)
- ٧٩ ..... «أعوذ بالله من جار السوء في دار المقامة...» (أبو هريرة)
- ٥٤، ٥٣ ..... «أن تجعل لله نداً وهو خلقك» (عبدالله)
- ٧٢ ..... «إن دعاك أجبته...» (أبو هريرة)
- ٧٠ ..... «إن مرض عُدته...» (معاوية بن جعدة)
- ٣٨ ..... «انطلق فأخرج متاعك إلى الطريق» (أبو هريرة)
- ٧٨ ..... «إن الله يحب ثلاثة...» (أبو ذر)

- ٤٢ ..... «إِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ تَفْتَنُ بَعْدِي ...» (أنس)
- ٦٣ ..... «يَا ذُنَاهُمَا يَا بَا» (عائشة)
- ٦٢ ..... «يَا قَرِيْبَهُمَا يَا بَا» (عائشة)
- ٦٣ ..... «يَا قَرِيْبَهُمَا مِنْكَ فِي الْهَدْيَةِ» (عائشة)
- «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ جَارُ»
- ٥٢ ..... (ابن عباس)
- ٧٩ ..... «تَعَوَّذُوا بِاللَّهِ مِنْ جَارِ الْمُقِيمِ» (أبو هريرة)
- ٦٨ ..... «جَارُ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ» (سمرة)
- ٦٦ ..... «الْجَارُ أَحَقُّ بِشَفْعَتِهِ» (جابر)
- ٦٧، ٦٥ ..... «الْجَارُ أَحَقُّ بِصَفِيهِ» (جابر، وأبو رافع)
- ٨٠ ..... «الْجَارُ قَبْلَ الدَّارِ» (أنس)
- «الْجِيرَانُ ثَلَاثَةٌ: جَارٌ لَهُ حَقٌّ، وَجَارٌ لَهُ حَقَّانٍ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ»
- ٨٤ ..... (جابر)
- ٩ ..... «حَسَنُ الْجَوَارِ عِمَارَةُ لِلدَّارِ» (أثر) (جعفر بن محمد الباقر)
- ٦١ ..... «خَيْرُ الْجِيرَانِ عِنْدَ اللَّهِ خَيْرُهُمْ لِجَارِهِ» (عبدالله بن عمرو)
- ٤٥ ..... «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُوصِي بِالْجَارِ....» (عبدالله بن عمرو)
- ٥١ ..... «كَيْفَ يَرَى أَحَدُكُمْ أَنْ قَدْ آمَنَ وَلَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَأَيْقَهُ» (أبو هريرة)
- «لَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ جَارٌ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَأَيْقَهُ»
- ٥٢ ..... (ابن عباس)
- ٤٩ ..... «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَأَيْقَهُ» (أبو هريرة)
- ٤٨ ..... «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ» (أسامة بن زيد)

- «لَا يَشْبَعُ الرَّجُلُ دُونَ جَارِهِ» (ابن عمر) ..... ٧٦
- «لَأَنْ يَزْنِيَ الرَّجُلُ بِعَشْرِ نِسْوَةٍ أَيْسَرَ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَزْنِيَ بِامْرَأَةٍ جَارِهِ»
- ( — ) ..... ٥٦
- «لَأَنْ يَشْرِقَ الرَّجُلُ مِنْ عَشْرَةِ آيَاتٍ أَيْسَرَ مِنْ أَنْ يَشْرِقَ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِ جَارِهِ» ( — ) ..... ٥٦
- «لَعَنَكَ اللَّهُ قَبْلَ أَنْ يَلْعَنَكَ النَّاسُ» (أبو جحيفة) ..... ٣٧
- «لَيْسَ حَسَنُ الْجَوَارِ كَفُّ الْأَذَى، حَسَنُ الْجَوَارِ الصَّبْرُ عَلَى الْأَذَى» (أثر)
- (الحسن البصري) ..... ١٠
- «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بِوَائِقَةٍ» (طلق بن علي) ..... ٥٢
- «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَنْبِثُ وَجَارُهُ إِلَى جَنْبِهِ طَائِرٌ» (ابن عباس) ..... ٧٤
- «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ» (ابن عباس) ..... ٧٣
- «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ مَنْ بَاتَ شَبَعَانِ وَجَارُهُ جَائِعٌ» ( — ) ..... ٧٢
- «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ مَنْ بَاتَ شَبَعَانِ وَجَارُهُ طَائِرٌ» (ابن عباس) ..... ٧٢
- «مَا آمَنَ بِي مَنْ بَاتَ شَبَعَانِ وَجَارُهُ جَائِعٌ يَجْتَنِبُهُ وَهُوَ يَعْلَمُ بِهِ» (أنس) ... ٧٣
- «مَا تَقُولُونَ فِي السَّرْقَةِ» (المقداد بن الأسود) ..... ٥٥
- «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَثُهُ»
- (أبو هريرة وعبدالله بن عمرو، وعائشة) ..... ٤٦، ٤٥، ٤٢
- «مَا كَانَ لَكَ أَنْ تُعْتَقِيهَا» (أم سلمة) ..... ٣٩
- «مَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ غَوَائِلَهُ» (أنس) ..... ٤٩
- «مَنْ آذَى جَارَهُ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ حَارَتْنِي» (أنس) ..... ٤٠
- «مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ : سُوءُ الْجَوَارِ، وَقَطِيعَةُ الْأَرْحَامِ» (أبو هريرة) .. ٤١، ٤٢

- «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُحِبَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَلْيُحْسِنْ جَوَارَ مَنْ جَاوَزَهُ»  
 (عبدالرحمن بن أبي قراد) ..... ٨٢
- «مِنْ سَعَادَةِ الْمَرْءِ الْجَارُ الصَّالِحُ» (نافع بن عبدالحارث) ..... ٨٠
- «مَنْ عَشَّ مُسْلِمًا فِي أَهْلِهِ وَجَارِهِ فَلَيْسَ مِنَّا» (بريدة بن الحصيب) ..... ٥٦
- «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِ جَارَهُ» (أبو هريرة) ..... ٣٥
- «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ»  
 (أبو شريح الكعبي) ..... ٣٤
- «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُحْسِنْ مُجَاوِزَةً مَنْ جَاوَزَهُ»  
 (أبو هريرة) ..... ٣٥
- «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ» (أبو سلمة) ..... ٢٧ ، ٣٣
- «مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَأَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا فَلْيُعْرِضْهَا عَلَى جَارِهِ»  
 (ابن عباس) ..... ٦٧
- «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يَأْمَنُ جَارَهُ بِوَأْتِقَهُ» (ابن عمر) ..... ٦١
- «الْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ جَارُهُ وَلَا يَخَافُ بِوَأْتِقَهُ» (أنس) ..... ٥١
- «هِيَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ (إمْرَأَةٌ لَا تُؤْذِي جِيرَانَهَا)» (أبو هريرة) ..... ٧٧
- «هِيَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ (إمْرَأَةٌ تُؤْذِي جِيرَانَهَا)» (أبو هريرة) ..... ٧٧
- «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ رَجُلٌ حَتَّى يُحِبَّ لْجَارِهِ وَلَأَخِيهِ مَا يُحِبُّ  
 لِنَفْسِهِ» (أنس) ..... ٨١
- «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ عَبْدٌ حَتَّى يَأْمَنَ جَارَهُ بِوَأْتِقَهُ»  
 (ابن مسعود) ..... ٥٠
- «وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ.....» (أبو شريح الخزاعي) ..... ٥٠

«يا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْقِزْ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كِرَاعَ شَاةٍ مَحْرُوقٍ»

٨٣ ..... (حواء بنت يزيد)

«يا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ، لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَيْنِ شَاةٍ»

٨٢ ..... (أبو هريرة)



## فهرس الجرح والتعديل

الصفحة	قول الذهبي فيه	الراوي
٧٢	واه	إسماعيل بن رافع المدني
٣٩	ضعيف	جبارة بن المغلس الحماي، أبو محمد الكوفي
٣٩	ضعيف	حجاج بن قميم الجزري
٧٢	ضعيف، وقد خُزج له أصحابُ الشن	حكيم بن مجير الأسدي
٥٢	لا يُعرف	زيد بن بكر
٧١، ٧٠	ضعيف، كعثمان بن عطاء	سويد بن عبد العزيز
٤٧	لن	عبد الحكم بن عبد الله القسملي
٧١	ضعيف	عثمان بن عطاء الخراساني
٥٦	متهم	محمد بن سعيد المصلوب
٧٤	ضعفه أبو زرعة	محمّد بن سعيد الأثرم



## جريدة المصادر

١. الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك أبي بكر الشيباني. تح: د. باسم فيصل الجوابرة.
٢. الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي، أبي عبدالله محمد بن عبدالواحد بن أحمد الحنبلي، (ت ٦٤٣). تح: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش.
٣. أحكام أهل الذمة، لابن قيم الجوزية. تح: يوسف أحمد البكري، وشاكر توفيق العاروري. ط: دار ابن حزم، بيروت.
٤. أخبار أصبهان. لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الإصبهاني.
٥. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح.
٦. الأدب المفرد، للإمام البخاري. ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي. نشر: محب الدين الخطيب. القاهرة ١٣٧٩ هـ.
٧. الأربعون الصغرى، للبيهقي. تح: أبي إسحاق الحويني. ط: دار الكتاب العربي، بيروت.
٨. الإصابة في تمييز الصحابة. للحافظ أحمد بن علي بن حجر، أبي الفضل العسقلاني. تح: علي محمد البجاوي. ط: دار الجيل - بيروت ١٩٩٢.
٩. إعلام الموقعين، لابن قيم الجوزية.
١٠. إكرام الضيف، للحري. تح: عبدالله عائض الغرازي. مكتبة الصحابة، طنطا ١٤٠٧.
١١. أمالي المحاملي، رواية ابن البيع. تح: د. إبراهيم القيسي. نشر: المكتبة الإسلامية.

- ١٢- الأمالي المطلقة. للحافظ ابن حجر العسقلاني. تح: حمدي عبدالمجيد السلفي. ط: المكتب الإسلامي، بيروت.
- ١٣- إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر العسقلاني. تح: د. حسن حبشي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي. القاهرة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٤- الإيمان. للعدني، محمد بن يحيى بن أبي عمر. تح: حمد الجابري.
- ١٥- الإيمان، لابن منده، محمد بن إسحاق بن يحيى. تح: د. علي بن محمد ابن ناصر الفقيهي. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت - ١٤٠٦ هـ.
- ١٦- البر والصلة، عن عبدالله بن المبارك وغيره، رواية الحسين بن الحسن المروزي. مخطوطة الظاهرية.
- ١٧- البر والصلة، عن عبدالله بن المبارك وغيره، رواية المروزي. تح: د. مصطفى عثمان محمد. ط: دار الكتب العلمية، بيروت - ١٩٩١.
- ١٨- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث. للحافظ نور الدين الهيثمي، تح: د. حسين أحمد صالح الباكري.
- ١٩- تاريخ ابن معين، رواية الدوري. تح: د. أحمد محمد نور سيف.
- ٢٠- التاريخ الكبير، للإمام البخاري.
- ٢١- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. ط: دار الكتب العلمية.
- ٢٢- تاريخ دمشق، لابن عساكر.
- ٢٣- تالي تلخيص المشابه، للخطيب البغدادي. تح: مشهور بن حسن آل سلمان، أحمد الشقيرات.
- ٢٤- التبّع، للإمام الدارقطني. تح: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

- ٢٥- تحفة الأحوذى، للمباركفوري. ط: دار الكتب العلمية.
- ٢٦- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف. للإمام المزي. تح: د. بشار عواد.
- ٢٧- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي. ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٨٧.
- ٢٨- تذكرة الحفاظ، للإمام الذهبي. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٢٩- الترغيب والترهيب، للحافظ المنذري. ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٠- تسمية الرواة عن أبي نعيم الفضل بن دكين عاليًا، لأبي نعيم الأصبهاني. تح: عبدالله بن يوسف الجديع.
- ٣١- تشبه الخميس بأهل الخميس، للحافظ الذهبي. تح: علي حسن علي عبدالحميد. ط: دار عمار. الأردن - عمان.
- ٣٢- تعجيل المنفعة، لابن حجر العسقلاني. ط: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٣٣- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي. تح: د. عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي.
- ٣٤- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. تح: سعيد عبدالرحمن موسى القزقي. ط: المكتب الإسلامي، دار عمار.
- ٣٥- تفسير الطبري.
- ٣٦- تفسير القرطبي.
- ٣٧- تفسير ابن كثير.
- ٣٨- تقريب التهذيب، للحافظ ابن حجر. تح: محمد عوامة. ط: دار الرشيد، سوريا ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م.

- ٣٩- التمهيد، لابن عبد البر. نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ .
- ٤٠- تنقيح التحقيق، لابن عبد الهادي. (مخطوط - الظاهرية).
- ٤١- تهذيب التهذيب، للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- ٤٢- تهذيب الكمال. للحافظ المزي. تح: د. بشار عواد معروف. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠ - ١٩٨٠.
- ٤٣- التويع والتنبيه، لأبي الشيخ. تح: مجدي السيد إبراهيم. ط: مكتبة القرآن، القاهرة.
- ٤٤- توضيح المشتبه، للحافظ ابن ناصر الدين. تح: محمد نعيم العرقسوسي. ط: مؤسسة الرسالة.
- ٤٥- الثقات، لابن حبان. تح: السيد شرف الدين أحمد. نشر: دار الفكر، بيروت ١٩٧٥.
- ٤٦- ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه.
- ٤٧- جامع التحصيل، للحافظ العلائي. تح: حمدي عبد المجيد السلفي. ط: عالم الكتب.
- ٤٨- جامع الترمذي (السنن). تح: أحمد محمد شاكر، ثم آخرون. ط: دار إحياء التراث العربي.
- ٤٩- جامع العلوم والحكم، لابن رجب.
- ٥٠- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. تح: د. محمود الطحان. مكتبة المعارف.
- ٥١- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم. ط: دار إحياء التراث العربي.

٥٢. جزء حديث سفيان بن عيينة، للمروزي. تح: أحمد بن عبدالرحمن الصويان.
٥٣. الجعديات = مسند ابن الجعد.
٥٤. الجهاد، للإمام عبدالله بن المبارك. تح: نزيه حماد.
٥٥. حديث أبي طاهر الذهلي، انتقاء الدارقطني (الجزء ٢٣ منه). تح: حمدي عبدالمجيد السلفي. ط: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي.
٥٦. حديث الفاكهي (الفوائد). دراسة وتحقيق: محمد بن عبدالله بن عايض الغباني.
٥٧. حديث يحيى بن معين (الثاني منه). تح: خالد عبدالله السبت.
٥٨. حلية الأولياء، لأبي نعيم. ط: دار الكتاب العربي.
٥٩. خلق أفعال العباد، للإمام البخاري. تح: بدر البدر.
٦٠. الدراية في تخريج أحاديث الهداية. لابن حجر العسقلاني. ط: دار المعرفة، بيروت.
٦١. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني.
٦٢. الدعاء، لمحمد بن الفضيل بن غزوان الضبي. تح: د. عبد العزيز بن سليمان ابن إبراهيم البعيمي.
٦٣. ذم الهوى، لابن الجوزي. تح: خالد السبع العلمي. ط: دار الكتاب العربي.
٦٤. زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي. ط: المكتب الإسلامي.
٦٥. الزهد، لهناد بن السري. تح: عبدالرحمن عبدالجبار الفريوائي.

٦٦. الزهد، والرفائق، للإمام عبدالله بن المبارك. تح: حبيب الرحمن الأعظمي.
٦٧. سنن ابن ماجه. تح: محمد فؤاد عبدالباقي. ط: دار الفكر، بيروت.
٦٨. سنن أبي داود. تح: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط: دار الفكر.
٦٩. سنن الدارقطني. تح: السيد عبدالله هاشم يماني المدني. ط: دار المعرفة، بيروت.
٧٠. سنن الدارمي. تح: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي. ط: دار الكتاب العربي، بيروت.
٧١. السنن الكبرى، للبيهقي. اعتنى بها: محمد عبدالقادر عطا.
٧٢. سنن النسائي الصغرى (المجتبى). ط: دار الكتاب العربي.
٧٣. سنن النسائي الكبرى. تح: د. عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن. ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١ - ١٩٩١.
٧٤. السنن، لسعيد بن منصور. تح: حبيب الرحمن الأعظمي.
٧٥. شذرات الذهب. ط: دار الكتب العلمية.
٧٦. شرح السنة، للبغوي. ط: المكتب الإسلامي.
٧٧. شرح النووي لصحيح مسلم. ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٧٨. شرح معاني الآثار، للإمام الطحاوي. تح: محمد زهري النجار. ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٩. شعب الإيمان، للبيهقي. تح: محمد السعيد بسيوني زغلول. ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
٨٠. صحيح ابن حبان. تح: شعيب الأرناؤوط. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.



- ٨١- صحيح ابن خزيمة. تح: د. محمد مصطفى الأعظمي. ط: المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٨٢- صحيح البخاري = فتح الباري.
- ٨٣- صحيح مسلم. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. ط: دار الحديث، القاهرة.
- ٨٤- الصمت، لابن أبي الدنيا. تح: أبي إسحاق الحويني. ط: دار الكتاب العربي.
- ٨٥- الضعفاء، لأبي نعيم الأصبهاني. تح: د. فاروق حمادة. دار الثقافة، الدار البيضاء.
- ٨٦- طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ. تح: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٨٧- طرح الشريب. للعراقي.
- ٨٨- علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي. عالم الكتب، بيروت.
- ٨٩- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي. دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣.
- ٩٠- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، للإمام الدارقطني. تح: د. محفوظ الرحمن زين الله. ط: دار طيبة.
- ٩١- العلل ومعرفة الرجال، للإمام أحمد، رواية عبد الله. تح: وصي الله بن محمد عباس. نشر: المكتب الإسلامي.
- ٩٢- العلل، لابن أبي حاتم. نشر باعتناء محب الدين الخطيب. دار المعرفة بيروت، ١٤٠٥.

٩٣. العلل، لعلي بن المديني. تح: محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠.
٩٤. عيون الأخبار، لابن قتيبة. نشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
٩٥. غريب الحديث، للحري. تح: د. سليمان بن إبراهيم العايد.
٩٦. غريب الحديث، للخطابي. تح: عبدالكريم إبراهيم العزباوي.
٩٧. الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي. تح: حلمي كامل أسعد عبدالهادي.
٩٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لابن حجر العسقلاني. ط: دار المعرفة، بيروت.
٩٩. الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي. تح: محمد مطر الزهراني.
١٠٠. فوائد ابن منده.
١٠١. الفوائد، لتمام الرازي. تح: خمدي عبدالمجيد السلفي.
١٠٢. قرى الضيف، لابن أبي الدنيا. تح: عبدالله بن حمد المنصور.
١٠٣. القول المسدد في الذب عن المسند، لابن حجر. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
١٠٤. الكاشف، للذهبي.
١٠٥. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي. دار الكتب العلمية.
١٠٦. كشف الأستار عن زوائد البزار، للهيثمي. تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٠٧. الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي. ط: المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
١٠٨. اللآلئ المصنوعة، للسيوطي.
١٠٩. لسان العرب، لابن منظور.
١١٠. لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني. ط: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. (أوفسيت).
١١١. المجروحين، لابن حبان. تح: محمود إبراهيم زايد. دار الوعي، حلب.
١١٢. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي. ط: دارالكتاب العربي.
١١٣. المراسيل، لابن أبي حاتم. بعناية: شكر الله بن نعمة الله قوجاني. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٢ - ١٩٨٢.
١١٤. مساوئ الأخلاق ومذمومها، للخرائطي. تح: مصطفى الشليبي. ط: مكتبة السوادبي.
١١٥. المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني. تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. دار الكتب العلمية - ١٩٩٦.
١١٦. المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله الحاكم. تح: مصطفى عبدالقادر عطا. دار الكتب العلمية - ١٩٩٠.
١١٧. مسند ابن الجعد. تح: عامر أحمد حيدر. ط: مؤسسة نادر، بيروت.
١١٨. مسند أبي عوانة. تح: أيمن بن عارف الدمشقي. دار المعرفة، بيروت.
١١٩. مسند أبي يعلى الموصلي. تح: حسين سليم أسد. ط: دار المأمون للتراث، دمشق.
١٢٠. مسند إسحاق بن راهويه. تح: د. عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي.

- ١٢١- مسند الإمام أحمد. ط: المكتب الإسلامي.
- ١٢٢- مسند البزار (البحر الزخار). تح: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- ١٢٣- مسند الحارث بن أبي أسامة = بغية الباحث.
- ١٢٤- مسند الحميدي. تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط: دار الكتب العلمية.
- ١٢٥- مسند الروياني. تح: أيمن علي أبو يمان. ط: مؤسسة قرطبة، القاهرة ١٤١٦.
- ١٢٦- مسند الشاميين، للإمام الطبراني. تح: حمدي بن عبدالمجيد السلفي. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥ - ١٩٨٤.
- ١٢٧- مسند الشهاب، للقضاعي. تح: حمدي عبدالمجيد السلفي. ط: مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٧ - ١٩٨٦.
- ١٢٨- مسند الطيالسي. ط: دار المعرفة، بيروت.
- ١٢٩- مسند الهيثم بن كليب الشاشي. تح: د. محفوظ الرحمن زين الله.
- ١٣٠- مسند عبدالله بن المبارك. تح: شيخنا السيد صبحي السامرائي.
- ١٣١- مشكل الآثار، للإمام الطحاوي.
- ١٣٢- مشيخة الدقاق. تح: الشريف حاتم بن عارف العوني. ط: مكتبة الرشد.
- ١٣٣- مصباح الزجاجة، للبوصيري. تح: محمد المنتقى الكشناوي.
- ١٣٤- المصباح المنير، للفيومي. ط: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- ١٣٥- مصنف ابن أبي شيبة. تح: كمال يوسف الحوت. ط: مكتبة الرشد.

١٣٦. مصنف عبدالرزاق. تح: حبيب الرحمن الأعظمي. ط: المكتب الإسلامي، بيروت.
١٣٧. المعجم الأوسط، للإمام الطبراني. تح: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. دار الحرمين، القاهرة - ١٤١٥.
١٣٨. معجم الصحابة، لابن قانع. تح: صلاح بن سالم المصراطي.
١٣٩. المعجم الكبير، للإمام الطبراني. تح: حمدي عبدالمجيد السلفي. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد. ط: ٢.
١٤٠. معرفة ثقات العجلي. ترتيب السبكي والهيثمي. تح: عبدالعليم عبدالعظيم البستوي.
١٤١. معرفة علوم الحديث، للحاكم. تح: أ.د السيد معظم حسين. ط: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
١٤٢. المغني في الضعفاء، للذهبي. تح: نور الدين عتر.
١٤٣. المقاصد الحسنة، للسخاوي. مكتبة الخانجي، القاهرة.
١٤٤. مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا. تح: مجدي السيد إبراهيم. ط: مكتبة القرآن، القاهرة.
١٤٥. مكارم الأخلاق ومعاليها، للخرائطي. تح: سعاد سليمان الخندقاوي. مطبعة المدني، القاهرة ١٩٩١.
١٤٦. المنتخب من العلل للخلال، لابن قدامة المقدسي. تح: أبي معاذ طارق ابن عوض الله.
١٤٧. المنتخب من مسند عبد بن حميد. تح: شيخنا السيد صبحي السامرائي، ومحمود محمد خليل الصعيدي. مكتبة السنة، القاهرة.

- ١٤٨- المنتقى، لابن الجارود. تخ: عبدالله عمر البارودي. مؤسسة الكتاب الثقافية. بيروت ١٩٨٨.
- ١٤٩- موضح أوهام الجمع والتفريق ، للخطيب البغدادي. تخ: عبدالرحمن المعلمي. ط: دائرة المعارف العثمانية ١٣٧٨هـ/١٩٥٩م.
- ١٥٠- الموضوعات، لابن الجوزي.
- ١٥١- الموطأ، للإمام مالك. تخ: محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء التراث العربي.
- ١٥٢- ميزان الاعتدال، للإمام الذهبي. ط: دار الكتب العلمية.
- ١٥٣- نصب الراية في تخریج أحاديث الهداية، للزيلعي. ط: دار الحديث، القاهرة.
- ١٥٤- النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير.
- وغير ذلك مما ذكر في أثناء التحقيق.

## فهرس الموضوعات

- مَقْلَمَتَا ..... ٥
- منهج الإمام الذهبي في كتابه ..... ١١
- ترجمة موجزة للمؤلف ..... ١٣
- النسخة المعتمدة في التحقيق ..... ١٥
- تحقيق نسبة الكتاب إلى المصنف ..... ١٧
- مطبوعة الكتاب ..... ١٧
- عملي في المخطوط ..... ٢٠
- باب منه ..... ٣٥
- باب منه ..... ٣٧
- باب منه ..... ٣٩
- باب منه ..... ٤١
- باب قوله: [ما زال جبريلُ] عليه السلام يُوصيني بالجارِ حتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورُّهُ ..... ٤٢
- باب منه ..... ٤٨
- باب منه: إن أعظم الزنا هو بحليلة الجار ..... ٥٣
- باب إطعام الجار ..... ٥٧
- باب منه ..... ٦٢
- باب: وشُفَعَةُ الجوار مندوبٌ إليها لأجلِ حقِّ الجوار ..... ٦٥
- باب منه ..... ٧٠
- باب: قوله عليه السلام «لَيْسَ الْمُؤْمِنُ مَنْ بَاتَ سَبْعَانَ وَجَارَهُ جَائِعًا» ..... ٧٢

- باب منه ..... ٧٧
- باب جودة الجار ..... ٧٩
- باب منه ..... ٨١
- باب منه ..... ٨٢
- فصل ..... ٨٤
- فصل ..... ٨٥
- فصل ..... ٨٥
- فصل ..... ٨٦
- الفهارس الفنية ..... ٨٩
- فهرس الآيات ..... ٩١
- فهرس الأحاديث والآثار ..... ٩٢
- فهرس الجرح والتعديل ..... ٩٧
- جريدة المصادر ..... ٩٩
- فهرس الموضوعات ..... ١١١

